

ربع الدار لصالح
مدارس أبناء الشهداء في القطر العربي السوري

دمشق أوتوستراد المزة ص.ب: ١٦٠٣٥ — برقياً طلاسدار
هاتف: ٤١٢٠٥٠ — ٢٤٣٩٥١ — ٢١٣٨٢١ — ٢٤٤١٢٦



حقوق الإنسان في الإسلام

الطبعة الأولى

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

اهداءات ٢٠٠١

المستشار / رابع لطفي جمعة
القاهرة

جميع الحقوق محفوظة لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

حقوق الإنسان في الإسلام

أول تفنيين لمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بحقوق الإنسان
مشروع مرفوع إلى منظمة المؤتمر الإسلامي

طبع وتأليف
الدكتور عدنان الخطيب
الأمين العام لمجمع اللغة العربية بشارة
الأمين العام المساعد لجامعة المقررات الدراسية العالية

تصدير باستيفاب
الدكتور ابراهيم مذكور
رئيس مجلس اللغة العربية بالقاهرة
رئيس اتحاد الجامعات المقررات الدراسية العالية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

٥ مارس ١٩٨٨

مجمع اللغة العربية

١٥ ش. عزيز اباظة بالزمالك
مكتب الرئيس

٣٤٠٥٩٣١
٣٤٠٥٠٢٦

السيد الزميل الكريم الدكتور عدنان الخطيب

تحية طيبة وبعد :

أنا شاكر لكم كل الشكر على ما تفضلتم به من
اهدافى نسخة من مشروع حقوق الإنسان في الإسلام التي كنتم
على رأس الهيئة التي اضطلمت بها ، وأحرص على أن أهنتكم
تهنئة خاصة على إنجازكم القيم الواقى وكم أود أن يطبع
هذا المشروع وأن ينشر يوزع على الهيئات الثقافية والعلمية والدينية
في العالم العربي والعالم الإسلامي .

وتقبلوا شكري مرة أخرى وأصدق تحياتى ***

رئيس المجمع

١٠٢

ابراهيم مدهور

كلمة لا بد منها

أهدى إلى الأستاذ الجليل الدكتور إبراهيم مذكر نسخة من كتابه (في الفكر الإسلامي) فشكرته مثنياً على هذا الكتاب القيم، وقدمت له نسخة من مشروع تبني (حقوق الإنسان في الإسلام) كنت اشتراك في وضعه بطلب من منظمة المؤتمر الإسلامي، فأشاد به وحثني على نشره، فرجوته أن يسمح لي باقتطاف فقرات من كتابه أصدر بها شرح للمشروع فوافق حفظه الله، ولكن صعب عليّ أن أكتفي بفقرات من بحثه الذي يستوعب الفكر الإسلامي وحقوق الإنسان في الإسلام، فأخذت جلّه تقريراً لفائدة من لم يطلع عليه.

دمشق في ٢٥/٩/١٤٠٩

١٩٨٩/٢/١

تصدير

بعلم

الأستاذ الدكتور إبراهيم مذكر
رئيس مجمع اللغة العربية

فكرة الإنسان وكرامته وحقوقه في الإسلام

١ — تمهيد

إن فكرة الإنسان قديمة قدم الإنسان نفسه، فقد أحس منذ نشأته بوجوده متميزةً من الكون والطبيعة. وسعياً وراء قوته ازداد إحساسه وضوحاً وقوة، فشعر بآماله وألمه، بنجاحه وفشلها، بتضاله ضد الطبيعة والكائنات الأخرى. وكلما اشتد تضاله ازداد ثقة بنفسه، وأدرك ما له من حقوق وما عليه من واجبات.

شغلت حقيقة الإنسان الأذهان من قديم، وحاول الإنسان أن يعرف نفسه بنفسه. فظن تارة أنه مجرد وجود مادي يقوم على ظواهر عضوية وفسيولوجية، وظن أخرى أن وراء هذا الوجود المادي حياة روحية هي سره وأساس كيانه. والقول بوجود النفس قديم قدم الإنسان ذاته، وبكاد يدور الفكر الشرقي القديم حول النفس في أصلها ومعادها ووسائل تهذيبها وظهورها. فقدماء المصريين كانوا يؤمنون بحياة أخرى للنفس فيها نصيب كبير، وفي (كتاب الموتى) عرض هذه الحياة وما يجري فيها. وكان العبرانيون يقولون إن الإنسان مركب من نفس وجسم، وإن الجسم يعود إلى التراب، في حين ترجع النفس إلى الله لثواب أو لتعاقب. ويتلخص العالم عند الزرادشتية في

مجموعة أرواح بعضها خيرة والأخرى شريرة، وهي في نضال مستمر إلى أن يقدر لروح الخير الغلبة والانتصار، وتقوم الحكمة البراهمية على أساس تجرد النفس وتخلصها من البدن لكي تفني في الحقيقة المطلقة (براهما)، وإذا لم تصل إلى هذا التجرد تبقى حائرة في رحلة لا تنتهي، تنتقل من بدن إلى آخر.

ولقد جاء الإسلام ليوقظ النفوس من سباتها، ويظهرها من دنسها. وفي القرآن خطاب صريح للنفس، وتحذير لها من شهواتها وأهوائها. ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَةُ، إِرْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾^(١) ﴿وَمَا أَبْرَعُ نَفْسِي، إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾^(٢).. وهناك أحاديث تشير إلى أصل الأرواح ومعادها، وتؤذن بأن وجودها سابق على وجود البدن.

(الأرواح جنود مجنة، فما تعارف منها اختلف، وما تناكر منها اختلف)^(٣).

حقاً إنّ في العبادات والتکاليف ما يستلزم حركات وأعمالاً بدنية كالصلوة والصوم ولكن هدفها الأساس هو تطهير الأرواح وتزكيتها، فالإنسان على الحقيقة إنما هو النفس. ولکي ندرك فكرته في وضوح، يجدر بنا أن نستعرض موقف المسلمين من النفس الإنسانية في حقيقتها، وخلودها، وصفاتها. ويجدر بنا أيضاً أن نبيّن مدى اعتقاد الإسلام والمسلمين بالحرية الفكرية واستقلال الإرادة، وهو الدعامتان اللتان تقوم عليهما الشخصية، و تستكمّل معالم الإنسانية.

٢ — السعادة

مطعم الإنسان وغايته، ينشدها دائماً ويجده في طلبها. يقنع منها تارة ببساطة العيش ووفرة المال، ويطمح أخرى في الجاه والسمعة وخلود الذكر. وقد يرى فيها ضرورة من الرياضة الروحية والتأمل النظري الذي يظهر النفس ويسمو بها إلى الكمال. فالسعادة إذن مادية أو روحية، عاجلة أو آجلة، وأساسها رضا النفس وغضبتها. وهي

(١) سورة الفجر : ٨٩ : ٢٧ - ٢٨ .

(٢) سورة يوسف : ١٢ : ٥٣ .

(٣) ابن قيم الجوزية، كتاب الروح، حيدر آباد ١٩٠٦، ص ٩ - ٦٢ .

تفاوت بتفاوت الأفراد، وتتنوع بتتنوع الميول والأهواء. وسعادة الفرد وثيقة الصلة بسعادة المجتمع، يتضاربان ويتكمان. ولم يتردد الفلسفة في أن يعدوا السعادة غاية الأخلاق والسلوك، ومقياس الخير والشر، وقمة الفضائل.

وقد عرضت لها فلسفات قديمة وحديثة، وعنiet الديانات السماوية بأن توضح حقيقتها وترسم السبيل الموصولة إليها. وفي الإسلام مجال فسيح لشؤون الدين والدنيا، فهو لا يرحب بالرهبة المسيحية ولا يدعو إلى التقشف الهندي. لم يضيق على المسلمين في شيء من متع الدنيا، بل دعاهم إلى الأخذ بتصنيفهم منها، ونهى عن أن يحرّموا طيبات ما أحل الله، وأمرهم بأن يتنافسوا في العمل والإنتاج، ويتسابقوا إلى المجد والشرف، على أن يرعوا في ذلك كله حدود الله ومصلحة عباده. إنهم إن فعلوا فازوا بسعادة الدارين، وإن أغوتهم زخارف الدنيا فاتتهم السعادة الحقة.

وعلى المسلمين أن يلائموا بين الطرفين، وأن يلحظوا الجانبي، ﴿وَلَا تُنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَخْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾^(٤). «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لأنخرتك كأنك تموت غداً». ومن الناس من يجتذبه جانب الآخرة فيعرض عن الدنيا، ويتمسك بالزهد والتقطيف، وهؤلاء هم المتصوفة. ومتصوفو الإسلام كمتصوفي المسيحية، يرون السعادة في تهذيب النفس ورياضتها وطهرها وصفائها، لكي تدرك الحقائق الخفية وتحظى بالوحى والإلهام. ومنهم من يغلو، فيذهب إلى القول بالخلول أو الإتحاد، ويربط السماوي بالأرضي، ويصل الإلهي بالبشري.

وفي القرآن حنان وعاطفة ومناجاة للقلوب والأرواح، وفيه باختصار بذور للتتصوّف لم تثبت أن تنمو وتشتد على أيدي الصوفية المختلفين. والسعادة عندهم فيقرب من الله وذكره دون انقطاع، وهدفهم أن يعيشوا في بهجة وشهود مستمر. وقد فسر فلاسفة الإسلام السعادة على نحو شبيه بذلك فهي في رأيهما كمال النفس وصفاؤها بحيث تستطيع الاتصال بالعالم العلوي، فتقف على الغيب وتكتشف الخفي،

(٤) سورة القصص : ٢٨ : ٧٧ .

وتجاوز عالم الحس إلى عالم المشاهدة والبهجة الدائمة^(٥). هي عشق وشوق مستمر، وما العشق الحقيقي إلا الابتهاج بتصور حضرة الحق، وما الشوق إلا الرغبة الدائمة في كمال هذا الابتهاج^(٦).

فليس في الإسلام سعادة إلا تلك التي روعي فيها جانب الآخرة، وليس ثمة غبطة إلا في عمل أو قول أو فكر يقرب إلى الله. وسعادة الدنيا لا تذكر في شيء بجانب سعادة الآخرة، ﴿فَمَّا مَا الَّذِينَ سُعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَأَمْتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضُ...﴾^(٧). فالسعادة الحقة روحية وفكرية، أبدية وخلدة؛ تقوم على العمل الصالح وتهدف إلى الخير العام.

٣— حرية الرأي والتفكير

دعا الإسلام إلى حرية الفكر، وخلص العقل من سلطان الماضي وتحكم الآباء، واستبعاد العرف والتقاليد. وأمر بالنظر في عجائب الكون، وضرب في ذلك أمثلة تفتح لها الأذهان. ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تَحْلَقُ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ...﴾^(٨). ﴿فَلَيَنْظُرْ إِلَيْ إِنْسَانٍ إِلَى طَعَامِهِ أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبَبْنَا ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقَّاً فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبَّاً وَعَبَّاً وَقَضَبَّاً وَزَيَّتْنَا وَنَحْلَلاً وَحَدَّأَيْقَ غُلْبَّاً﴾^(٩) ومن الثابت أن محمد ﷺ كان يفسح المجال للرأي الحر والتفكير الصريح، وكان يكره الرجل الإمامية الذي يقول إن أحسن الناس أحسنت وإن أسوأوا أسوأ. وكان يطلب إلى أصحابه أن يدلوا برأيهم في بعض المسائل وأن يحاولوا حل ما يعترضهم من صعاب.

ودرج المسلمون على ذلك، وحكموا عقوبهم فيما صادفوا من شؤون الدين

(٥) الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة، ليدن ١٨٩٥، ص ٤٧.

(٦) ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ليدن ١٨٩٢، ص ١٩٧.

(٧) سورة هود ١١ : ١٠٨.

(٨) سورة الأعراف ٧ : ١٨٥.

(٩) سورة عبس ٨٠ : ٣٠ - ٢٤.

والدنيا ، مما لم يرد فيه نص من كتاب أو سنة ، ر بما فسروا النص وتأولوه بما يتناسب ومتطلبات الحاجة . فقاتل أبو بكر مانع الزكاة قياساً لهم على المرتدین ، وسوى بين المهاجرين والأنصار في الغنائم . ولما أفضت الخلافة إلى عمر فرق بينهم ، وزع عليهم بحسب تفاوت درجاتهم في الإسلام والجهاد . وما كانوا يستنكرون تبادل الرأي ولا يعترضون عليه ، وهذه هي الحرية الفكرية بعينها . « من اجتهد فأصاب فله أجران ، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر اجتهاده ». ولم يكتفوا بالرأي الفردي ، بل حاولوا أن يأخذوا رأي الجماعة ، ويستشيروا رؤوس الناس وخيارهم . فكان أبو بكر وعمر ، إذا حزبما أمر ، يجمعان كبار الصحابة لتبادل الرأي فيه ، وإذا ما اجتمعوا على شيء قضيا به ، وبذا وضعت منذ ذلك التاريخ دعائين أصلين ، من أصول التشريع الإسلامي : القياس والإجماع ، وهما في حقيقتهما ضربان من الرأي أحدهما فردي والآخر جماعي .

وكان للرأي أنصار ومؤيدون ، يشرفون على هديه ، ويفتون في ضوئه . ويبحثون عن المصلحة وحكمة التشريع ، ويضعون في الاعتبار البيئة والظروف الاجتماعية . يستخرجون العلل والأسباب ، ويبينون الفروق والموافقات ، أو بعبارة أخرى وجوه الخلاف والاتفاق . ثم يفرّعون الفروع ، ويقيسون الأشباه والنظائر . وقد يفترضون بعض الفروض الخيالية ، تعمقاً في البحث وامعاناً في التفكير . ومن الرأي الاستحسان والاستصلاح ، أو المصالح المرسلة التي تقضي بأن توزن الأمور بميزان المصلحة العامة ، وأن يُحكم على الأشياء تبعاً لأغراض الشارع العامة . ولا يلبث الفقيه بحكم المزان والدرية أن يتواتر له (ذوق قانوني) يرى به وجه الحكم ، ويذكره من الاجتهد والاستنباط والتخریج . وقد نظمت الدراسات الأصولية البحث في الرأي الفقهي ، ووضعت له شروطاً وقواعد خاصة . ورحم الله مالكا (٧٩٥) الذي كان يقول : « ليس بيتنا إلا من رَدَ ورَدَ عليه إلا صاحب القبر هذا » ، يعني محمداً عليه السلام .

ونستطيع أن نقرر أن المذاهب الفقهية الإسلامية الكبرى أخذت جميعها بالرأي في شيء من التفاوت ، فأبو حنيفة (٧٦٧) يؤثره على النقل والرواية ، ولم يحمله مالك وإن عدد من أول مدوني الحديث . ويحاول الشافعي (٨٢٥) أن يضبطه ، وينظم

وسائله وحدوده . وابن حنبل (٨٥٥) ، على تمسكه بال الحديث وأراء السلف ، لا يرى بدأً من استعمال القياس عند الحاجة . ودادود الظاهري نفسه (٨٨٣) ، الذي يتمسك بالنص ، يقبل من القياس ما نص فيه على العلة .

غير أن عصور الضعف والانحطاط تركت عادة إلى المحاكاة ، والتقليل ، ولا تجد السبيل إلى البحث والتجدد ، وقد قضى المسلمون نحو خمسة قرون (ق ١٤ - ١٩) سلباً فيها شخصيتهم ، وأنكروا حريةهم الفكرية ، وظنوا خطأً أن باب الاجتهاد قد أغلق ، مع أنه كان ولا يزال مفتوحاً ، وهم الذين توهموا أخلاقه . وما أن استيقظت الشعوب الإسلامية في نهضتها الأخيرة ، حتى أخذت تلجم هذا الباب مرة أخرى . وضرب لها جمال الدين الأفغاني (١٨٩٨) ومحمد عبده أمثلة عملية صادقة . وكانت مصر بوجه خاص سباقاً في هذا المضمار ، فوضعت منذ آخريات القرن الماضي تشريعات لحقوق الأسرة فيها تجديد وملاءمة لروح العصر ، ولا تزال تنفتحها وتهدبها ، وتحاول أمم إسلامية أخرى أن تفيء من تجاريها .

ولم تتفق الحرية الفكرية في الإسلام عند الفقه والتشريع ، بل امتدت إلى العقيدة وأصول الدين . وقد حرص المسلمون على أن يصورووا فكرة الألوهية تصويراً عقلياً أساسه التجريد والتنزيه ، وعنوا خاصة بالتوحيد ، فنفوا عن الله كل ما يؤذن بالشرك والتعدد . وساهم المعتزلة في ذلك بنصيب كبير ، وهم دون نزاع واضطرو علم الكلام . نفوا أن تكون لله صفات زائدة من ذاته ، وتأولوا الآيات والأحاديث التي تؤذن بالتشبيه والتجمسي . وقالوا بسلطة العقل وقدرته على معرفة الحسن والقبح ، ذلك لأن الشيء لا يكون حسناً أو قبيحاً مجرد أمر الشرع به أو نهيه عنه ، وإنما يرجع ذلك إلى صفات وطبائع ذاتية . والله في أمره بأشياء أو نهيه عنها إنما يفعل ذلك لحكمة ، ويلحظ ما فيها من نفع أو ضرر . وفي وسع العقل أن يتعرف هذه الطبائع وتلك الصفات ، وأن يتبين الخير من الشر ، ومن هنا وجوب الایمان بالعقل بقدر ما وجوب بالسمع . وما أشبه هذا بلغة أنصار الديانة الطبيعية في القرن الثامن عشر ، أمثال روسو وفولتير .

هذا مثلاً من أمثلة الحرية الفكرية في الإسلام، أردنا أن نبين بما كيف امتدت هذه الحرية إلى جانبين هامين، هما جانب المعتقدات وجانب العبادات، جانب التوحيد وجانب الفقه، وحوظهما تدور التعاليم الدينية كلها. ولسنا في حاجة أن نشير إلى أن المدارس الكلامية، وبخاصة مدرسة المعتزلة، اتسمت بحرية فكرية لا نظير لها في أية دراسة لاهوتية أخرى، ولا تقل عما يلحظ في المدارس العقلية الكبرى القديمة والحديثة. فيعارض التلميذ أستاده، ويناقش الزميل زميلاً، وسلح كل الحجة والبرهان والعقل والمنطق. وللفقهاء أيضاً حرية في استدلالاتهم وأقيمتهم وسببيتها انقسموا إلى مذاهب، وفي المذهب الواحد تفريعات مختلفة. وتلحظ هذه الحرية نفسها في المدارس الفلسفية والعلمية، فأخذ علماء الإسلام باللاحظة والتجربة، وأنشأوا المعامل ليجرؤوا تجارب على المعادن والأحجار، وأقاموا المراصد ليتبعوا سير الكواكب ويقفوا على حركات النجوم. وعلى أساس هذه الحرية قامت النهضة العلمية الإسلامية، التي امتدت آثارها إلى العالم اللاتيني.

٤—استقلال الإرادة

خاطب الإسلام الإنسان مباشرة، دون أن ينوب عنه سيده أو رئيس قبيلته. وألقى عليه المسؤولية، فلا يُسأل إلا عما يفعل، ﴿وَلَا تَزِرُّ وَازْرَةٍ وِزْرًا أَخْرَى﴾^(١٠). وممكن لإرادته، وترك له أن يسلك بمحض اختياره الطريق الذي يرتضيه: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾^(١١)؛ وباسم هذه الإرادة يحاسب وباسمها يُثاب أو يُعاقب. ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(١٢)، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^(١٣).

(١٠) سورة الإسراء وفاطر والزمر ١٧: ١٥ و٣٥: ١٨ و٣٩: ٧.

(١١) سورة الكهف ١٨: ٢٩.

(١٢) سورة البقرة ٢: ٢٨٦.

(١٣) سورة الزينة ٩٩: ٧ و٨.

وتکاد تدور مشکلة الإنسان عند المتكلمين حول أفعاله ، واستقلال إرادته ، وربما كانت هذه من أولى المشاكل التي استوقفتهم . عرضوا لها منذ أخريات القرن الأول للهجرة (السابع الميلادي) وأخذوا يتساءلون : هل الإنسان حر يفعل ما يريد ؟ أو هو مجرر لا مناص من أن ينفذ ما قدر له . واستمروا يعالجونها عدة قرون ، وتبينت فيها آراءهم ، وتعددت مدارسهم . ويکفي أن نشير إلى موقف المعتزلة والأشاعرة ، وهم أكبر المدارس الكلامية في الإسلام .

فاما الأول فيرون أن الإنسان حر الإرادة يتصرف كما يشاء ، ويفعل على نحو ما يختار . وليس من فعله إلا ما اتجه نحوه وقصد إليه ، وبذا يتميز العمل الإرادي من الأفعال الطبيعية التي لا يد لنا فيها . والاختيار أساس الأخلاق ومناط الشواب والعقاب ، ويوم أن يفقد تسقط معه التكاليف وتنعدم المسؤولية . ومن الظلم أن يُحاسب المرء على ما لم يرده ، وتقضى العدالة الإلهية بأن يكون للمرء إرادة ، وإرادة مستقلة . ولا يقع المعتزلة بمجرد الإرادة ، بل يضمون إليها القدرة ، فالمكلف يختار بإرادته ، وينفذ بقدرته ، وأفعاله مخلوقة له ومن عمله^(١٤) .

وهنا يختلف الأشاعرة الذين يردون الأفعال كلها لله ، خشية أن يكون في قدرة العبد ما يؤذن بمشاركته فيما يحدث في الكون ، أو ما يضيق دائرة القدرة الإلهية . على أنهم يسلمون بإرادة الفرد التي يتم بها الاختيار ، ويترجح أحد الطرفين على الآخر . فهي التي تقتضي بالفعل أو الترك ، وعلى أثرها أو معها يكون التنفيذ بقدرة الله^(١٥) .

فالمعتزلة والأشاعرة يُجمعون على حرية الإرادة الإنسانية واستقلالها ، وإن اختلقو في وسائل التنفيذ . وتمشي هذه الحرية مع روح الإسلام ، ودعوة الرسل ، ووجوب التكاليف ، وذهب ابن حزم إلى أبعد من هذا ، مقرراً أنها تمشي مع الحسن والنص واللغة^(١٦) . وفي هذا المعنى يقول محمد عبده : « كما يشهد سليم العقل والحواس

(١٤) زهدي جاد الله ، المعتزلة ، ص ٩٢ — ١١٢ .

(١٥) الأشعري ، اللمع في الرد على أهل الزينة والبدع ، بيروت ١٩٥٥ ، ص ٣٩ — ٤١ .

(١٦) ابن حزم ، الفصل في الملل والأهواء والتشحّل ، القاهرة ١٩٠٢ ، ج ٣ ، ص ٥٤ — ٩٧ .

من نفسه أنه موجود ، ولا يحتاج في ذلك إلى دليل يهديه ولا معلم يرشده ، كذلك يشهد أنه مدرك لأعماله الاختيارية . يزن نتائجها بعقله ، ويقدرها بإرادته ، ثم يصدرها بقدرة ما فيه . ويُعد انكار شيء من ذلك مساوياً لإنكار وجوده ، في مجافاته لبداية العقل»^(١٧) .

وبحريّة الفكر والإرادة معاً بحث المسلمون وحلوا ، ولاحظوا وجريوا ، ونقدوا واعتراضوا ، وجادلوا وناقشوا . بحثوا في الإنسان ، والطبيعة ، وما وراء الطبيعة ، واضططعوا بنهاية علمية متعددة الجوانب فسيحة الأطراف . وجادلوا وناقشوا من حولهم من أنصار الديانات والفلسفات الشرقية والغربية ، وفي جذبهم حرية واسعة وسير وراء العقل إلى حدود بعيدة . نقدوا روايات لا أساس لها ، ورفضوا مسلمات لا يقرها العقل ، واستبعدوا كثيراً من الخرافات والخرفانات . وبدؤوا ينقدون منذ عهد مبكر ، فنقد الصحابة بعضهم بعضاً ، ونقد التابعون الصحابة ، وتتبادل أبناء المدرسة الواحدة النقد فيما بينهم . وقد يمتد النقد إلى آراء دينية ومواقف سياسية خطيرة ، فنقد الخلفاء العباسيون والأمويون ، بل والخلفاء الراشدون ، وكان أبو بكر وعمر يرحبان بكل ملاحظة ثبدي إليهما . ومن النقد مخلص وبناء ، ومنه متحيز وهدام ، ولم يسلم بعض النقاد النزيهين من البطش والعنّت .

٥—الإنسان الكامل

في عصور ازدهار الحضارة الإسلامية ، بدا الإنسان مكتملة إنسانيته ، يفكر في استقلال ويبحث في طلاقة . يبحث في شؤون الدين ، كما يبحث في شؤون الدنيا ويحكم عقله فيما يعرض له . وعد استقلال إرادته شرطاً للثواب والعقاب ، وبدونه لا يكون ثمة معنى لتوكيل ، ولا لمسؤولية دينية أو دنيوية . والإنسان في مدلوله الحقيقي فكر حر وإرادة مستقلة .

وفكرته في الإسلام مثالية حقاً ، تقوم على رسالة ، وتهدف إلى غاية ، فلم يخلق

(١٧) محمد عبده ، رسالة التوحيد ، القاهرة ١٩٣٢ ، ص ٥٩ .

عيباً، ولم يترك لشهوته وهواه. رسمت له حقوق، وفرضت عليه واجبات، ونظمت علاقته بغيره. أفسح له مجال الفكر والعمل، وترك له أمر الحكم والتقدير، ولكن بشرط ألا يُسيء إلى أخيه الإنسان. فهناك قيم لا بد له أن يقدسها ويتمسك بها، وإلا كانت الفوضى والظلم والعدوان.

وفي هذه الفكرة أيضاً جانب روحي واضح، تعول في الإنسان على شيء أسمى من بدنـه، كخاطب عقله وقلبه، وتنفذ إلى باطنـه، وإذا سلم الباطن استقام معه الظاهر. وترى أن السعادة الحقة في صفاء الروح وظهورها فتشارك الأرواح الأخرى في الپـأساء والضراء وتنعم بالأنوثة والمحبة الصادقة، وتحس إحساساً صادقاً بالحنان والشفقة. وفي الروحية ما يفتح باب الرجاء، ويخفف آلام الحاضر، ويصلـنا بـعالـم النور والرحمة.

وعن طريق هذه الروحية يستطيع الإنسان أن يظهر نفسه، ويسمـو إلى درجات عـليـا، ويـصـبـحـ في اختصار (إنسـانـاً كـامـلاً). وفـكـرةـ الإـنـسـانـ الـكـامـلـ منـ أمـهـاتـ النـظـريـاتـ الصـوـفـيـةـ فيـ الإـسـلـامـ، وهـيـ هـنـاـ أـوـضـحـ قـطـعاـ مـاـ عـرـفـ لـدـىـ الـيهـودـ وـتـتـلـخـصـ فيـ أـنـ الإـنـسـانـ هوـ الـعـالـمـ الـأـصـغـرـ الـذـيـ يـنـعـكـسـ عـلـيـهـ كـالـعـالـمـ الـأـكـبـرـ، ولـذـاـ اـسـتـحـقـ أـنـ يـكـونـ خـلـيـفـةـ اللـهـ فـيـ أـرـضـهـ. هوـ الـجـنـسـ الـبـشـرـيـ فـيـ أـعـلـىـ مـرـاتـبـهـ، يـجـمـعـ بـيـنـ الـكـمـالـ الـمـادـيـ وـالـعـقـلـيـ وـالـرـوـحـيـ. وـمـحـمـدـ عـلـيـهـ الـسـلـامـ فـيـ نـظـرـ الـمـسـلـمـينـ أـكـمـلـ إـنـسـانـ، وـفـيـ وـسـعـ كـلـ مـسـلـمـ أـنـ يـتـشـبـهـ بـهـ، فـيـقـتـرـبـ مـنـ وـيـدـنـوـ مـنـ كـالـهـ.

فـفـكـرةـ الإـنـسـانـ الـكـامـلـ مـثـلـ يـحـتـذـىـ، وـهـدـفـ يـصـوـبـ إـلـيـهـ، وـدـعـوـةـ إـلـىـ الصـعـودـ نـحـوـ عـالـمـ النـورـ وـالـمـلـائـكـةـ.

٦— القيم الإنسانية في الإسلام

ما أحوجـناـ أـنـ نـتـحدـثـ عـنـ الـقـيـمـ الـإـنـسـانـيـةـ، وـالـحـدـيـثـ عـنـهـ الـيـوـمـ قـلـيلـ، وـمـاـ أحـوـجـناـ أـنـ نـعـرـضـ لـهـ فـنـذـكـرـ بـهـ وـنـسـتـعـيدـ شـيـئـاـ مـنـ تـارـيـخـهـ، فـالـأـذـهـانـ عـنـهـ مـعـرـضـةـ. وـذـلـكـ لـأـنـ الـحـرـوبـ الـعـالـمـيـةـ طـفـتـ عـلـيـهـ، وـكـادـتـ الـمـادـيـةـ السـائـدـةـ أـنـ تـوـدـيـ بـهـ. وـأـصـبـحـناـ نـتـلـمـسـهـاـ أـحـيـاـنـاـ فـيـ بـعـضـ الـمـوـاقـفـ وـالـإـجـرـاءـاتـ فـلـاـ نـجـدـهـاـ، وـنـتـسـأـلـ: هـلـ لـاـ تـزـالـ تـحـظـىـ

بما لها من قداسة واحترام؟ ويظهر أن عصر التكنولوجيا الذي نعيش فيه لا يعتد إلا بالجهاز والآلة، ورمتا ضحى في سبيلهما بحرية الإنسان وكرامته. ولم يصل التقابل بين الفرد والجماعة مثل ما وصل إليه اليوم، حتى أنه يذهب بما للفرد من استقلال وجود، وقدنا ذلك التوازن الضروري لحياة المجتمع الصحيحة، وما قيمة شعب تتحمّي شخصية أفراده؟.

والقيم الإنسانية تراث الماضي، وصنع الأجيال المتعاقبة، تضافرت الديانات والفلسفات المختلفة على تكوينها، فوضحت معالمها، وحددت مفاهيمها. ولم تسلم من عذوان الزمن عليها، فعلت حيناً، وهبطت حيناً آخر. قدست في بعض العصور والبيئات، ووضعت فوق كل اعتبار. ومرت بها أزمات في عصور وبيئات أخرى، فهان أمرها وبدا القادة والرؤساء وكأنهم لا يؤمنون بها. وإذا كان القرن الثامن عشر قد عُرف بأنه قرن حقوق الإنسان، فإنه لا يبدو على القرن العشرين أنه يأخذها هذا المأخذ، ويحيطها بهذا التقديس. ونود أن نقف قليلاً عند موقف الإسلام من هذه الحقوق، ونبين كيف شاد صرحاها.

يُخاطب الإسلام الإنسان ويوجه إليه الرسالة، وفي القرآن الكريم خطاب صريح له وعناية بالغة به، بحيث لا تكاد تخلو سورة من توجيهه القول بصيغة المفرد تارة. وبصيغة الجمع تارة أخرى. إذا كان لفظ النبي أو الرسول قد ذُكر فيه بضع مرات، فإن لفظ (الإنسان) و(الناس) ورداً عشرات بل مئات. فأشير غير مرة إلى خلق الإنسان ونشأته، وكلها إشارات تدل على العناية والتكرم، ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا إِلَّا إِنْسَانَ فِي أَخْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^(١٨)، وكيف لا وقد خلقه ربّه بيده، ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِيٍّ أَسْتَكْبِرَتْ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾^(١٩)، تعبير مجازي فيه ما فيه من معاني التعظيم. ويعلن الإسلام كرامة الإنسان وفضله على كثير من الخلائق، ويعده خليفة الله في أرضه، يعمّرها ويدبر شؤونها. قدر ما فيه من

(١٨) سورة التين ٩٥ : ٤ .
(١٩) سورة ص ٣٨ : ٧٥ .

عقل وحكمة، فحمله أمانة التكاليف، وإنها لباهظة، وألقى عليه عبء المسؤولية، وإنه لشقيل. وهبة العقل يكشف الإنسان الحجب، ويتعلم من الطبيعة ما لم يكن يعلم.

والإسلام دين وحضارة، تعاليم وسلوك، عقيدة وفلسفة . وأساس عقيدته أن العظمة لله وحده ، فلا إله سواه ، ولا معبد غيره . بذا نزه الإنسان عن عبادة الأصنام والأوثان ، بل وعن الخضوع والخشوع لأحبيه الإنسان . وأساس حضارته الأخوة الإسلامية ، فلا تفرقة لحسب أو نسب ، ولا لجنس أو لون . والمسلم أخو المسلم ، ولا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى . أخوة شبيهة بتلك التي دعا إليها الرواقيون من قديم ، ونريد اليوم أن نستعيدوها في ثوب المواطن العالمي .

ويكفيانا أن نشير هنا إلى بعض نماذج من القيم الإنسانية التي أشاد بها الإسلام .

٧— تكريم الإنسان وحقن دمه

في القرآن آيات بيّنات في تفضيل الإنسان على غيره من الكائنات ، ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(٢٠) وتبعد هذه المنزلة واضحة ، وبخاصة في موقف آدم من الملائكة ، فهو أكثر علمًا ، وأعلى منزلة . ﴿وَعَلَمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبُوْنِي بِاسْمَاءَ هُولَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٢١) قالوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَمْنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ * قَالَ يَا آدَمُ أَئْبِثُهُمْ بِاسْمَائِهِمْ﴾^(٢٢) . ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالقُ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمِيمًا مَسْتُونٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾^(٢٣) .

(٢٠) سورة الإسراء ١٧ : ٧٠ .

(٢١) سورة البقرة ٢ : ٣١ — ٣٣ .

(٢٢) سورة الحجر ١٥ : ٢٨ — ٢٩ .

وأكَدَ القرآن حِرْمَةَ الْإِنْسَانِ وَنَادَى بِحَقْنِ دَمِهِ فِي بَيْتَهُ كَانَتْ تَسْتَبِعُ القُتْلَ، وَتَعِيشُ عَلَى أَخْذِ الثَّأْرِ . فَحَرَّمَ وَادِ الْبَنَاتِ^(٢٣) ، وَقَتَلَ الْأَوْلَادَ حَشِيشَةً إِمْلَاقَ^(٢٤) . وَأَوْعَدَ بِالْعَذَابِ الْمُقِيمِ وَالْغَضَبِ وَاللَّعْنَةِ مَنْ يَزْهَقُ رُوحَ أَخِيهِ الْإِنْسَانَ، ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ تَحَالِدًا فِيهَا وَغَضِيبَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعْدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾^(٢٥) . وَقَرَرَ الْقِصَاصُ وَالْحَدُودُ وَالدِّيَةُ وَالْجَزِيَّةُ، حَقَّنَا لِلَّدَمَاءِ وَحَقَّنَا لِلأَرْوَاحِ، ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولَئِي الْأَلْبَابِ﴾^(٢٦) . فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ حَرَامٌ، لَحْمَهُ وَدَمُهُ، وَكُلُّ مَا يَرِزُ مَعَالِمَ الْإِنْسَانِيَّةِ فِيهِ، فَلَا يُعْدِي عَلَيْهِ بَغْيَ حَقٍّ، وَلَا يُعْذِبُ وَلَا يَمْثُلُ بَهُ وَلَا يُعْرِضُ هُوَانٌ يَتَنَافَى وَكَرَامَةَ الْإِنْسَانِ . وَالْحَرْبُ وَالسُّلْطَنُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، فَلَا يُؤْخَذُ الْخَصْمُ فِي الْحَرْبِ عَلَى غَرَةٍ، وَلَا يُنْكَلُ بَهُ، وَيُعَامَلُ الْأَسِيرُ مَعْاْلِمَ كَرِيمَةَ .

فَأَيْنَ حِضَارَةُ الْقَرْنِ الْعَشَرِينَ مِنْ هَذَا، وَفِيهَا تَعْذِيبٌ وَتَمْثِيلٌ يَعُودُ بِنَا إِلَى وَحْشِيَّةِ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ . وَكُلُّنَا يَذَكُرُ مَا كَانَ يَجْرِيُ فِي مَعْسِكَاتِ الْاعْتَقَالِ أَثنَاءِ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ، وَلَا نَزَالُ نَقْرًا وَنَسْمَعُ عَمَّا يُلْجَأُ إِلَيْهِ مِنْ وَسَائِلِ التَّنَكِيلِ فِي بَعْضِ السَّجَنَوْنِ وَالْمَعْتَقَلَاتِ . وَقَدِمَ لَنَا الْعِلْمُ الْحَدِيثُ طَرْقًا وَأَدْوَاتٌ نَسْتَخْدِمُهَا دُونَ شَفْقَةٍ أَوْ هُوَادَةٍ فِي إِذْلَالِ الْإِنْسَانِ وَإِهْدَارِ كَرَامَتِهِ .

٨—نَصْرَةُ الْمُضْعِفِ وَتَحْرِيرُ الرَّقِيقِ

لَا تَخْتَلِفُ لِغَةُ الْحَدِيثِ عَنْ لِغَةِ الْقُرْآنِ فِي شَيْءٍ، تَرْفَعُ مِنْ شَأْنِ الْإِنْسَانِ، وَتَعْتَدُ بِحُرْبِهِ وَكَرَامَتِهِ، وَتَوْضَحُ كُلُّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ مَعْنَى إِنْسَانِيَّةٍ كَرِيمَةٍ . وَمُحَمَّدٌ فِي سِيرَتِهِ مُثْلُ حَيٍّ لِنَصْرَةِ الْإِنْسَانِ وَالْأَخْذِ بِيَدِهِ، فَقَدْ كَانَ حَرِبًا عَلَى السَّادَةِ وَالْأَشْرَافِ، وَعَوْنَانِ لِلْمُضْعِفِينَ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ . لَمْ يَعْتَزْ قَطُّ بِشَرْفِ أَوْ مَالٍ، وَحَذَرَ كَثِيرًا مِنِ الْاعْتَدَادِ بِالْحَسْبِ وَالنَّسْبِ وَالْجَاهِ وَالْعَصْبِيَّةِ . جَاءَهُ فِي فَتْحِ مَكَّةَ رَجُلٌ يَرْتَعِدُ خَوْفًا، فَقَالَ لَهُ:

(٢٣) سورة التكوير ٨١ : ٨ - ٩ .

(٢٤) سورة الإسراء ١٧ : ٣١ .

(٢٥) سورة النساء ٤ : ٩٣ .

(٢٦) سورة البقرة ٢ : ١٧٩ .

« هون عليك ، فإني لست بملك ، إنما أنا ابن امرأة من قريش تأكل القديد »^(٢٧) .
وأختلف المهاجرون والأنصار مرة ، وحاول كل الاستغاثة قائلاً : يا لفلان ! فكان رده :
« دعوا هذه الكلمة فإنها متنية »^(٢٨) .

ولقد كان الرق نظاماً شائعاً في العالم بأسره قبل الإسلام ، فاسترق اليونان ،
وعدوا كل من كانوا خارج أثينا ببرابرة . وأسرف الرومان في الرق ، حتى بلغ الأرقاء ثلاثة
أمثال الأحرار في بعض الولايات . واسترق العرب في الجahلية ، وكانت لهم أسواق يُباع
فيها الرقيق . ولما جاء الإسلام كان الأرقاء رجالاً ونساء من أول من استجابوا لدعوه ،
ولشد ما أوذوا في سبيله . وقد أوجب الدين حسن معاملتهم ، وحجب في العتق وجعله
كفارة كثيرة من الجرائم . ﴿... وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقْبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ...﴾^(٢٩) .
﴿لَا يُوَاحِدُكُمُ اللَّهُ بِاللِّغْوِ فِي إِيمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُوَاحِدُكُمْ بِمَا عَدَّتُمُ الْأَيْمَانَ
فَكَفَّارَتُهُ أَطْعَامٌ عَشَرَةً مَسَاكِينٍ مِنْ أُوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيَكُمْ أَوْ
كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ..﴾^(٣٠) . وضرب محمد المثل الأول لتحرير الرقيق في
الإسلام فأعتقد عده زيد بن حارثة الذي وهبته إياه زوجه خديجة . وسار على نهجه
كثير من الصحابة ، وأصبح هؤلاء العتقاء سادة وأئمة ، قادوا الجيوش ، وحملوا لواء
العلم ، وكان لهم شأنهم في الحركة العلمية الإسلامية .

وها نحن أولاء لا نزال نعاني من ويلات التفرقة الجنسية والعنصرية ، حتى في أرق
الدول حضارة . أصبحت مشكلة اللون من المشاكل الدولية ، والتفرقة بين البيض
والسود مثار خلافات لا تنتهي ، ومبعد خصومات قد تؤدي إلى إراقة الدماء . والحقوق
متفاوتة بتفاوت الألوان ، ومن الأعمال والمناصب ما هو مقصور على ذي اللون
الأبيض . فمتى نعامل الإنسان ، وننظر إليه فقط على اعتبار أنه مجرد إنسان ؟

(٢٧) محمد الخضرى ، نور اليقين في سيرة سيد المرسلين ، القاهرة ١٩١٠ ، ص ٣١٧ - ٣١٩ .

(٢٨) المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

(٢٩) سورة النساء ٤ : ٩٢ .

(٣٠) سورة المائدة ٥ : ٨٩ .

٩ — حقوق المرأة

خاطب الإسلام المرأة كما خاطب الرجل، وسوى بينهما تسوية تكاد تكون تامة . لها ما له من حقوق ، وعليها ما عليه من واجبات . وهي نهياً باتاً عن وأدّها ، وكان شائعاً في الجاهلية ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوَّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارِى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيْمَسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدْسُهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (٣١) . وعلى المرأة أن تصلي وتصوم ، وأن تزكي وتحجج ، وهي ترث وتورث ، وشاب كما يشاب الرجل ، وتعاقب كما يعاقب . ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيقُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ ..﴾ (٣٢) ومتنى بلغت سن الرشد لا يعمل شيء إلا برضاهما ، فلا ترغم على زواج ، ولا تكره على بيع أو شراء . وحقوقها المالية مكتملة ، وهي في الإسلام أسبق قطعاً مما ذهب إليه أي تشرع حديث .

تعلمت وتعلمت ، وتفتني في بعض المسائل الدينية ، وكانت بعض نساء النبي حجة في الفقه والحديث ، وبين المسلمات الأول أدبيات وشاعرات . وتساهم المرأة المسلمة أيضاً في الشؤون العامة ، فتضطلع بأعبائها كما كانت تضطلع المرأة العربية في الجاهلية ، فتوجه الرأي ، وتشترك في الحروب . وقد صحب الرسول نساءه في مغازيه ، وأبلين فيها بلاءً حسناً . وكن نعم المعينات ، يداوين الجرحى ، ويستعين العطشى ، ويطعمن الجائع ، ويمارسن القتال أحياناً . وهذا حدوهن المسلمات ، ويكتفي أن نشير إلى الخنساء (٦٦٤ م) الشاعرة المشهورة التي دفعت بأبنائها الأربع إلى موقعة القادسية ، وحمدت رها الذي شرفها بقتلهم . واضطاعت عائشة (٦٩٨ م) بعبء ثقيل في فتنة عثمان (٦٥٥ م) ، وكانت أول مسلمة وجهت السياسة الكبرى للدولة ، وقادت بعض المعارك . ولم يكن الحجاب من تقاليد العرب في الجاهلية ، ولا من طقوس الإسلام الدينية ، وإنما هو عرف استمسكت به بعض الشعوب التي اعتنقت الإسلام .

(٣١) سورة النحل ١٦ : ٥٨ - ٥٩ .

(٣٢) سورة آل عمران ٣ : ١٩٥ .

هذه هي المرأة في الإسلام، مكتملة الشخصية مستوفاة الحقوق، وأهل لأداء الواجبات . ولم يُسلم لها بذلك إلا حديثاً على أيدي النهضات النسائية ، وبعد الإسلام بما يزيد على عشرة قرون . وإذا كانت قد تنكرت لها الأجيال الإسلامية التالية ، واغتصبت حقوقها ، وحدت من حريتها ، واعتبرت نشاطها ، فإن هذا لم يكن من الدين في شيء ، وإنما أملأه بطش الرجل وفرض سلطانه .

١٠ - الأخوة والعدالة والمساواة

آخى محمد بين أصحابه ، وحبب بعضهم إلى بعض ، « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً ». وأنزل مهاجرين من قريش على كل أنصاره في المدينة ، وكوّن منهم أسرة واحدة برغم ما كان بينهم من فرق في الماضي . ومن آخر كلامه في حجة الوداع : « أيها الناس إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، كلّكم لآدم وآدم من تراب . إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، ليس لعربي فضل على أعجمي إلا بالتقوى »^(٣٣) .

وسوّى بين المسلمين في حديثه ومجلسه . وعدل بينهم في الغرم والغنم ، وأنصفهم من كل شيء حتى من نفسه ، ولم يستجب لمحاباة أو محسوبية . ضرب مرة أحد الصحابة بقضيب في بطنه تسوية للنصف في الجهاد ، فشكراً إليه ، ولم يتردد في أن يكشف عن بطنه ، وقال له : « استقد يا سواد »^(٣٤) . وأسر عمّه العباس وابن عمّه عقيل بن أبي طالب في غزوة بدر ، فألزمهما بما التزم به الأسرى الآخرون من القيمة .

ودعا الإسلام إلى المساواة ، فلا سيد ولا مسود ، ولا شريف ولا مشرف ، بل الناس أخوة ، كلهم لآدم ، وآدم من تراب . وحارب التعصب للقبيلة والجنس ، وقرب بين الأمم والشعوب . ﴿ هُوَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَّأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شَعُورًا وَّقَبَائِلَ لِتَعْرَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أُتْقِيَّكُمْ .. ﴾^(٣٥) وأمر بالشورى ، فلا استبداد ولا دكتاتورية ، ولا طغيان ولا تحكم .

(٣٣) الخضري ، نور اليقين ، ص ٣٥٢ .

(٣٤) المصدر السابق ، ص ١٥٦ .

(٣٥) سورة الحجرات ٤٩ : ١٣ .

وليس يكفي أن تصاغ هذه المبادئ في دقة ، ولا أن تُحدد في عناية ، وإنما المهم أن تُطبق وتتنفيذ ، تُطبق في إخلاص ، وتنفذ في نزاهة ، فيؤمن الناس بها ، ويقبلون عليها . والأخوة الصادقة هي تلك التي تبعث من القلب ، وتطمئن إليها النفس . والعدالة الحقة هي تلك التي لا تقاوِت فيها ولا تباين ، فلا تفرق بين قريب وبعيد ، ولا بين شرق وغرب ، فإن تلونت أضحت لا وزن لها . والمساواة ألف وعادة ، وتنشئة وتربيَة ، وإن لم يأخذ الناس أنفسهم بها دائمًا أضحت مظهراً لا حقيقة ، وضررًا من الخداع والتضليل .

١١ — الشوري

كان محمد يستشير أصحابه فيما يجزيه من أمر ، ويستحثهم على أن يدلوا برأيهم ، ويأخذ بما يقرروننه في غير ما تعصب ولا استبداد . تعرّضه لأول مرة مشكلة أسرى الحرب في غزوة بدر ، فيطرحها للمناقشة ، ويرى فريق قتلهم ، ويرى آخرون افتدائهم . وينزل محمد عند الفدية التي قالت بها الأغلبية . برغم ما عانى من قریش من عذاب وألم^(٣٦) . وتألّب قبائل كثيرة على غزو المدينة ، وتتجه نحوها جيوش عديدة فيما سُمي بغزوة الخندق ويعرض محمد الأمر على أصحابه ، فيبدو رأي لرجل لم يكن من السادة والأشراف ، بل لم يكن عربي المولد ، وهو سلمان الفارسي (٦٥٥ م) ، ويتلخص رأيه في حفر خندق حول المدينة لحمايتها من الغزو ، ويؤخذ بهذا الاقتراح ، ويأتي محمد إلا أن يشتراك بنفسه مع المسلمين في حفر هذا الخندق ، وكانت الغلبة له ولأصحابه^(٣٧) .

وكان لسنة الشوري هذه أثرها في بيعة السقيفة ، يوم أن اختير الخليفة الأول ، فقد اختلف المهاجرون والأنصار فيمن يخلف محمداً بعد موته ، ولكنهم لم يلبثوا أن أجمعوا في استفتاء عام على أبي بكر (٦٣٤ م) . وليت هذا الاستفتاء نظمت سبله ، ورسمت وسائله ، ولو تم ذلك لوقى المسلمين من خلافات أليمة ومتعاقبة . وتعتبر الخلافة

(٣٦) الحضرى ، نور اليقين ، ص ١٦١ - ١٧٢ .

(٣٧) المصدر السابق ، ص ٢١٧ - ٢٢١ .

الثغرة الأولى التي اندفع منها الشر على المسلمين ، فتفرقـت كـلـمـتهـم ، واستعادـت نـعـرة القـبـلـيـة والـشـعـوبـيـة . وـبـدـلـ أـنـ يـكـونـ الـأـمـرـ شـورـىـ وـاـخـتـيـارـاـ ، تـحـوـلـ إـلـىـ وـرـاثـةـ وـمـلـكـيـةـ ، وـلـمـ يـضـ عـلـىـ وـفـاةـ الرـسـولـ خـمـسـوـنـ سـنـةـ .

وـحـاـولـ الـبـاحـثـوـنـ تـدـارـكـ الـأـمـرـ دـوـنـ جـدـوـيـ ، وـأـدـلـواـ فـيـ مـوـضـوـعـ اـخـتـيـارـ الـإـمـامـ أوـ الـخـلـيـفـةـ بـأـرـاءـ شـتـىـ ، مـنـ بـيـنـهـاـ مـاـ اـتـسـمـ بـالـزـاهـةـ التـامـةـ وـالـحرـيـةـ المـطـلـقـةـ . وـخـلـفـواـ درـاسـاتـ تـعـدـ بـاـبـاـ مـنـ أـبـوـابـ الـفـلـسـفـةـ السـيـاسـيـةـ وـمـنـ أـقـدـمـ مـاـ كـتـبـ فـيـ اـخـتـيـارـ رـئـيـسـ الـدـوـلـةـ . وـيـكـفـيـ أـنـ نـشـيرـ إـلـىـ أـنـ الـخـوارـجـ رـأـواـ مـنـذـ عـهـدـ مـبـكـرـ أـنـ تـكـوـنـ الـخـلـافـةـ بـاـخـتـيـارـ حـرـ منـ الـمـسـلـمـيـنـ ، وـلـيـسـ بـلـازـمـ أـنـ يـكـوـنـ الـخـلـيـفـةـ هـاشـمـيـاـ أـوـ أـمـوـيـاـ ، بـلـ وـلـ قـرـيشـيـاـ ، وـيـصـحـ أـنـ يـكـوـنـ عـبـدـاـ حـبـشـيـاـ . وـمـتـىـ اـخـتـيـارـ أـضـحـيـ رـئـيـسـ الـمـسـلـمـيـنـ ، وـوـجـبـتـ طـاعـتـهـ ، عـلـىـ أـنـ يـقـيمـ الـحـدـودـ وـيـخـضـعـ لـأـمـرـ اللـهـ ، وـإـلـاـ اـسـتـحـقـ العـزـلـ .

وـالـشـورـىـ وـاجـمـاعـ أـهـلـ الـخـلـ وـالـعـقـدـ مـصـدـرـ مـنـ مـصـادـرـ التـشـرـيعـ فـيـ إـلـاسـلـامـ ، يـلـجـأـ إـلـيـهـ عـنـ اـفـتـقـادـ النـصـ وـالـسـابـقـةـ . وـكـانـ أـبـوـ بـكـرـ وـعـمـرـ يـجـمـعـانـ الصـحـابـةـ وـيـسـتـشـيرـانـهـمـ فـيـ أـمـرـ الدـيـنـ وـالـدـنـيـاـ ، إـذـاـ لـمـ يـجـدـاـ نـصـاـ مـنـ كـتـابـ أـوـ سـنـةـ ، وـمـتـىـ أـجـمـعـواـ عـلـىـ أـمـرـ قـضـيـاـ بـهـ . وـمـاـ يـؤـسـفـ لـهـ أـنـ هـذـهـ الـشـورـىـ لـمـ تـلـتـزمـ دـائـمـاـ فـيـماـ بـعـدـ ، وـلـمـ تـنـظـمـ سـبـلـهـاـ ، فـلـمـ يـعـدـ فـيـ دـقـةـ مـنـ يـنـبـغـيـ اـسـتـشـارـهـمـ ، وـلـمـ يـفـرـضـ الـأـخـذـ بـرـأـهـمـ . وـقـدـ خـطاـ الأـنـدـلـسـيـوـنـ فـيـ ذـلـكـ خـطـوـةـ لـاـ بـأـسـ بـهـ ، فـعـينـ الـخـلـيـفـةـ إـلـىـ جـانـبـهـ مـجـلسـاـ لـلـشـورـىـ يـلـجـأـ إـلـيـهـ عـنـ الـحـاجـةـ ، وـلـكـنـهـاـ تـجـربـةـ لـمـ تـعـمـرـ طـوـيـلاـ ، وـعـصـفـتـ بـهـ يـدـ الـاسـتـبـداـدـ وـالـدـكـتـاتـورـيـةـ . وـالـوـاقـعـ أـنـ الـدـكـتـاتـورـيـةـ تـتـنـافـيـ تـنـافـيـ مـعـ تـعـالـيمـ إـلـاسـلـامـ ، وـمـنـ التـضـليلـ أـنـ تـكـسـيـ بـكـسـاءـ الدـيـنـ .

١٢ — اـشـتـراـكـيـةـ إـلـاسـلـامـ

جعلـ إـلـاسـلـامـ لـلـسـائـلـ وـالـمـحـرومـ حـقـاـ مـعـلـومـاـ مـنـ أـمـوـالـ الـمـسـلـمـيـنـ وـخـصـصـ مـنـهـاـ نـصـيـباـ لـلـعـجـزـةـ وـالـضـعـفـاءـ . فـأـوـجـبـ الـزـكـاـةـ فـيـ الـأـمـوـالـ ، وـبـيـنـ مـصـارـيفـهـاـ ، وـفـرـضـ ضـرـبـةـ الـمـالـ قـبـلـ أـنـ ثـعـرـفـ الـضـرـائبـ الـعـقـارـيـةـ وـضـرـائبـ رـؤـوسـ الـأـمـوـالـ الـمـنـقـولةـ . هـلـوـأـفـيـمـوـاـ

الصلوة وآتوا الزكوة وما تقدمو لآنفسكم من خير تجدوه عند الله ..^(٣٨) . إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُوْلَفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْعَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ..^(٣٩) واستطاع عمر باجتهاده أن يعدل هذه المصاريف ، فيؤثر بعضها ، ويعدل عن بعض ، تقديراً للظروف والمناسبات .

ولم يقف الأمر عند ضرورة المال الواجبة ، بل حب الإسلام في التبرع والإحسان في سبيل المصلحة العامة ، دون أن يضع له حدأً أو قيداً ، ومن المسلمين من تبرع بكل ما يملك في سبيل الله ..^(٤٠) خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُظَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيْهِمْ بِهَا ..^(٤١) . ولبيت مال المسلمين نصيب معلوم في غائم الحرب ومستخرجات البر والبحر .^(٤٢) وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِرَسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ..^(٤٣) والحتاجون أمام بيت المال سواء ، ينالون منه على حسب حاجتهم دون تفرقة أو مفاضلة ، وإن كانت فعل أساس منزلتهم في الدين ورعايتها لحقوق الله ، دون أي اعتبار آخر . ولقد ضرب عمر بن الخطاب (٦٤٤ م) في هذا أروع المثل ، فما كان ينال قط أكثر من نصيبه ، حتى أنه اضطر ، لطول قامته ، أن يكمل قميصه من نصيبيه ابنه .

ففي القرآن داعم للعدالة الاجتماعية ، وما نسميه اليوم اشتراكية . غير أن اشتراكية الإسلام تنبئ من القلب ، وتعتمد على اليقين والإيمان . فليست مجرد فرض يُفرض ، ولا تشريع يُسن ، هي مظاهر الأخوة الصادقة والتعاون الحق ، تقوم على العدل ، والانصاف واحترام الحقوق ، فلا سلب ولا نهب ، ولا ظلم ولا استيلاء . وتهدف أساساً إلى الترفية عن الإنسان ورفع مستوى ، فلا تحكم فيها ولا استبداد .

(٣٨) سورة البقرة ٢ : ١١٠ .

(٣٩) سورة التوبة ٩ : ٦٠ .

(٤٠) سورة التوبة ٩ : ١٠٣ .

(٤١) سورة الأنفال ٨ : ٤١ .

تلك صورة محملة مما جاء به الإسلام، وفيها ما يبرز القيم الإنسانية إبرازاً تماماً منذ أربعة عشر قرناً . فهي تقرر وجود الفرد وتوكده ، وتحرره من سلطان عشيرته وقبيلته . تعرف له حقوقه ، وتسوي بين الأفراد على اختلاف ألوانهم وأجناسهم . تحميهم من ظلم بعضهم لبعض ، وتحارب الطغيان والاستبداد . توازن بين الفرد والمجتمع موازنة عادلة ، وربما كانت هذه الموازنة من أدق مشاكل المجتمعات البشرية المعاصرة . وتضحي بمحصلة الفرد ، إذا اقتضى الأمر ، ولكن بشرط ألا يفقد الإنسان معلم إنسانيته من حرية وكرامة ، وما أحوج هذين اليوم إلى كثير من التعهد والرعاية .

١٣ - حقوق الإنسان في الإسلام

قديم الإسلام حي وجديد باطراد ، وأصوله ومبادئه صالحة لكل زمان ومكان . فحقوق الإنسان (المهددة) اليوم والتي ندعوا إلى حمايتها واحترامها ، قد أقرها الإسلام وقدسها منذ أربعة عشر قرناً ، فسبق بها سبقاً بعيداً عما قال به القرن الثامن عشر الذي عُد قرن حقوق الإنسان . أيدتها الإسلام وثبتهما ، وجعل منها ديناً ودنيا ، وأقامها على دعائم أخلاقية وروحية تسمو كثيراً على ما جاء به ميثاق هيئة الأمم عام ١٩٤٨ . وفي القرآن خطاب صريح للإنسان وعناية بالغة به ، ولا تكاد تخلو سورة من سورة من توجيه القول إليه بصيغة المفرد تارة ، والجمع تارة أخرى ، وإذا كان لفظ (النبي) أو (الرسول) لم يذكر فيه إلا بضع مرات ، فإن لفظ (الإنسان) ورد في نحو ٤٥ سورة ، ولفظ (الناس) في نحو ٢٤ مرة . فأشير غير مرة إلى خلق الإنسان ونشاته ، نوه بكماله وحسن تكوينه، ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا إِلَّا إِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^(٤٢) . وكيف لا وقد خلقه ربه بيده ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي أَسْتَكْبِرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾^(٤٣) ، وفي القرآن سورتان إحداهما باسم الإنسان ، والأخرى باسم الناس . وتقوم حقوق الإنسان في

(٤٢) سورة التين ٩٥ : ٤ .

(٤٣) سورة ص ٣٨ : ٧٥ .

الإسلام على الحريات الخمس التي تباهي الحضارة الغربية بالكشف عنها ، متتجاهلة أن الإسلام قد وجه إليها من قديم ، وهي حرية الاعتقاد ، وحرية الرأي والتعبير ، وحرية العمل ، وحرية التعلم ، وحرية القلق والتصرف . ويرفض الإسلام رفضاً باتاً أن يكره أحد على ترك دينه واعتناق دين آخر ، ﴿لَا إِكْرَاهٌ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْعَيْنِ﴾^(٤٤) ، وعلى الدعاة والمبشرين في كل دين أن يتزموا بذلك ، وأن يسلكوا في دعوتهم أمثل الطرق وأقومها ، ﴿إِذْ أُدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمُؤْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلُهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٤٥) ، وليت أولى الأمر جميعاً يفعلون ذلك في القرن العشرين . وحرية الرأي والتعبير مكفولة في الإسلام من قديم ، ولكلّ أن ينظر ويفكر ، وأن يقيس ويستنتج على نحو ما ييدوه : ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٤٦) . فحرر الإسلام الفكر من سلطان الماضي ، واستبعد التقليد ، وتحكم الرؤساء أو الآباء . وفتح باب البحث الحرّ الذي يتدارك الخطأ ويعين على كشف الجديد . وليس من الإسلام في شيء ما حاوله بعض الحكماء والولاة من فرض آراء معينة على عامة الشعب .

حرية العمل مكملة لحرية الرأي والتفكير ، فللمرء أن يزاول ما يروقه من عمل مشروع ، ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَائِكُهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾^(٤٧) . ولكل فرد أن ينال من العلم ما يشاء ، وما تمكنه مواهبه واستعداداته . وبكفي أن نشير إلى أن دعوة الإسلام الأولى بدأت بالأمر بالتعليم ، ﴿إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾^(٤٨) خلق الإنسان من علقي * إقرأ وربك الأكرم * الذي عَلِمَ بالقلم * عَلِمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ^(٤٩) .

(٤٤) سورة البقرة ٢ : ٢٥٦ .

(٤٥) سورة النحل ١٦ : ١٢٥ .

(٤٦) سورة الأعراف ٧ : ١٨٥ .

(٤٧) سورة الملك ٦٧ : ١٥ .

(٤٨) سورة العنكبوت ٩٦ : ١ - ٤ .

والحرية المدنية أو حرية الملك والتصرف بدأت وقُررت في الإسلام، فللفرد أن يبيع ويشرقي وأن يتلوك ويتصرف ، مadam مكتمل العقل والأدراك ، ووضع الإسلام حدوداً للحجر والوصاية على الأطفال والمعتوهين . وكثيراً ما أثير موضوع الرق ، وقيل إن الإسلام أباحه وشجع عليه والأمر على عكس ذلك دون نزاع ، فقد كان العبيد والأرقاء من أول من اعتنق الإسلام ، وتحرروا ب مجرد إسلامهم ، ومنهم من اشتراه المسلمون الموسرون وأعتقوهم ، ومن كبار الصحابة علماء ورواة أرقاء قديماً ، رفع الإسلام من شأنهم ، وسوى بينهم وبين المسلمين الآخرين .

وحرص الإسلام على حماية النفس البشرية وتقديسها . وما أحوجنا اليوم أن نأخذ بذلك ونرعاه لأنّا نعيش في عصر تكاد تُهدر فيه قيمة هذه النفس إهداً تماماً ، ولقد اعتدت عليها الحروب العالمية والإقليمية عدواً متصلأً ، وهددت المافيا والجمعيات الإرهابية أمن الأفراد وطمأنينتهم . واستبيح دم الفرد باسم المجتمع ظلماً أو تحقيقاً لرغبة الحاكم وشهوته ، ولا قيمة لمجتمع تُهدر فيه شخصية الأفراد ، والإسلام صريح وواضح في حماية الإنسان وحقن دمه ، فحرم وأد البنات ، وقتل الأولاد خشية املاق ، وقرر القصاص والحدود والدية والجزية حقناً للدماء وحفظاً للأرواح ، **﴿فَوَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أَوْلَيَ الْأَلْبَابِ ...﴾** (٢٦) . وفي كل ذلك احترام للحياة الإنسانية وتقديرها ، فلا تُرهق روح بغير حق ، وتنقضي تعاليم الإسلام بأن لا يؤخذ خصم في الحروب على غرة ، ولا يُمثل به ، وينبغي أن يعامل الأسرى معاملة كريمة . وما أحوج البشرية في هذا المقام إلى قارعة كبرى .

وعني الإسلام بحماية الأموال والأعراض فأحاط الملكية الفردية بسياج متين ، وفرض عقوبات رادعة على من يعتدي عليها . وشمل الأعراض بحماية تحول دون التشهير بها أو الاعتداء عليها .

(٤٩) سورة البقرة : ٢ : ١٧٩.

٤—التسامح الديني

رسم الإسلام للتسامح صورة لا تجد لها شبيهاً في دين آخر ، ولا في تشريع حديث أو معاصر . رفع شأن الإنسان كـا بينا ، وسلم بحقوقه بصرف النظر عن دينه وعقيدته . ونوه بالصلة بينه وبين الأديان السماوية الأخرى ، وسما بأهل الكتاب على من سواهم من كفار وشركـين وأفسح السبيل لمعاشـتهم والعيش معهم ، ومتى استسلموا أصبحـوا أهل ذمة يتولـى المسلمين حمايتـهم ، ويتركونـهم أحـراراً في كسب عيشـهم وأداء عبادـتهم ، وقامت الـكنـائـس والـبـيـع إلى جانب المساجـد في بعض المـدن والـقرـى الإـسلامـية . ولم يقف التسامـح عند هـذا ، بل كثـيراً ما منـح أـهل الكتاب بعض الـامتـياـزـات ، وتولـوا بعض الوظـائـف الكـبـرى .

وسلـك الرـسـول الـكـرـيم في حـيـاته مـسـلـكـاً يـفيـض بالـعـطـف والـشـفـقة ، وـعـلـي درـساً أـفادـه الصـحـابة والـتـابـعونـ ، ومن جاءـ بعدـهـم من عـامـةـ المـسـلـمـينـ . فـتـرـوجـ مـارـيـةـ القـبـطـيـةـ التيـ أـنـجـبـتـ اـبـنـهـ إـبرـاهـيمـ ، وـاستـنـ فيـ ذـلـكـ سـنـةـ أـبـاحـتـ زـوـاجـ المـسـلـمـ بالـكـتـابـيـةـ ، وـرـيـطـتـ المـسـلـمـينـ بـأـهـلـ الـكـتـابـ بـرـيـاطـ وـثـيقـ . وـماـ أـكـثـرـ هـذـاـ الزـوـاجـ المـخـتـلطـ فيـ إـسـلـامـ ، وـلاـ تـرـالـ تـتوـردـ مـنـهـ الـيـوـمـ أـمـثـلـةـ مـتـلـاحـقـةـ ، وـلـاـ نـكـادـ نـجـدـ لـهـ نـظـيرـاـ فيـ الـدـيـانـاتـ الـأـخـرـىـ .

وعـاملـ الرـسـولـ يـهـودـ الـمـدـيـنـةـ مـعـاـمـلـةـ كـرـيمـةـ ، فـعـاهـدـهـمـ عـلـىـ الدـفـاعـ عـنـ النـفـسـ وـالـمـالـ ، وـضـمـنـ لـهـمـ حـيـاةـ آـمـنـةـ مـطـمـئـنـةـ . وـلـكـنـهـمـ نـقـضـواـ عـهـدـهـمـ ، وـبـرـهـنـواـ عـلـىـ أـنـهـمـ لـاـ أـمـانـ لـهـمـ فـأـخـرـجـوـاـ وـأـبـعـدـوـاـ عـنـ دـارـ إـسـلـامـ . وـبـعـدـ أـنـ اـكـتـمـلـتـ الفـتـوحـ إـسـلـامـيـةـ عـاـشـ الـيـهـودـ وـالـنـصـارـىـ مـعـ الـمـسـلـمـينـ جـنـبـاـ إـلـىـ جـنـبـ ، عـيـشـ أـبـنـاءـ الـوـطـنـ الـوـاحـدـ . وـأـسـهـمـواـ فـيـ بـنـاءـ الـحـضـارـةـ إـسـلـامـيـةـ اـسـهـاماـ مـلـحـوظـاـ ، وـوـضـعـواـ لـبـنـاتـ فـيـ بـنـيـانـ الـثـقـافـةـ الـعـرـيـةـ . وـرـيـطـوـاـ الـفـكـرـ إـسـلـامـيـ بـالـثـقـافـاتـ الـأـخـرـىـ شـرـقـيـةـ كـانـتـ أـوـ غـرـبـيـةـ ، وـكـانـ لـهـمـ فـيـ حـرـكةـ الـتـرـجـمـةـ إـسـلـامـيـةـ الـكـبـرـىـ نـصـيبـ وـاضـعـ .

عـرـفـ مـنـهـ الطـبـيـبـ وـالـكـيـمـيـائـيـ ، وـالـرـيـاضـيـ وـالـفـلـكـيـ ، وـمـنـ بـيـنـهـمـ مـنـ نـالـ حـظـوةـ خـاصـةـ لـدـىـ الـخـلـفـاءـ وـالـأـمـرـاءـ . وـلـاـ نـكـادـ نـعـرـفـ فـيـ إـسـلـامـ اـضـطـهـادـاـ دـيـنـيـاـ شـبـيـهاـ بـتـلـكـ الـاضـطـهـادـاتـ الـدـيـنـيـةـ الـكـبـرـىـ الـتـيـ سـجـلـهـاـ التـارـيـخـ الـقـدـيمـ وـالـحـدـيـثـ ، وـلـاـ نـزالـ نـشـهـدـ

بعضها في تاريخنا المعاصر وأخشى ما نخشى أن تورث الصهيونية العالم الإسلامي هذا المسلك البغيض ، وأن تغرس فيه ميلاً إلى الانتقام والاضطهاد .

١٥ — التمييز العنصري

تعتبر دعوة الإسلام بالإنسان كل الاعتداد ، وهي دعوة عالمية تخاطب البشر جميعاً ، فلا تفرق بين حبشي وعربي ، ولا بين فارسي وتركي ، ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ..﴾^(٥٠) ودعوة هذا شأنها لا تسلم بتمييز عنصري ، ولا تبالي بتفرقة في اللون أو الجنس . ويرى الإسلام أنّ بنى البشر سواء ، يرجعون إلى أصل واحد وطبيعة مشتركة ، كلهم لآدم ، وآدم من تراب .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَفْسِيرٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ..﴾^(٥١) .

ويلاحظ أنّ وحدة الطبيعة الإنسانية لا تتعارض مع اختلاف الأفراد وتعدد الشعوب ، وذلك لأنّ هذا الاختلاف والتعدد عرضي ، ينبع لظروف مختلفة كالبيئة والمناخ ، ومستوى المعيشة ، ودرجة الثقافة . ويتبين هنا أمور عرضية أخرى كلون البشرة أو طول الجسم وقصره ، أو تباين اللغات . واختلاف التقاليد والعادات . ومن الخطأ أنّ ثبّنى على أمور عرضية تفرقة ذاتية ، وأن يُقام على أساسها تدرج طبقي يفاضل بين الناس ويفرق بينهم .

والإنسان في طبيعته جسم وروح ، وقد يطغى أحدهما على الآخر وقد يتسلّى ويتوازنان ، وهذا نفسه مذعنة تباين وفرقة . وهذا الإنسان نفسه مهياً للخير والشر على السواء ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهِا ..﴾^(٥٢) . وإنما يتفاضل

(٥٠) سورة الأعراف ٧ : ١٥٨ .

(٥١) سورة النساء ٤ : ١ .

(٥٢) سورة فصلت ٤١ : ٤٦ .

الناس ويختلفون بسلوكهم وأعمالهم، ﴿.. إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَثْقَلُكُمْ ..﴾ وفي الإسلام مبدأ آخر له قدره ودلالته ، وهو وحدة التكاليف الدينية ، والكل مطالب بها ، لا فرق بين رجل وامرأة ، ولا بين شاب وشيخ ، ولا بين عربي وأعجمي متى بلغوا سن الرشد وسلمت أبدانهم وعقولهم .

أليس في هذا ما يدل على وحدة الطبيعة الإنسانية؟ ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأُمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَاهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا إِلَّا إِنْسَانٌ ..﴾^(٥٤).

ولا محل لأن تقارن تعاليم الإسلام في هذا بما أخذت به الثقافات القدية والحديثة ، فالبلوبن شاسع ، والموقف مختلف كل الاختلاف . ذلك لأن هذه الثقافات جميعها تسلم بالتفرقة العنصرية وتقيم عليها سلوكها وتشريعها ، في حين أن الإسلام يرفضها رفضاً باتاً . فقال بها اليونان ، واعتمدها فلاسفتهم ، وعلى رأسهم أرسطو ، وكلنا يذكر تلك القولة المشهورة ، (كل ما وراء أثينا ببر) وجاراهما الرومان الذين كانوا يعتزون بعنصرية بنيهم كل الاعتزاز ، وقد أقاموا عليها تفرقة في تشريعهم وقوانينهم بين الرومان وغير الرومان ، وطم قسمتهم الشهيرة للشعب بين : (البترشيان والبليبيان) . ونظام الطبقات سمة واضحة من سمات الثقافة الهندية ، وعلى رأسه البراهمة ، وتلهم طبقات بعضها فوق بعض . وكاد اليهود ، ولا يزالون ، يزعمون أنهم أبناء الله وأحباؤه ، وأنهم الشعب المختار ، برغم ما لاقوا من تشتيت وبعثرة في أركان الدنيا الأربع ، وقد حرصوا ما وسعهم على ألا يختلط دمهم بدم أجنبي . وليس الصهيونية المعاصرة إلا امتداداً لهذا الزعم الخاطئ . ولم تخل المسيحية هي الأخرى من نزعة عنصرية ، وإن كانت أخف شأناً من العنصرية اليهودية ، وقديسها بولس كان يهودياً قبل أن يكون نصراانياً ، وكم قاسي زنوج أمريكا من هذه النظرة العنصرية التي كانت تعدّها الكنيسة أمراً واقعاً لا مفر منه ، ولم يخفف من وقعتها أخيراً إلا (قانون الحقوق المدنية) الذي

(٥٣) سورة الحجرات ٤٩ : ١٣ .

(٥٤) سورة الأحزاب ٣٣ : ٧٢ .

ساوى بين البيض والسود ، ولا يزال لهذا الأمر رواسب وذريول في دولة عظمى لها نظمها وشرائعها .

ويلاحظ أن أمم العالم جميعها خليط من عناصر مختلفة ، وتسير كل أمة في طريقها وعلى قدر إمكانياتها ، ولا يستطيع أحد أن يثبت أن عنصراً ما عاش فيها بعزل تام عن العناصر الأخرى ، والقول بالعناصر النقية والصادفة فرض ينقصه الدليل . والتاريخ شاهد على أن الحضارات الإنسانية لم تكن وقفاً على جنس أو عرق معين . وأثبتت البحوث البيولوجية والأنثروبولوجية أن إقامة التفرقة على أساس من اللون وهم وخرافات ، وأن القول بأن لكل عنصر صفات مميزة زعم باطل أيضاً ، وكل ما هناك هو أن الظروف السياسية والاقتصادية والإجتماعية تفرق بين الأفراد والجماعات .

وعلى هذا نرى أن دعوة الإسلام لا تزال قائمة ، وما أجدنا أن نعززها ونشرها ، وما أحوج البشرية أن تهتدى بهديها . لا سيما ونحن نعيش حتى اليوم في جو التفرقة العنصرية ، بين البيض والسود ، بل بين البيض أنفسهم ، ولست في حاجة أن ذكر بأن النازية والفاشية قاما على أساس من تفرقة عنصرية . وزنوج جنوب أفريقيا معزولون حتى اليوم اقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً ، وقد آن الأوان لأن يسروا بسائل البشر ، وهم لا حالات واصلون ، وانتصار (زمبابوي) آية حاسمة في هذا المضمار .

١٦ - نظام الحكم في الإسلام

نظام الحكم في الإسلام موضوع أثير منذ قرن أو يزيد ، ويعنينا أن نحدد المعنى المراد من (نظام الحكم) ويرمي في رأي البعض إلى ما يُسمى (النظام الدستوري) ، وطبقه الباحثون المعاصرون على سلطات الدولة في الإسلام ، وهو بوصفه الأخير يُعد دراسة حديثة لم يعرفها قدامى فقهاء الإسلام ، وإن حاموا حولها . والذي لا شك فيه أن الإسلام لم يأت بنظام معين من أنظمة الحكم وإنما وضع مبادئ عامة تصلح لكل زمان ومكان ، كالشورى ، والعدالة ، والحرية ، والمساواة ، وفي عمومها ما أكسبها مرونة تفسح المجال للتطور والتجدد . والقرآن ، وهو المصدر التشريعي الأول في الإسلام ، يخاطب العامة ، ولا يدخل في التفاصيل والجزئيات . وتشريع السنة ، وهو المصدر

الثاني ، ينصب على أحداث لها ظروفها الخاصة ، ولا تحول دون مواجهة أحداث أخرى في ضوء ظروف جديدة . ولم يقل أحد إن التشريع الإسلامي وقف عند عهد الرسول ، بل غذاه ونمّاه الصحابة والتابعون ، ولم يتربدوا أحياناً في تعديله إذا اقتضى الأمر ، كما صنع عمر بن الخطاب في مصاريف الزكاة . وقام على أمره من بعد أئمة مجتهدون أفسحوا له المجال ، وحكموا على كل حال على حسب ظروفها الخاصة ووضعوا لتشريعهم الضوابط والقيود ، وحاولوا في اختصار أن يقتنوه ، ولم يُغل باب الاجتهد إلا عن قصور وعجز ، ومن حسن الحظ أنه فتح ، والخير كل الخير في أن يبقى مفتوحاً إلى النهاية .

لم يُعرف مبدأ فصل السلطات في الإسلام ، وكثيراً ما اجتمعت هذه السلطات في يد واحدة ، وعند تعددها قد لا تلتزم بما رأته سلطة أخرى ، فالسلطة التنفيذية مثلاً لا تنزل أحياناً عندما تحكم به السلطة القضائية . والرسول هو المشرع الأول ، يشرع بوعي من عند الله وتشريعه هذا دين ملزم للجميع ، والإسلام عقيدة وشريعة . وقد يشير ويقترح برأي واجتهد ، ويصرح هو نفسه بأن رأيه ملزم ، ولعامة المسلمين أن يتصرفوا في شؤونهم كما يرون ، «ما كان من أمر دينكم فإليّ ، وما كان من أمر دينكم فإليّكم» وحدث فعلاً أن اختلف معه بعض أصحابه فيما ذهب إليه في شأن فداء أسرى غزوة بدر . وفصل أبو بكر بعده في أمور لم تُعرف من قبل ، كحروب الردة ومقاتلة مانعي الزكاة ، وقد رأى تكوين جمعية تشريعية صغيرة من كبار الصحابة لكي تُدلّي برأيها فيما يستجد من أمور ، وجاراه في ذلك عمر بن الخطاب . وحرم على كبار الصحابة وأهل الرأي ترك المدينة لكي يستعين بهم عند الحاجة ، وما أشبهه هذا بما نسميه اليوم قسم الرأي في مجلس الدولة وليتنا تعهدناه وأحببناه ، وكان في الوضع أن نتقي عن طريقه خلافات لا داعي لها .

و يوم أن اتسعت رقعة البلاد الإسلامية ، تكونت مدارس تشريعية متعددة ، وحاول الفقهاء والمجتهدون أن يضطّلعوا بالعبء وأن يسلدوا الفراغ . تغيرت الظروف ، وتوالت الأحداث ، واستلزمت كل حال أن تبحث في ضوء ظروفها ، وقد يتغير الأمر من

إقليم إلى إقليم، ومن مدينة إلى مدينة. وسبق محمد عبده أن قال : ليس في الإسلام ما يُسمى عند المسيحيين بـ (السلطة الزمنية) التي تكل إلى الكنيسة وحدها حق فهم النصوص المقدسة وتفسيرها .

وعلى عكس هذا فتح الإسلام الباب على مصراعيه ، فكل مسلم أهل للبحث والفتوى أن يفسّر النصوص الدينية كما يرى ، على ألا يلزم أحداً برأيه . ومن لم يكن أهلاً لذلك يسأل المختصين عما يحتاج إليه ، دون التزام باتباع شخص معين . ويوم أن تضطلع الدولة الإسلامية بوضع ذلك وتقنيته يجب على المسلمين الخاضعين لها أن يتبعوه . وفي الفقه الإسلامي مادة غزيرة في التشريع المدني ، وضعت في ظروف غير ظروفنا ، وواجبنا أن نغذّيها ونعني بها ، وأن نعدّلها ونطورها في ضوء ما استحدثناه من معاملات وتصرفات ، شريطة ألا نخرج عن المبادئ المقررة ، وألا نعدّ على المصلحة العامة .

ولم يقف التشريع الإسلامي عند النصوص وحدها ، بل كان للرأي فيه مجال . فشرع الأئمة والفقاء على هديه ، وأفتوا فيه وبحثوا عن المصلحة وحكمة التشريع ووضعوا في الاعتبار البيئة والظروف الاجتماعية . واستنبطوا العلل والأسباب ، وقايسوا الأشباء والنظائر . ومن الرأي الاستحسان ، والاستصلاح ، أو المصالح المرسلة التي تقضي بأن توزن الأمور بميزان المصلحة العامة ، وأن يُحکم على الأشياء تبعاً لأغراض الشرع . وقد نظم الأصوليون البحث في الرأي الفقهي ، ووضعوا له شروطاً وقواعد .

وسبق أن أشرنا إلى أن للرأي شأناً في فهم الكتاب والسنة ، ولا يخلو الإجماع من الاستعانة بالرأي .

وتقوم السلطة التنفيذية في الإسلام على الخليفة عند أهل السنة ، أو على الإمام عند الشيعة ، وتتخضع الإمامة لنظام ورأي رسمته فرق الشيعة ، كل على حسب وجهة نظره . أما الخلافة فقد حاول أهل السنة أن يحدّدوا شروطها ، وأن يبيّنوا طريقة اختيار الخليفة وتعيينه .

ويمثل الموضوعان معاً أغزر مادة دراسية في الفقه الدستوري في الإسلام. ولسنا في حاجة أن نشير إلى أن الخلاف حولهما أحدث ثغرة في الإسلام منذ عهد مبكر، وهز السلطة العليا هزاً عنيفاً. ولن نقف عند الشروط التي اشترطت في الخليفة، وهي في أغلبها أقرب إلى البحث النظري منها إلى التطبيق العملي وقل أن تراعى وتحترم، متى توفر لدى طالب الخلافة القوة أو النفوذ الذي يمكنه من تولي الحكم. وسلك في تعين الخليفة مسلكان ، يعول أحدهما على اختيار أهل الحل والعقد ، ولم يطبق إلا في أحوال نادرة . ويقوم الثاني على الاستخلاف ولولاية العهد ، أو الوراثة بعبارة أصرح ، وكان المسلك السائد لدى الأمويين والعباسيين على السواء . ولل الخليفة اختصاصات واسعة وشاملة ، وقد تجتمع في يديه السلطات الثلاث . فيرعى شؤون المسلمين عامة ديناً ودنياً ، ينشر تعاليم الإسلام ويوضحها ويحميها . ويفصل في مشاكل المسلمين ، ويقيم الحدود بينهم ، ويوقع العقوبات والجزاءات ، ويدافع عنهم ضد عدوan المع狄ن .

وكان لا بد له ، لكي يؤدي رسالته على وجهها ، أن يستعين بعمالة من ولاة وأمراء . وعرف نظام الولاية في الإسلام على أثر اتساع الرقعة ، واستعان الرسول بعض الولاة ، وكان من بينهم عمر وعلي . ثم توسيع الخلافة في ذلك باطراد ، وكان أبو بكر وعمر يتصرفان في اختيار ولايتما ما وسعهما ، ويرعيان فهم الكفاءة والتزاهة ، ويتقيان المحاباة والمحسوبية ، ولم تخلي فتنة عثمان من أن يكون لاختيار بعض الولاة شأن فيها . وال الخليفة مسؤول عن نفسه وعن ولاته ، وعليه أن يراقبهم ومحاسبهم على تصروفاتهم ، وضرب عمر بن الخطاب في ذلك أمثلة رائدة . وتتوسع سلطة الوالي ف تكون عامة وشاملة ، لا تحدها حدود ، ولا تقيدها قيود . فيفُرض في تدبير شؤون ولايته تفويضاً تاماً ، يختار أعيانه والعاملين معه ، ويعين القضاة ، ويجبي الخراج والزكاة ويقيم الحدود ، ويضطلع بالدفاع عن ولايته ويبرم الأمور كلها وفق إرادته . وهذا كان شأن الولاية بوجه عام في عهد الخلفاء الراشدين ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك عمرو بن العاص في مصر ، ومعاوية بن أبي سفيان في دمشق ، وقد عينا بعهد من عمر بن الخطاب . وتضيق سلطة الوالي ، وتكون خاصة تقف عند مهام معينة ، وهكذا كان شأن الولاية في عهد الأمويين والعباسيين ، وقد تنتقص سلطتهم إن بدر منهم ما يدعوا إلى ذلك . ولم يرفض

الإسلامأخذ عن بعض النظم الإدارية السابقة، وكان له في النظم الفارسية والرومانية أسوة.

وقد أخذ العباسيون عن الفرس منصب الوزير الذي حاول أن يطغى أحياناً على سلطان الخليفة، وحديث البرامكة في هذا الشأن معروف ومشهور. وهناك دروس نافعة يمكن أن تستخلص من نظام الإدارة في الإسلام، وأخصها حسن اختيار العمال والولاة، وحملهم على أن يضربوا المثل ويكونوا قدوة عملية رائدة، اتقاء الأقارب والمحسوبين، وضع الحاكم الصالح في المكان الصالح، محاسبة المقصرين والمسعيين في غير هؤادة، وإذا صلح الراعي صلحت الرعية.

والقضاء جانب هام من جوانب نظام الحكم في الإسلام، قوم المعوج، وأقام العدل، ورد الحقوق إلى أصحابها. ومقام القاضي شريف ومحترم، استمد حرمه من قدسيّة رسالته، ومن انتسابه إلى زمرة نصرت الحق في غير ما خوف ولا رهبة، وكانت في الغالب محل تقدير واحترام.

والرسول أول قاض في الإسلام، ﴿فَلَا وَرِبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكُمْ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾^(٥٥)، وقد سبق لقريش أن حكمته قبل الإسلام في أمر جليل، وهو وضع الحجر الأسود في مكانه. وهو في قضائه مجتهد يقضى بما يرى دون أن ينزل عليه وحي، فإن نزل في مناسبة ما كان تشريعاً لا قضاة. ويوم أن انتشرت دعوة الإسلام، جعل الرسول من ولاته قضاة كان من بينهم عمر وعلي، وعلى هذا النهج سار الخلفاء الراشدون من بعده. واتخذ أبو بكر وعمر من المسجد مكاناً للفصل في الخصومات، ثم شاء عثمان أن يبني للقضاة داراً خاصة وبعد أن تعدد القضاة وكثروا، ورئي في صدر الدولة العباسية أن يكون على رأسهم قاضي قضاة، وكان أبو يوسف أول من شغل هذا المنصب، فأشرف على أعمال القضاة، ونقض بعض أحكامهم، وكأنه عُدّ مرتبة ثانية من مراتب التقاضي.

(٥٥) سورة النساء ٤ : ٦٥

ويقوم القاضي بالفصل في الخصومات ، ويرعى أموال المحجور عليهم والسفهاء ، وزوج اليتامي عند فقد الأولياء ، وينظر في الجرائم على اختلافها ، ويقيم الحد على من ثبتت إدانته . وهو حرّ في قضائه يجتهد برأيه ، أو يأخذ برأي مذهب من المذاهب وقد يستشير بعض الفقهاء ، فلم يكن أمامه قانون يعمل به وبطريقه ، وفي هذا ما أدى إلى بلبلة وتناقض في الأحكام . وليس في الإسلام ما يحول دون وضع نظام للسلطة القضائية يحدد اختصاصاتها ، ويكفل تنفيذ أحكامها ، ويضمن لرجاها حريةهم في إقامة العدالة بين الناس . وتولى الخلفاء أو الولاة أمر تعين القضاة وعزلهم ، فلم يعرف الفقه الإسلامي مبدأ عدم قابلية القاضي للعزل ، وهو مبدأ له شأنه في استقلال القضاء وحمايته .

تلك هي آيات الإسلام وسنته وأحكامه . إنْ في حقوق الإنسان ، أو في التسامح الديني ، أو في التمييز العنصري . وليس ثمة شيء أبلغ في الحفاوة باستقبال القرن الخامس عشر الهجري من تحليلها وشرحها . وقد سبق بها الإسلام ، منذ أربعة عشر قرناً ، كل ما يباهي به اليوم أبناء القرن العشرين من اعتماد بالإنسان وحقوقه . والواقع أن هذه الحقوق والمبادئ كسيت في الإسلام بكفاءة أروع وأجمل وسرت إلى نفوس المسلمين في جو من الخشوع والخصوص . وكم نود أن يؤمن بها أبناء القرن العشرين إيمان هؤلاء المسلمين ، إبان ازدهار الفكر الإسلامي . ونحس إحساساً صادقاً بأن عرض هذه المسائل يحييء في حينه ، ويلبي طلباً ملحّاً ويسد حاجة ، ويلبي طلب أبناء الغرب الذين ينشدون سندًا وعوناً لحماية حقوق الإنسان ، وغرس روح التسامح الديني بين الناس ، ومحاربة التمييز العنصري . ويسد حاجة المسلمين أنفسهم الذين ينبغي أن يعرفوا الإسلام على وجهه ، وأن يروه في أنصع صوره ، وذلك هو سبيل النهوض الحق والتجدد السليم .

أما نظام الحكم في الإسلام فواضح أنه لم يُرسم له نظام معين وأفسح نسبة المجال للاجتهاد واختيار الملائمة ، على شريطة أن يقوم الحكم أساساً على الشورى ، والعدالة ، والحرية ، والمساواة فهو لا يسمح للحاكم أن يتصرف في شؤون المسلمين على

هواه ، ولا أن يحكم حكماً مطلقاً ، وعليه أن يخضع لأحكام الكتاب والسنة ، وأن ينزل عند آراء أهل الخل والعقد .

وال الخليفة والولي ، كسائر عمال الدولة في الإسلام ، قابلان للعزل إن أساءا التصرف ، وإذا كان الفقه الدستوري المعاصر ، قد انتهى إلى مبادئ يعرفها المسلمون من قبل ، فإن فقههم لا يرفضها ، وفي صدره سماحة تسمح بقبول كل جديد نافع .

وقد تطور التشريع الإسلامي على مر الزمن ، وحرص دائماً على أن يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وفي وسعنا أن نطوره دون خروج على الأصل ، أو عدوان على مبدأ(*) .

(*) عن كتاب (في الفكر الإسلامي) للدكتور إبراهيم مذكر ، القاهرة سميركت للطباعة والنشر ١٩٨٤ م .

بسم الله الرحمن الرحيم



ORGANISATION
DE LA CONFÉRENCE ISLAMIQUE

جامعة الدول الإسلامية

ORGANISATION
OF THE ISLAMIC CONFERENCE

شرعية حقوق الانسان في الاسلام

مشروع وضعته لجنة من :

الدكتور عدنان الخطيب رئيس مجلس الدولة سابقاً وعضو مجتمع اللغة العربية في القاهرة ودمشق وبغداد وعمان .

الدكتور شكري فيصل أستاذ « الأدب العربي » في جامعة دمشق سابقاً وعضو مجتمع اللغة العربية في دمشق وبغداد وعمان .

الدكتور وهبي الزعبي استاذ في كلية الشريعة .

الدكتور رفيق جوبياتي المدير العام الدبلوماسي في وزارة الخارجية .

السيد اسماعيل ماجد الحزاوي مدير العلاقات العامة في وزارة الاوقاف (مقرراً) .

دمشق ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرعة حقوق الإنسان في الإسلام

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله.

وبعد، فإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إيماناً منها بالله رب العالمين ، الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم ، وكرمه فجعله في الأرض خليفة ووكل إليه عمارتها واصلاحها ، وحمله أمانة التكاليف الإلهية لخيره وتكريماً لإنسانيته ، وسخر له ما في السموات وما في الأرض جميعاً .

وتصديقاً برسالة محمد ﷺ الذي أرسله الله بالهدى والرحمة ودين الحق لتحرير الإنسان من الاستبداد والاستغلال والطغيان ، وتحقيق المساواة بين البشر كافة فلا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى ، وإلغاء الفوارق العنصرية واللونية والطبقية واستعمال كل ما يزرع الفرقة والحقد والكراهية بين الناس الذين خلقهم الله من نفس واحدة .

وانطلاقاً من عقيدة التوحيد الخالص التي قام عليها بناء الإسلام والتي دعت البشر كافة ألا يعبدوا إلا الله ولا يشركوا به شيئاً، ولا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، مما أدى إلى انتفاء عبودية الإنسان للإنسان وتعزيز حرية البشر وضمان كرامتهم.

وتأكيداً للدور الحضاري للأمة الإسلامية وتجديداً لتاريخها وتعزيزاً لكونها أمّة وسطّاً تدعو إلى عالم متوازن يصل الأرض بالسماء والدنيا بالأخرة والعلم بالإيمان.

وإسهاماً بالتصدي لمشكلات الحضارة بتقديم أنجح الحلول لها مستمدّة من مبادئ الشريعة الإسلامية.

واستكمالاً للجهود البشرية المتعددة في رعاية حقوق الإنسان في العصور الحديثة وخاصة ما صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة من إعلان واتفاقيات هدفت إلى حماية الإنسان وتوفير حريته وضمان حقوقه.

ويقيناً منا بأنّ البشرية على ما بلغت من شأوٍ بعيد في مدارج العلم المادي لا تزال في حاجة ماسة إلى سند إيماني لحضارتها ينمي الواجب الذاتي ويقطّع الضمير.

نعلن ما يلي:

١— الحقوق الأساسية

المادة الأولى

- أ— البشر في كل أقطارهم أسرة واحدة ، مخلوقون من نفس واحدة ، متساوون في الكرامة الإنسانية وفي أصل التكليف والمسؤولية ، وأكرمهم عند الله أتقاهم وأنفعهم لعباده .
- ب— لا تمييز بين الناس بسبب اختلاف العرق أو اللغة أو الديار أو الجنس أو العقيدة أو الانتهاء السياسي أو الوضع الاجتماعي .

المادة الثانية

يولد الإنسان حراً ، ولا عبودية لغير الله تعالى ، وليس لخلوق أن يستعبد ، أو يذله أو يستغله .

المادة الثالثة

- أ— حق الحياة مكفول بالشريعة لكل إنسان ، وعلى الأفراد والمجتمعات والدولة حماية هذا الحق من كل اعتداء .
- ب— يُحرّم اللجوء إلى أية وسيلة تفضي لإفشاء النوع البشري كلياً أو جزئياً .
- ج— استمرار الحياة البشرية أحد أصول الإسلام لا يجوز تعطيله بمناهضة الزواج ولا الانتقاد منه بمنع الانجذاب ، ولا إباحة الاجهاض لغير ضرورة شرعية .
- د— لكل إنسان الحق في أن يعيش آمناً على نفسه وأهله وسمعته الإجتماعية وما له متحرراً من كل أنواع الخوف .

المادة الرابعة

- أ— التدين حق لكل إنسان ، ولا إكراه في الدين . فلا يجوز حرمانه منه ، ولا ممارسة أي ضغط عليه للتخلّي عنه .
- ب— يتبعن على المسلم— وقد اهتدى إلى الإسلام بالإيمان بوجود الله والاعتراف بوحدانيته— الثبات عليه .

٢—الحقوق السياسية

المادة الخامسة

أ—حرية الرأي والتعبير عنه بالوسائل المشروعة مصونة، ولكل إنسان حق ممارستها في حدود مبادئ الشريعة وقيم الأخلاق.

ب—لكل إنسان الحق في الدعوة بالحكمة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وله أن يشترك مع غيره من الأفراد والجماعات في ممارسة هذا الحق والدفاع عنه لصالح المجتمع وخيره.

المادة السادسة

لكل إنسان الحق في:

أ—أن يشارك في اختيار حكامه ومراقبتهم ومحاسبتهم وتقويمهم وفقاً للأنظمة المقررة بمقتضى الشريعة.

ب—أن يشارك في إدارة الشؤون العامة لبلاده، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ج—أن يتقلد الوظائف العامة وفق الضوابط المشروعة.

٣— حقوق الأسرة

المادة السابعة

أ— الأسرة عماد المجتمع المسلم ، والزواج أساس وجودها ، وهو واجب على الرجال والنساء ، يرغب الإسلام في ممارسته ولا يحول دون انتقاص به أي قيد منشئه العرق أو اللون أو الجنسية إلا لضرورة تقتضيها أحكام الشريعة .

ب— على الدولة والمجتمع إزالة العوائق أمام الزواج ، وتيسير وسائله .

ج— التراضي أساس في عقد الزواج ، ولاتهاؤه لا يكون إلا وفق أحكام الشريعة .

المادة الثامنة

أ— المرأة شقيقة الرجل ومساوية له في الإنسانية ، ولهما من الحقوق مثل الذي عليها من الواجبات .

ب— الرجل قِيم على الأسرة ومسؤول عنها ، وللمرأة شخصيتها المدنية وذمتها المالية المستقلة وتحتفظ باسمها ونسبها .

المادة التاسعة

- أ—لكل طفل، منذ ولادته، حق على والديه ومجتمعه ودولته في الحضانة والتربية والرعاية المادية والأدبية.
- ب—على المجتمع والدولة حماية الأمة وتعهدها برعاية خاصة.
- ج—من حق الأب أن يختار لطفله التربية الملائمة في ضوء القيم الأخلاقية والإسلامية.

٤ — حق الانتفاء والجنسية

المادة العاشرة

حق الإنسان في الانتفاء لأبيه وقومه غير قابل للإنكار أو
الإسقاط.

المادة الحادية عشرة

حق الإنسان في التمتع بجنسية بلده مصون، ولا يجوز
حرمانه منه تعسفاً. وله حق تغيير الجنسية.

٥ — حقوق التعليم والتربية

المادة الثانية عشرة

أ— طلب العلم فريضة على كل إنسان .
ب— التعليم واجب على المجتمع والدولة ، وعليهما تأمين سبله ووسائله وضمان تنوعه بما يحقق مصلحة الجماعة ، ويتيح للإنسان معرفة دين الله تعالى ، وحقائق الكون وتسخير الطبيعة لصالح البشرية وغيرها . وهو إلزامي في مراحله الأولى على الأقل .

المادة الثالثة عشرة

على مؤسسات التربية والتوجيه المختلفة ، من أسرة ومدرسة وجامعة وأجهزة إعلام وغيرها ، أن تعمل على تربية الإنسان دينياً ودنيوياً تربية كاملة ومتوازنة بحيث تقوّي إيمانه بالله تعالى وتنمي شخصيته ، وتعزز احترامه للحقوق وقيامه بالواجبات .

٦ — حقوق العمل والضمان الاجتماعي

المادة الرابعة عشرة

- أ— العمل حق تكفله الدولة والمجتمع لكل قادر عليه، وللإنسان حرية اختيار العمل المشروع الذي يلائمه.
- ب— على العامل اتقان عمله والإخلاص فيه، وله حقه في الأجر العادل الكافي مقابل عمله، وله الحق في كل الضمانات المتعلقة بالسلامة والأمن.
- ج— إذا اختلف العمال وأرباب العمل فمن حقهم على الدولة والقضاء التدخل دون تمييز، لرفع الظلم وإقرار الحق.

المادة الخامسة عشرة

لكل إنسان على مجتمعه ودولته حق الضمان الاجتماعي بأنواعه المختلفة، بما يمكن له من العيش الكريم في الغذاء والكساء والعلاج والتعليم.

٧— حقوق الكسب والانتفاع والملكية الأدبية

المادة السادسة عشرة

لكل إنسان الحق في الكسب المشروع، على ألا يحتكر
ولا يغشّ ولا يضرّ بفرد أو جماعة.

المادة السابعة عشرة

أ— لـكل إنسان الحق في الانتفاع من ثمرات الإنتاج
الإنساني في ميادين العلم النظرية والتطبيقية.

ب— ولـكل إنسان الحق في الانتفاع بثمرات إنتاجه
العلمي أو الأدبي أو الفني على ألا ينافي هذا الإنتاج مبادئ
الشرعية وقيم الأخلاق.

ج— على الدولة حماية هذه الحقوق.

٨— حقوق التقاضي

المادة الثامنة عشرة

أ— حق اللجوء إلى القضاء مكفول للجميع .
ب— الناس سواسية أمام الشرع ، يستوي في ذلك الحاكم
والمحكوم .

المادة التاسعة عشرة

الأصل في الإنسان البراءة ، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته
بحاكمة عادلة تتوافر له فيها كل ضمانات الدفاع ، والشبهة تفسّر
لصالحه .

المادة العشرون

أ— مسؤولية الإنسان عن أفعاله في أساسها شخصية،
ولا جريمة ولا عقوبة إلّا بنص.

ب— لا يجوز ، بغير موجب شرعي ، القبض على إنسان
أو تقييد حريته أو نفيه أو تعريضه للتعذيب البدني أو النفسي ، أو
لأي معاملة منافية للكرامة الإنسانية . وكل تدبير أو نص يجيز
ذلك يُعد هدراً للحق الإنساني ومنافيًا للشرع الإلهي .

المادة الحادية والعشرون

أ— لكل إنسان الحق في الاعتراف له بشخصيته الشرعية
من حيث أهليته للالتزام والالتزام .

ب— لكل إنسان حقه في الاستقلال بحياته الخاصة
وأسرته وماله واتصالاته الاجتماعية ، ولا يجوز التجسس عليه أو
الإساءة إلى سمعته . ويجب على الدولة حمايته من كل تدخل
تعسفي .

٩ — حق التنقل واللجوء

المادة الثانية والعشرون

- أ— لكل إنسان حرية التنقل و اختيار محل إقامته داخل بلاده أو خارجها مع مراعاة الضوابط المشروعة لذلك.
- ب— للمضطهد حق اللجوء إلى دولة أخرى ، وعلى الدولة التي لجأ إليها أن تجده حتى يبلغ مأمه.

١٠ — حقوق وواجبات أثناء الحروب

المادة الثالثة والعشرون

في حالة الحرب لا يجوز قتل الأطفال والنساء والشيوخ والمنقطعين للعبادة وغيرهم من لا مشاركة لهم في القتال، ولا يقطع الشجر ولا تُنهب الأموال ولا تخرب المنشآت المدنية ولا يُمثل بالقتيل. وللجريح الحق في أن يداوى وللأسيير أن يُطعم ويُؤوي.

١١ - حرمة الميت

المادة الرابعة والعشرون

حرمة الموت واجبة شرعاً، وعلى الدولة والمجتمع حماية جثمان الميت ودفنه وتنفيذ وصاياه وفقاً لأحكام دينه، ومنع التشهير به.

١٢ — حدود هذه الوثيقة الشرعية وتفسيرها

المادة الخامسة والعشرون

- أ— كل الحقوق والحریات والواجبات المقررة في هذه الوثيقة مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها .
- ب— الشريعة الإسلامية بمصادرها الأساسية المعتمدة هي المرجع الوحيد لتفسير أو توضيح أي مادة من مواد هذه الوثيقة .
ويرجع عند الاختلاف إلى أهل العلم المتخصصين .

لنا اقتراح مُقدم
إلى منظمة المؤتمر الإسلامي
نورده
عقب شرحنا مواد هذا المشروع

حقوق الإنسان في الإسلام

شرح وتعليق

بقلم

الدكتور عدنان الخطيب

حقوق الإنسان في الإسلام

١ - الحقوق الأساسية

تفهيد

إن حياة البشر على سطح الأرض، وقد طرد أبواهم من الجنة حيث أغواهما الشيطان فأكلا من الشجرة التي حرمتها الله عليةما، إنما كانت رحمة منه سبحانه وتعالى بعد أن تاب عليهما فجعل الأرض لهم ولذرارهما مستقرأً، يتمتعون فيه بالحياة الدنيا وينعمون بما تتطلبه حياتهم وتتملاه نفوسهم .

ويقصد بالحقوق الأساسية للإنسان ، الحقوق التي لا يستمتع بالحياة امرأ إلا مع توافرها ، فهي من متممات منحة الحياة التي وهبها الله عزّ وجلّ للإنسان على الأرض .

المادة الأولى

أ— البشر في كل أقطارهم أسرة واحدة ، مخلوقون من نفس واحدة ، متساوون في الكرامة الإنسانية وفي أصل التكليف والمسؤولية ، وأكرمهم عند الله أتقاهم وأنفعهم لعباده .

ب— لا تمييز بين الناس بسبب اختلاف العرق أو اللغة أو الديار أو الجنس أو العقيدة أو الانتهاء السياسي أو الوضع الاجتماعي .

(١) أ— قال الله عز وجل : ﴿وَهُوَ الَّذِي أَشَاكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقِرٌ وَمُسْتَوْدِعٌ قَدْ فَصَلَّنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾^(١) وهو القائل : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أُتْقِيَّكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَبِيرٌ﴾^(٢) .

ففي الآية الأولى إخبار للناس كافة عن واقع نشأتهم ، وفي الثانية توجيه لهم بأن يكونوا متحابين كأسرة واحدة ، متعاونين على الخير والعمل الصالح كأخوة ، متفانين في خدمة بعضهم البعض الآخر ، وبأنه جل وعلا لم يجعلهم شعوباً وقبائل ليختلفوا أو يتباذلوا أو يتقاусوا عن التعاون لما فيه صالح الإنسانية جماء .

وقص سبحانه تعالى عن آدم : ﴿وَقُلْنَا يَا آدُمْ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ * فَازَّلُهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَنْجَرَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقِرٌ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ * فَتَلَقَّى آدُمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ * قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْيَ هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدًى أَيَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٣) .

قال بعض المفسرين لقوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو الخطاب لأدم وحواء وإبليس ، ثم إنه سبحانه تعالى أمر البشر بأن يتخلوا الشيطان عدواً فقال

(١) الأنعام ٦ : ٩٨ .

(٢) الحجرات ٤٩ : ١٣ .

(٣) البقرة ٣٥ : ٣٨ .

تعالى : ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ..﴾^(٤) ، أي اهبطوا متعادين يعاديكما وتعاديأنه^(٥) .

وقال آخرون : الخطاب كان لآدم وحواء فحسب ، لأن إبليس أمر بالهبوط من قبل^(٦) والمُراد به : ما عليه الناس من التباغي والتعادي وتضليل بعضهم البعض^(٧) .

ولما بعث الله سبحانه الأنبياء والرسل هداية البشر ، كان النبي العربي محمد ﷺ خاتمهم ، بعثه الله للناس كافة هادياً ومرشداً ، ومخاطبه عز وجل بقوله : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(٨) ، كما خاطب جمahir المؤمنين قائلاً ﴿.. وَمَا أَتَيْكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَيْكُمْ عَنْهُ فَاتَّهُوا ..﴾^(٩) .

وقال تعالى في تكريمبني آدم : ﴿وَلَقَدْ كَرَمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ وَالْبَحْرِ﴾^(١٠) ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿.. إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتُمْ ..﴾^(١١) .

قال النبي محمد عليه الصلاة والسلام : «عليكم بستي وسنة خلفائي الراشدين المهديين ، وعضوا عليها بالنواجد»^(١٢) . وخطب ﷺ في حجة الوداع وما قاله : «يا أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ، كلكم لآدم وأ adam من تراب ، إن أكرمكم عند الله أنتـكم ، ليس لعربي على أعمجمي فضل إلا بالتقوى»^(١٣) .

(٤) فاطر ٣٥ : ٦ .

(٥) مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي ج ١ ص ٥٣٠ القاهرة ١٣٨٧ هـ .

(٦) الأساس في التفسير لسعيد حوى ج ١ ص ١١٩ القاهرة ١٤٠٥ هـ .

(٧) مدارك التنزيل المرجع السابق ذكره ج ١ ص ٤٤ .

(٨) الأنبياء ٢١ : ١٠٧ .

(٩) الحشر ٥٩ : ٧ .

(١٠) الأسراء ١٧ : ٧٠ .

(١١) الحجرات ٤٩ : ١٣ .

(١٢) أخرجـه ابن ماجـة في السنـن عن العـبـاضـ بن سـارـةـ ح ١ رقمـ ٤٢ .

(١٣) من خطبة حجة الوداع انظر العـقدـ الفـريـدـ ٤ : ٥٧ .

وقال عليه الصلاة والسلام «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»^(١٤) ، وقال عليه السلام على ما روى الطبراني عن ابن مسعود «الخلق كلهم عيال الله وأحب الخلق إلى الله أنفعهم لعياله»^(١٥) .

(١) بــ الناســ في نظر الإسلامــ سواء كأسنان المشط إنما يتفاصلون بالعبادة^(١٦) . وتشبيه الناس هذا بأسنان المشط للدلالة على أنهم متساوون ، تشبيه رائع لم يسبق النبي عليه الصلاة والسلام إلى مثلهــ فيما أعلمــ سابق ، ولم يلحق الإسلام بالتسوية الفعلية بين الناس لا حق من دين أو مذهب حتى عصرنا الحاضر . والنبي عليه الصلاة والسلام خاطب الإنسان يوماً فقال له : « انظر فإنك لست بخimer من أحمر ولا أسود إلا أن تفضله بتقوى »^(١٧) .

إن دارس التاريخ—إذا أنصف—يجد الإسلام بريئاً من أي تمييز بين الناس بسبب العرق ، لأن الأعراق لديه متساوية ، ولا بسبب اللغة ، لأن اللغات عنده واحدة ، ولا بسبب الديار .. إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده ..^(١٨) ، ولا بسبب الجنس ، فالجنس كلها بشرى الله من أصل واحد ، ولا بسبب الدين ، فالذين يشرعهم أيضاً الله وحده وهو القائل : لا إكراه في الدين ..^(١٩) ولا يمكرون بسبب الوضع الاجتماعي لأن (أحب الناس إلى الله تعالى أنفعهم للناس)^(٢٠) ولا بسبب آرائهم السياسية ، فحرية الرأي ، في حدود ما تقره الشريعة ، مصونة حرة ، والله سبحانه وتعالى كما سبق أن ذكرنا يقول : يا أيها الناس إنما خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أثيقكم ..^(٢١)

(٤) مطلع حديث طويل أخرجه أحمد في مسنده وفي الصحيحين وأبو داود والترمذى عن ابن عمر .

(١٥) مجمع الزوائد ونبع الفوائد للحافظ الهيثمي ج ٨ ص ١٩١ ص ٢ بيروت ١٩٦٧ م .

(١٦) حديث أخرجه ابن لال عن سهيل بن سعد انتظر كنز العمال ج ٩ رقم ٢٤٨٢٢.

(١٧) أخرجه أحمد في مسنده عن أبي ذر ج ٥ ص ١٥٨ طبعة الكتب الإسلامية في بيروت .

(١٨) الأعراف ٧ : ١٢٨ .

٢٥٦ : البقرة (١٩)

(٢٠) أخرجه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر .

(٢١) الحجرات : ٤٩ : ١٣ .

فالناس في نظر الإسلام متساوون لا تفاضل بينهم إلا بالتقى والعمل الصالح حتى أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يقول: «إنما أنا بشر ابن امرأة تأكل القديد»^(٢٢).

المادة الثانية

يولد الإنسان حراً، ولا عبودية لغير الله تعالى، وليس مخلوق أن يستعبده أو يذله أو يستغله.

تمهيد

الإنسان في الإسلام ، وقد كرمه الخالق سبحانه وتعالى ، يولد حراً فيجب أن يعيش حراً كريماً لا يسجد لغير بارئه ولا يعبد غير خالقه وهو القائل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٢٣) . كما يقول: ﴿.. أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾^(٢٤) ، وقد أمر قائلا: ﴿.. إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمْرَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَاهُ ..﴾^(٢٥) .

في تاريخ الرق

تاريخ استعباد الإنسان للإنسان واستدلاله واستغلاله ، تاريخ أسود طويل ، عرفته الشعوب والقبائل كافة ، كما عرفته الدول جماء مذ عرفت الدولة إلى يومها هذا ، وكانت الدول في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ، اتفقت على إلغاء الرق وتعاهدت على التعاون في مكافحة التجارة به ، باتفاقيات متتالية كان آخرها عام ١٨٩٠ فيما

(٢٢) أخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن مسعود .

(٢٣) الذاريات ٥١ : ٥٦ .

(٢٤) الأنبياء ٢١ : ٢٥ .

(٢٥) يوسف ١٢ : ٤٠ .

يُسمى بـ (معاهدة بروكسل) ولكن مع الأسف الشديد كان كل اتفاق على الغاء الرّق يستتبع تطويراً في صور استعباد الإنسان لإنسان آخر ، وتجديداً لأساليب استدلاله واستغلاله والاتجار به ، إلى أن اضطر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٦٣ إلى اتخاذ قرارات تحريم الرّق في جميع صوره وأشكاله ، غير أن الاتجار بالخلوقات البشرية ما زال مستمراً حتى يومنا هذا ، كما تؤكد ذلك (رابطة مكافحة الرّق بلندن)^(٢٦) كما أن أمين سر الرابطة المذكورة يقدر عدد الأرقاء في العالم اليوم باثني عشر مليوناً من الرجال والنساء^(٢٧) .

وما زالت صور استعباد الإنسان لإنسان آخر واستدلاله أو استغلاله ، تظهر في العصر الحديث تحت أسماء وشعارات مختلفة كالنازية والصهيونية والعنصرية وما شابها ، منتشرة في بعض الدول الحديثة^(٢٨) ، ناهيك عن شعوب وأقوام بأسرها ترزح تحت نير من الاستعباد والاستدلال والاستغلال تختلف وطأته من شعب لآخر بحسب مقدار تأله الحكام المفروضين عليه .

الإسلام والرّق

عندما ظهر الإسلام في القرن السابع للميلاد ، كان الرّق منتشرًا في جميع البلاد وقائماً لدى كافة الشعوب ، وكانت له أنظمة وأعراف متشابهة في أحکامها متماثلة في ظلمها وقسوتها ، تقرّها كل المجتمعات ، وتتمسك بها جميع الدول التي كانت لا تتأخر أحياناً عن التعاون لدعمها والحفاظ عليها ، وقد سجل التاريخ للإسلام مأثرة خالدة بخلوده في العمل على القضاء على الرّق .

لم يبادر الإسلام إلى إعلان إلغاء الرّق دفعة واحدة لأن ذلك كان مستحيلاً مخالفًا لسفن الطبيعة ، منافيًا لما جرى عليه الإسلام من دفع الناس إلى التزام الفضائل

(٢٦) ستيفن بارلي S. Barley عن عبد السلام الترماني في (الرّق : ماضيه وحاضرها) ص ٣٠٥ ط ٢ الكويت ١٩٨٥ .

(٢٧) المرجع المذكور ، وقد جاء في تقرير أمين الرابطة أن الرّق المعاصر يُمارس على خمس صور هي : الشراء والدين والقناة وزوج أو النبي بالإكراه .

(٢٨) المرجع السابق ص ٢٤٣ وما بعدها .

واجتناب الحرمات والرذائل على مراحل تقصير أو تطول بحسب اختلاف المندوب إليه أو المنوع عنه .

إن الإسلام المتشوف دائمًا إلى الحرية بمقتضى المبادئ التي قام عليها وبالنسبة للفضائل التي ندب إليها يتناهى واستبعاد الإنسان لأنّه في الإنسانية والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ .. ﴾^(٢٩) ، مطلقاً على الرّق صفة (العقبة) التي تحول بين الإنسان ودخول الجنة^(٣٠) ، فقال تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ؟ فَلَكَ رَقَبَةٌ ﴾^(٣١) أي أن اجتياز العقبة إنما يكون بعتق رقبة في سبيل الله وانقاد صاحبها من رقة الأسر ومهانة الرّق^(٣٢) .

إن ما صنعه الإسلام في سبيل إنقاذ الإنسان من الاسترقاق كان رائعاً إذ بدأ بالخطوات التالية :

أولاً : أعد إلى الإنسان المسترق إنسانيته وكرامته اللتين افتقدهما بظلم من المجتمع الإنساني نفسه ، المجتمع الذي كان ينظر إلى المسترق على أنه مجرد سلعة ثياب وث pari ، ليس لها كرامة ، فيمكن أن تعرّى ويُمنع عنها الأكل وثهان وضرب وثهق روحها .

لقد أخرج البخاري في صحيحه عن المعاور بأنه قال : « لقيت أبا ذرًّا بالرّيدة وعليه حلة وعلى غلامه حلة فسألته عن ذلك فقال : إني سايت رجلاً فغيرته بأمه فقال النبي ﷺ : يا أبا ذرٌّ أغيرته بأمه ؟ إنك امرؤ فيك جاهلية ، إخوانكم خولكم^(٣٣) ، جعلهم تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ، ولا تكفوهم ما يغلوهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم »^(٣٤) .

(٢٩) الأنعام ٦ : ٩٨ .

(٣٠) عبد الحليم الجندي في السيرة النبوية ص ١٧١ القاهرة ١٩٨٧ .

(٣١) البلد ٩٠ : ١١ - ١٢ .

(٣٢) محمد علي الصاهوني ، صفة التفاسير ج ٣ ص ٥٦٢ بيروت ١٤٠١ هـ .

(٣٣) الخول : العبيد والإماء وغيرهم من الأتباع والخسم (الوسيط) .

(٣٤) صحيح البخاري للجعفي ح ١ ص ٣٣ كتاب الإيمان حلقة المجلس الأعلى القاهرة ١٣٨٦ هـ .

كما رُويَ عنه ﷺ ، حين رأى صاحبِيًّا يضرب غلامه ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ ضَرَبَ غَلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ أَوْ لَطَمَهُ فَكَفَارَتُهُ أَنْ يَعْتَقُهُ »^(٣٥) .

كما نهى عليه الصلاة والسلام عن : « أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : عَبْدِيُّ أَوْ أَمْتِي ، كُلَّكُمْ عَبْدُ اللَّهِ ، وَلَكُنْ لِيَقُولُ : فَتَاهُ وَفَتَاهُ »^(٣٦) بل نهى الرَّفِيقُ نَفْسَهُ عَلَى أَنْ يَقُولَ « مَوْلَايُ وَرَبِّي وَلَكُنْ لِيَقُولُ : سَيِّدِي »^(٣٧) .

ثَانِيًّا : ضيقُ الإِسْلَامِ الْمُواْلِحُ فِي الرَّقِّ ، فَأَفَّرَّ مِنْهَا الْأَسْرَ فِي الْحَرْبِ مَعَ الْأَعْاجِمِ كِمَعَالَةِ بِالْمُشَّلِّ ، أَمَّا مَصَادِرِ الرَّقِّ الَّتِي كَانَتْ مَعْرُوفَةً كِإِعْسَارِ الْمُدِينِ وَبَيعِ النَّفْسِ وَاقْتِرَافِ بَعْضِ الْجَرَائِمِ وَنَتْيَاجَةً لِلْخَطْفِ فَقَدْ حَرَمَهَا إِلَيْهِمُ الْإِسْلَامُ تَحْرِيمًا قَاطِعًا^(٣٨) .

ثَالِثًا : وَسْعُ إِلَيْهِمُ الْمُخَارِجِ مِنِ الرَّقِّ ، فَجَعَلُ عَتْقَ مُسْتَرْقَ عَقُوبَةً فِي عَدْدِ مِنِ الْجَرَائِمِ ، وَكَفَارَةً عَنْ بَعْضِ الذَّنْبِ ، كَمَا جَعَلَ عَتْقَ الرَّقِبَةِ مِنَ الْقَرِيبَاتِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ابْتِغَاءَ الْجَنَّةِ^(٣٩) .

المادة الثالثة

أ— حق الحياة مكفول بالشريعة لكل إنسان ، وعلى الأفراد والمجتمعات والدولة حماية هذا الحق من كل اعتداء .

ب— يحرم اللجوء إلى أية وسيلة تفضي لإفناء النوع البشري كلياً أو جزئياً .

ج— استمرار الحياة البشرية أحد أصول الإسلام ، ولا يجوز تعطيله بمناهضة الزواج ولا الانتقاد منه بمنع الانجذاب ، ولا ابادة الإجهاض لغير ضرورة شرعية .

(٣٥) أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عمر .

(٣٦) (٣٧) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأنفاظ من الأدب عن أبي هريرة . انظر ج ٤ رقم ٢٢٤٩ طبعة الحلبي بمصر .

(٣٨) (٣٩) تفصيل كل هذا في كتب الفقه وتجد الإشارة إليه في كتاب الرق للترمذيني .

د—لكل إنسان الحق في أن يعيش آمناً على نفسه وأهله وسمعته الاجتماعية ومالي، متحرراً من كل أنواع الخوف .

(٣) أ—الحياة من نعم الخالق عز وجل على الإنسان ، فمن واجب الإنسان أن يشكر الخالق عليها ، ومن حقه أن يتمتع بها كاملاً لا يعترضها نقص أو افساد ، لأن ما لا يتم الحق إلا به فهو من الحق ، ومن أهم مبادئ الشريعة الإسلامية حماية الحقوق ، وحماية الحق توجب كفالته ، وهذا كان على الدولة كما على المجتمعات منع أي اعتداء على حق الحياة لأي فرد من أفرادها .

(٣) ب—ما كانت الحياة هبة الخالق عز وجل واستردادها يخضع لمشيخته ، فليس لفرد أو مجموعة من البشر ، ولا لدولة أو مجموعة من الدول اللجوء إلى أي وسيلة كانت يُؤول استخدامها إلى افباء عدد غير محدود من الناس ، فضلاً عن افباء الجنس البشري ، كالقنابل الذرية أو النووية أو الجرثومية أو المشعة وما شابهها من مخترعات الفتك والتدمر .

(٣) ج—تكفلت القوانين الجزائية المطبقة في أكثر الدول بتأثير ما يدخل من أفعال الأفراد المنافية للأحلاق والأداب العامة ، ومبادئ الشريعة الإسلامية في مشمول هذه النبذة يُقصد منها تحذير الدولة من السماح بمثل تلك الأفعال .

ولقد عرض موضوع الدعوة إلى تنظيم النسل أو الحد من الانجاب ، التي تقوم في بعض الدول ، على المجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ، فأصدر القرار التالي نصبه :

قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في الحكم الشرعي في تحديد النسل^(٤٠) الصادر في الدورة الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٣ — ٣٠ ربيع الآخر ١٤٠٠ هـ .

(٤٠) انظر مجموعة قرارات مجلس الفقه الإسلامي مكتبة المكرمة ١٤٠٥ هـ .

الحمد لله وحده ، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه ..

وبعد :

فقد نظر مجلس الجمع الفقهي الإسلامي في موضوع تحديد النسل أو ما يُسمى تضليلًا بـ (تنظيم النسل).

وبعد المناقشة وتبادل الآراء في ذلك قرر المجلس بالإجماع ما يلي :

نظراً إلى أن الشريعة الإسلامية تحضّ على تكثير نسل المسلمين وانتشاره ، وتعتبر النسل نعمة كبرى ومنة عظيمة مَنْ الله بها على عباده ، وقد تضافرت بذلك النصوص الشرعية من كتاب الله عزّ وجلّ وسنة رسوله ﷺ ، ودللت على أن القول بتحديد النسل أو منع الحمل مصادم للفطرة الإنسانية التي فطر الله الناس عليها ، وللشريعة الإسلامية التي ارتضاها الله تعالى لعباده ، ونظراً إلى أن دعوة القول بتحديد النسل أو منع الحمل فئة تهدف بدعوتها إلى الكيد للمسلمين لتقليل عددهم بصفة عامة ، وللأمة العربية المسلمة والشعوب المستضعفة بصفة خاصة ، حتى تكون لهم القدرة على استعمار البلاد واستعباد أهلها والتقطع بثروات البلاد الإسلامية . وحيث أن في الأندذ بذلك يُعدّ ضريراً من أعمال الجاهلية وسوء ظن بالله تعالى ، واضعاً للكيان الإسلامي المتكون من كثرةالبنات البشرية وترابطها .

لذلك كله فإن مجلس الجمع الفقهي الإسلامي يقرر بالإجماع أنه لا يجوز تحديد النسل مطلقاً ، ولا يجوز منع الحمل إذا كان القصد من ذلك خشية الإلحاد ، لأن الله تعالى هو الرزاق ذو القوة المتين ، وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ، أو كان ذلك لأسباب أخرى غير معيبة شرعاً . أما تعاطي أسباب منع الحمل أو تأخيره في حالات فردية لضرر محقق ككون المرأة لا تلد ولادة عادية وتضطر معها إلى إجراء عملية جراحية لإخراج الجنين فإنه لا مانع من ذلك شرعاً ، وهكذا إذا كان تأخيره لأسباب أخرى شرعية أو صحية يقرّها طبيب مسلم ثقة ، بل قد يتquin منع الحمل في حالة ثبوت الضرر المحق على أمّه إذا كان يُخشى على حياتها منه بتقرير من يوثق به من الأطباء المسلمين .

أما الدعوة إلى تحديد النسل أو منع الحمل بصفة عامة فلا تجوز شرعاً للأسباب المتقدم ذكرها، وأشد من ذلك في الإثم والمنع إلزام الشعوب بذلك وفرضه عليها في الوقت التي تُنفق فيه الأموال الضخمة على سباق التسلح العالمي للسيطرة والتدمير، بدلاً من اتفاقه في التنمية الاقتصادية والتعمير وحاجات الشعب.

إنَّ القرار المذكور نصه آنفًا يؤكد أن المصلحة العامة للمسلمين كافة ، تتنافى والدعوة إلى تحديد النسل أو الامتناع عن الإنجاب السائد في عصرنا الحديث، غير أن بعض كبار الفقهاء لا يرون مانعاً دينياً من الأخذ بوسائل تنظيم النسل أو ضبطه إذا ما دعت مصلحة قطر إسلامي محدد بالنسبة إلى ظروف خاصة به ، إلى الأخذ بها ، سواء أكانت تلك الظروف إجتماعية أو كانت اقتصادية ، لأن السياسة الشرعية المتفق عليها، تقضي بالأخذ بأهون الشرين إذا اجتمعا ، على أن لا يتم ذلك إلا برضاء الزوجين المطلق . هذا وقد صدرت في مصر الفتوى بجواز تنظيم النسل(*).

(٣) د - هذا وإنَّ من تمام حق الإنسان في الحياة ، العيش آمناً من أي خوف أو أذى يلحق شخصه أو أحداً من أفراد أسرته أو الأعزاء عليه ، أو ينال من كرامته أو من ماله ، مadam يسلك الطريق المستقيم ويسير ضمن الحدود المقررة له في الشريعة .

المادة الرابعة

أ— التدين حق لكل إنسان ، ولا إكراه في الدين . فلا يجوز حرمانه منه ، ولا ممارسة أي ضغط عليه للتخلُّ عنده .

ب— يتبعن على المسلم — وقد اهتدى إلى الإسلام بالإيمان بوجود الله والاعتراف بوحدانيته — الثبات عليه .

(٤) أ— يقول الله تعالى في كتابه العزيز : ﴿فَاقْرُمْ وَجْهَكَ لِلَّذِينَ حَنِيفَا﴾

(*) نقلآ عن الصحافة القاهرة يوم نشرت هذه الفتوى مرفقة بإيضاحات كتبها مفتى مصر يعلل فيها اصدارها بأن تنظيم النسل الذي تهم فيه أكثر دول العالم المعاصر ، إنما يختلف حكمه باختلاف ظروف كل دولة ، والإسلام لا يجرم هذا التنظيم إذا كانت مصلحة مجتمع ما تدعوه إليه .

**فَطَرَ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ
وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ** ﴿٤١﴾.

والفَطْرُ لغة : الابتداء والاحتراز ، والفطرة : الجملة القابلة للدين الحق ومعرفة الخالق و (فطرة الله التي فطر الناس عليها) هي : الميل الطبيعي الذي أودعه الله في الإنسان إلى التفكير في خلق السموات والأرض لمعرفة مبدعهما ، أو هي الميل لتوحيد مبدع الكون وبائره فإذا وصل الإنسان بتفكيره إلى معرفة الله الواحد الصمد (ذلك — هو — الدين القيم) دين الفطرة الذي ارتضاه الإنسان لنفسه فأنجاه .

ويبقى الإنسان على دين الفطرة ^(٤٢) حتى يعرب لسانه لقول النبي عليه الصلاة والسلام : « كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب لسانه فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » ^(٤٣) .

إذا ارتضى إنسان دين أبيه فإن حقه في الاحتفاظ بما ارتضاه يصبح مصوناً ، ومن حقه الطبيعي أن لا يجد من يمارس عليه ضغطاً من أي نوع كان ليتخلى عن دينه كرهًا ، لقول الله عز وجل : **« لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قُدْ تَبَيَّنَ الرُّشُدُ مِنَ الْغَيِّ ...** ^(٤٤) .

(٤) ب— حكم الارتداد عن الإسلام : لا يُقبل من مسلم أن يرتد عن دينه لأن الله سبحانه وتعالى يقول في محكم كتابه : **« .. وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِه**

(٤١) الروم : ٣٠ .

(٤٢) يقول ابن منظور في اللسان : دين الفطرة : وقيل معناه كل مولود يولد على معرفة الله تعالى والأقرار به ، فلا تجد أحداً إلا وهو يقر بأن له صانعاً وإن سماه بغير اسمه ولو عبد معه غيره ، وأضاف الريادي في الناج : فإن هؤلاء إنسان أبواه أو نصراه أو مجساه ، كان حكمه حكم أبيوه حتى يعبر عنه لسانه ، فإن مات قبل بلوغه ، مات على ما سبق له من الفطرة .

(٤٣) أخرجه أبو يعلى في مستنده والطبراني في الكبير والبيهقي في السنن عن الأسود ابن سبيع .

(٤٤) البقرة ٢ : ٢٥٦ .

فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبَطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ^(٤٥).

ويرى فقهاء الشريعة الإسلامية في ارتداد المسلم عن دينه جريمة كبيرة تستوجب العقاب الدنيوي إلى جانب العقاب الآخرولي الذي أشارت إليه الآية الكريمة المذكور نصها آنفًا، أما العقاب الدنيوي الواجب إزالته من يقترف تلك الجريمة فهو (القتل) سندًا إلى حديث رواه ابن عباس رضي الله عنه قال :

قال رسول الله ﷺ : «من بدل دينه فاقتلوه» ^(٤٦).

هذا وإن أبحاث الفقهاء في عقاب من يرتد عن دينه ، إنما تدخل في موضوعات التشريع الجنائي الإسلامي ^(٤٧) ويمكننا تلخيص مختلف الآراء بما يلي :

إذا اعتنق مشرك الإسلام غداً معصوم الدم ، لقول النبي عليه الصلاة والسلام : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإن قالوها فقد عصموها مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحساهم على الله عز وجل» ^(٤٨).

فإذا ارتد من أسلم من المشركين إلى الشرك بالله سبحانه وتعالى ، يكون قد أهدر دم نفسه واستوجب القتل ، سندًا إلى الحديث الصحيح الذي رواه ابن عباس عن الرسول الأعظم ﷺ .

على أن علماء الشريعة المعاصرین يجمعون على ضرورة استيفاء مناقشة مضمون الحديث المذكور في ضوء عدة أمور أهمها المسائل التالية ^(٤٩) :

١— هل يشمل مضمون الحديث الذي رواه ابن عباس رضي الله عنه المسلم

(٤٥) البقرة : ٢١٧ .

(٤٦) أخرجه أحمد في مسنده والبخاري في صحيحه وغيرهما عن ابن عباس .

(٤٧) انظر بداع الصنائع ج ٧ ص ١٣٤ ومواهب الجليل ج ص ٢٧٦ وشرح الزرقاني ج ٨ ص ٦٢ وبقية المصادر التي أشار إليها عبد القادر عودة في التشريع الجنائي الإسلامي ج ٢ ص ١٨ - ٢٠٦ - ٧٣١ .

(٤٨) متواتر أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة .

(٤٩) انظر في حكم معاقبة المرتد رأي محمد أبو زهرة (العقوبة) ص ١٠٢ القاهرة .

بالولادة، أو هو خاص بالمسلم حديث الاهتداء إلى الإسلام إذا ما كفر بعد إسلامه؟ .

٢— هل يشمل مضمون الحديث المذكور الرجال والنساء، أو أن المرأة لا تُقتل إذا ارتدت؟ .

٣— هل يُقتل المرتد فور ارتداده، أو بعد أن يُستتاب؟ .

٤— هل للاستتابة أجل أو لا أجل لها فيُستتاب المرتد في أي وقت؟ .

٥— هل يثبت الارتداد بالشهادة، أم لا بد فيها من إعلان المرتد الكفر والجحود بالدين بنفسه؟ .

إن تفاوت الإجابة على هذه الأسئلة بالإضافة إلى أن كثيراً من العلماء يرون أن الحدود لا ثبت بحديث الآحاد، وأن الكفر بنفسه ليس مبيحاً للدم، إنما المبيح هو محاربة المسلمين والعدوان عليهم ومحاولة فتنتهم عن دينهم، خاصة وأن ظاهر نصوص آيات القرآن الكريم تأبى الإكراه على الدين^(٥٠) إذ يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ .. أَفَأُنْهِيَ عَنِ الْمُسْكِنِ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ .. ﴾^(٥١). هذا ويقاد يكون من المتفق عليه أن إدانة المرتد لا تكون إلا بحكم قضائي.

(٥٠) انظر ص ٨٧ من فقه القرآن والسنّة (القصاص) لـ محمد شلتوت ج ١ القاهرة ١٩٤٦ .

(٥١) يومنس : ١٠ : ٩٩ .

٢ — الحقوق السياسية

تمهيد

بعد ما كون الإنسان مع مجموعة من إخوته وأبناء عمومته عشيرة ، تطورت هذه العشيرة إلى مجتمع متحضر ، ثم أدى تطور هذا المجتمع إلى قيام دولة على أرض ذات حدود معينة ، ومن ثم إلى قيام العديد من الدول المتحضرية ، وكان نشاط الإنسان المنتهي إلى إحدى هذه الدول مكتوماً بما تضمه دولته من أنظمة وقوانين تطبق على مواطنيها وفي حدود الأرضي الخاضعة لسيادتها ، وكثيراً ما تعارض تلك الأنظمة والقوانين مع ما للإنسان من حقوق ، ومن هنا وجوب النص على التزام الدولة بأن لا تتقصى ما أطلقنا عليه مصطلح (الحقوق السياسية) إلا بما تدعو إليه المصلحة العامة ، ضمن حدود الشريعة وعلى أن لا يشكل ذلك اعتداء على ما أسميناه (الحقوق الأساسية) للإنسان .

المادة الخامسة

أ— حرية الرأي والتعبير عنه بالوسائل المشروعة مصونة ، ولكل إنسان ممارستها في حدود مبادئ الشريعة وقيم الأخلاق .

ب— لكل إنسان الحق في الدعوة بالحكمة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وله أن يشترك مع غيره من الأفراد والجماعات في ممارسة هذا الحق والدفاع عنه لصالح المجتمع وخيره .

(٥) أ— من غير المختلف عليه أن الشريعة الإسلامية قد صانت للأفراد حرية الرأي بكل الوسائل المشروعة ، وليس أدل عليها من قصة عمر بن الخطاب يوم وقف في المسجد يأمر الناس بأن لا يغلوا في مهور النساء ، مهدداً من زاد بالقاء الزيادة في بيت المال ، فقامت امرأة من صف النساء طويلة في أنفها فطس وصاحت : ماذاك لك يا

ابن الخطاب ، فقال لها : ولم ؟ قالت : لأن الله تعالى يقول : ﴿ .. وَاتَّبِعُوهُمْ إِحْدًا هُنَّ قُطَّارٌ فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾^(٥٢) . فقال عمر رضوان الله عليه : امرأة أصابت ورجل أخطأ^(٥٣) .

(٥) بــ من المتفق عليه بين فقهاء الشريعة الإسلامية أن كل إنسان يملك حق الدعوة إلى الخير والحق ، لقوله تعالى : ﴿ وَتَكُنْ مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْحَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾^(٥٤) حتى أن كلمة الحق اعتبرت من أسمى الفضائل لقوله عليه الصلاة والسلام : «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطانِ جائز»^(٥٥) .

والمفروض أن كلمة الحق وحرية الرأي لا تكونان فعلاً يُعاقب عليه ، مادامتا ضمن حدود الشريعة والمصلحة العامة . هذا وقد كانت الحسبة من نظام الإسلام ، والحسبة في تعريف الفقهاء : أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونبي عن المنكر إذا ظهر فعله ، ومن لطيف ما عده الفقهاء من الحسبة الأمور التالية^(٥٦) : (إذا وجد المحتسب من يتصدى لعلم الشرع وليس من أهله من فقيه أو واعظ ولم يؤمن اغترار الناس به في سوء تأويل أو تحريف جواب ، أنكر عليه التصدي لما ليس هو من أهله ، وأظهر أمره لعلًا يُغترّ به ، ومن أشكال عليه أمره ، لم يقدم عليه بالإنكار إلا بعد الاختبار .. وهكذا لو ابتدع بعض المتنسبين إلى العلم قوله خرق به الإجماع وخالف فيه النص ، ورد قوله علماء عصره ، أنكر عليه وزجره عنه ، فإن أقلع وتاب ، وإلا فالسلطان بهذيب الذين أحق .. وإذا تعرض بعض المفسرين لكتاب الله تعالى بتأويل غُدل فيه عن ظاهر التنزيل إلى باطن بدعة تتکلف له غمض معانيه ، أو تفرد بعض الرواة بأحاديث مناكير تنفر منها النقوس أو يفسد بها التأويل ، كان على المحتسب إنكار ذلك والمنع منه ، وهذا إنما يصح

(٥٢) النساء ٤ : ٢٠ .

(٥٣) سيرة عمر لابن الجوزي ص ١٢٩ .

(٥٤) آل عمران ٣ : ١٠٤ .

(٥٥) من الصحاح انظر الجامع الصغير ج ١ رقم ١٢٤٦ .

(٥٦) انظر الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٥ .

منه انكاره ، إذا تميّز عنده الصحيح من الفاسد والحقّ من الباطل ، وذلك من أحد وجهين ، إما أن يكون بقوته في العلم واجتهاده فيه ، حتى لا يخفى ذلك عليه ، وإما بأن يتافق علماء الوقت على إنكاره وابتداعه ، فيستعدونه فيه ، فيتحول في الانكار على أقوايلهم وفي المنع منه على اتفاقهم)٥٧(.

المادة السادسة

لكل إنسان الحق في :

- أ—أن يشارك في اختيار حكامه ومراقبتهم ومحاسبتهم وتقويمهم وفقاً للأنظمة المقررة بمقتضى الشريعة .
- ب—أن يشارك في إدارة الشؤون العامة لبلاده بصورة مباشرة أو غير مباشرة .
- ج—أن يتقلد الوظائف العامة وفق الضوابط المنشورة .

(٦) أ—نظام الحكم في دولة الإسلام نظام فذ متكامل ومترابط الحلقات من سياسية واقتصادية وإنجتاعية ، فيه من الأصول الثابتة ما ينبع من مبادئ الدين الأصيلة ، وفيه من المرونة ما يتماشى مع الزمان في تقدمه وتطوره ومتطلباته ، غير أن قيام دولة إسلامية اليوم يجتمع تحت رايتها كل أبناء العالم الإسلامي من الصعوبة بمكان كبير لسعة رقعته وشسوع ما بين شرقه وغربه من جهة ، ولتعدد الدول فيه واختلاف الأنظمة في هذه الدول ، وتتنوع الأجناس واللغات فيها ، ولتفاوت أوضاعها الإنجتاعية وتباعد أحواطها الاقتصادية من جهة أخرى . لهذا كان من واجب المسلمين في جميع أقطارهم اتخاذ النظام الملائم لأوضاع كل قطر على حدة ، على أن يقوم على أساس أشد الأنظمة المعاصرة قرباً من المبادئ الإسلامية . وهذا هو أفضل السبل التي يمكن أن يتوجهها المسلمون لتحقيق دولتهم الكبرى المنشودة .

(٥٧) انظر عديان الخطيب الوجيز في شرح قانون العقوبات ج ٢ ص ٣٢٠ .

إن أشد النظم المعاصرة قرباً من المبادئ التي جاء بها الإسلام في الشورى والصالح العام هو نظام الحكم (الديمقراطي).

وتعُرف (الديمقراطية) (٥٨) الحقة بأنها حكم الشعب بالشعب وللشعب وهي في حصيلتها تعني (حكم الأغلبية) أي أنها أقرب النظم السائدة في العالم اليوم إلى مفهوم قول الله عزّ وجلّ : ﴿ .. وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ (٥٩) و(حكم الجماعة) المنبثق عن هذه الآية الكريمة .

إن الأخذ بـ (الديمقراطية) وفضائلها التي تتفق والمبادئ المقررة في الإسلام مع اجتناب عيوبها التي تختلف المبادئ الإسلامية ، يقتضي استنباط الأحكام المراد الأخذ بها وتطبيقاتها ، من كتب فقهاء الشريعة المعتمدين (٦٠) ، وفي طليعة هذه الأحكام المبادئ التالية :

أولاً : لكل مواطن الحق في أن يشارك في اختيار حكامه وفي مراقبتهم ، ضمن الحدود المقررة شرعاً .

ثانياً : لكل مواطن الحق في أن يتولى إدارة الشؤون العامة وفق النصوص والأنظمة المقبولة شرعاً .

ثالثاً : لكل مواطن الحق في أن يتقلد الوظائف العامة ضمن الضوابط العادلة المقررة من أجل ذلك ، والتي تحول دون (المحاباة) في التعين لقول النبي عليه الصلاة

(٥٨) انظر في (تعريف الديمقراطية وغرضها ووسائلها وخصائصها ومبرراتها وعيوبها وأذتها وعلاجها) كتاب القانون الدستوري للدكتور عثمان خليل عثمان ج ١ ص ١٥٩ وما بعدها القاهرة ١٩٥٦ .

(٥٩) الشورى ٤٢ : ٣٨ .

(٦٠) كتب الفقه هذه كثيرة وفي مقدمتها : الأحكام السلطانية ، والسياسة الشرعية ، وإعلام الموقعين الخ .. ومن الكتب المؤلفة حديثاً (الشورى وأثرها في الديمقراطية) دراسة مقارنة تأليف الدكتور عبد الحميد إسماعيل الأنصارى ط ٣ بيروت ١٩٨٤ .

والسلام : « من ولی من أمر المسلمين شيئاً فولی أحداً محاباة فعلیه لعنة الله ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخله جهنم »^(٦١) .

ونحن نجد في أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام وفي سنته الفعلية وسنن خلفائه الراشدين ، ما يدعم رأينا في أن الأخذ بالميزانية التي ابتدعها النظام (الديمقراطي) هو أقرب السبل للوصول إلى تحقيق العدالة والمصلحة العامة ، اللتين تستهدفهما مبادئ الإسلام . من ذلك حديث النبي ﷺ : « لو كنت مؤمراً أحداً ، من غير مشورة ، لأمررت ابن أم عبد »^(٦٢) إذ يمكن اعتقاده لاستنتاج القواعد التالية :

- ١— لا تأمير بلا مشورة أي بلا نظام .
- ٢— طلب المشورة واجب .
- ٣— التقيد بمحض المشورة واجب أيضاً .
- ٤— توقي الأمور العامة حق ما وجدت الأهلية وتواترت شروطها .
- ٥— اللياقة البدنية شرط مقبول لتوقي الأمور العامة .

هذا وليس من أسلوب ، في عصرنا الحديث ، من أجل اختيار الأصلح لتولي الوظائف العامة ، يفضل أسلوب المسابقات (في النظام الديمقراطي) ومن ثم اعتقاد درجات النجاح ، فإن ابتعد من بيده الأمر عن الأسلوب المؤدي إلى اختيار الأصلح لأي سبب كان انطبق عليه قول الإمام ابن تيمية^(٦٣) : « .. فإن عدل عن الحق ، الأصلح إلى غيره لأجل قرابة بينهما أو ولاء عتاقه أو صداقة أو موافقة بلد أو مذهب

(٦١) أخرجه أحمد في مسنده عن يزيد بن أبي سفيان ج ١ ص ٦ .

(٦٢) ابن أم عبد هو العسخاني الجليل عبد الله بن مسعود من هذيل ، وكان فقيراً معدماً بدأ حياته أجيراً يرعى غنم أحد سادات قريش ، ثم أسلم وخدم الرسول عليه الصلاة والسلام حتى غداً أقرب الناس منه هدياً ودلاً ، غير أنه كان خليل الجسم شديد القصر حمّش الساقين دقيقهما بحيث لا يعجب الناس منظرهما ، وصفه عمر بن الخطاب فقال عنه : « كثيف مليء علمًا » وكان أن أرسله إلى الكوفة معلماً وقال لأهلهما : إني والله الذي لا إله إلا هو قد آثرتكم به على نفسي فخذلوا منه وتعلموا . انظر أسد الغابة لابن الأثير ج ٣

ص ٢٨٠ بيروت ١٣٧٠ ورجال حول الرسول لخالد محمد خالد ص ٢٢٨ بيروت ١٩٧٣ .

(٦٣) انظر السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعاية ط ٣ المكتبة السلفية القاهرة ١٣٨٧ .

أو طريقة أو جنس كالعربية والفارسية والرومية ، أو لرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة أو غير ذلك من الأسباب ، أو لضعن في قلبه على الأحق أو عداوة بينهما ، فقد خان الله رسوله والمؤمنين ، ودخل فيما نهى الله عنه بقوله عز وجل : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَإِذْمَانَهُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٦٤) .

٣—حقوق الأسرة

تهييد

الأُسرة أول حلقة في المجتمع الإنساني فيها يولد الإنسان ، وفيها ينشأ ويتطبع ، وفيها تنغرس في نفسه أول بنور الاستقامة والفضيلة أو بنور الانحراف والرذيلة ، ومنها يخرج الإنسان إلى المجتمع خيراً طيباً أو جاهلاً فاسداً ، وما كان الإسلام يدعو إلى مكارم الأخلاق ويحرص على أن يكون المسلم مستقيماً في حياته ، فقد أولى الأُسرة اهتماماً كبيراً وخصّها بالكثير من التعاليم والمبادئ ، ناصاً على حقوق الوالدين من جهة وملقاً على عاتقهما واجبات ثقيلة من جهة ثانية ، وهو يستهدف من كل ذلك إنشاء جيل صالح من أُسرة صالحة في مجتمع صالح .

المادة السابعة

أ—الأُسرة عماد المجتمع المسلم ، والزواج أساس وجودها وهو واجب على الرجال والنساء ، يرغب الإسلام في ممارسته ولا يحول دون انتقائه بأي قيد منشؤه العرق أو اللون أو الجنسية إلا لضرورة تقتضيها أحكام الشريعة .

ب—على الدولة والمجتمع إزالة العوائق أمام الزواج ، وتيسير وسائله .

ج—التراضي أساس في عقد الزواج ، وإنما لا يكون إلا وفق أحكام الشريعة .

(٧) أ—ينظر الإسلام إلى الأُسرة على أنها المغرس الأول للإنسان المسلم ، ولما كانت الأُسرة لا تنشأ إلا عن زواج شرعي بين ذكر وأنثى ، فقد حرصت مبادئ الشريعة على الدعوة إلى الزواج وحثت عليه غير ميزة بين الرجال والنساء في حضهم على الزواج وترغيبهم فيه .

وقد بسطت الشريعة الإسلامية مراسم الزواج ورغبت فيه ، غير مشترطة أي

شرط يحول دونه مما يتصل بالعرق أو اللون أو الموطن ، غير ما توجبه أحکامها من إيمان الزوجين بكتاب منزل وإيمان الزوج خاصة بوحدانية الخالق ، رب العالمين .

(٧) ب— تعقدت في العصر الحديث ، الحياة الاجتماعية ، كما فرضت التقاليد والأعراف في أغلب المجتمعات الإسلامية القيود تلو القيود في مراسم الزواج ومظاهره حتى بات الزواج مرهقاً لكثير من طبقات المجتمع إذ أصبحت التكاليف الباهضة والنفقات الطائلة تحول دون الزواج أو الارساع به ، مما يوجب على السلطات المسؤولة تسهيل وسائل الزواج ومكافحة التقاليد والأعراف غير المشروعة من غلاء المهر وموجبات الانفاق الأخرى ما استطاعت .

(٧) ج— الزواج ، وهو في حقيقته مؤسسة دينية إجتماعية ، لا يقوم إلا على التراضي ، فلا يقبل في سبيل اتمامه أي إكراه أو ضغط أو إجبار مهما كان مصدره أو اختلفت وسائله وتعددت أسبابه . وعلى قوانين الأحوال الشخصية أن تتکفل ببيان شروط الزواج وصحة انعقاده وحالات انقضائه .

المادة الثامنة

أ— المرأة شقيقة الرجل ومساوية له في الإنسانية ، ولها من الحقوق مثل الذي عليها من الواجبات .

ب— الرجل قيم على الأسرة ومسؤول عنها ، وللمرأة شخصيتها المدنية وذمتها المالية المستقلة وتحتفظ باسمها ونسبها .

تمهيد

لم تكن المجتمعات الإنسانية ولا الشرائع والنظم التي سبقت الإسلام ، تعرف للمرأة قدرها أو كرامتها ولا أي شيء يدنى بها من الرجل في المجتمع الإنساني ، حتى جاء الإسلام بالتسوية بين الرجل والمرأة في الكرامة الإنسانية فقال الله سبحانه وتعالى :

﴿وَقُلْنَا يَا آدُم اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغْدًا .. ﴾^(٦٥) . كَا جاء بالتسوية بينهما في العمل والجزاء فقال تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْسِنَنَّ حَيَاةً طَيِّبَةً .. ﴾^(٦٦) .

ورُوي عن أم عمارة الأنصارية، وقد تشوفت إلى المساواة المطلقة بين الرجال والنساء، أنها قالت : أتيت رسول الله ﷺ فقلت : « مالي أرى كل شيء للرجال وما أرى النساء يذكرن بشيء؟ » فنزل قول الله تعالى : ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَادِقِينَ وَالصَادِقَاتِ وَالصَابِرِينَ وَالصَابِرَاتِ وَالْخَاطِعِينَ وَالْخَاطِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَائِمِينَ وَالصَائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجُهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالْمَذَاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالْمَذَاكِرَاتِ أَعْدَ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾^(٦٧) .

وهكذا نرى مبادئ الإسلام قد سوت بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، بادئة بالتسوية في الكرامة الإنسانية والمكانة الاجتماعية ومحاجبات المسؤولية، جاعلة كلًا منها موضع تكليف وامتحان وحمل مساعدة وجزاء، ولم تنشعب بهما الطريق في نظر الشريعة إلا في الوظيفة الاجتماعية، فقد جعل الخالق سبحانه وتعالى لكل واحد منها وظيفة تختلف عن وظيفة الآخر، ولا نجد في مبادئ الإسلام اختلافاً في الحكم بين المرأة والرجل إلا في حدود اختلاف وظيفة كل منها، وما قد يتضمنه هذا الاختلاف من نفقة وبذل وبالتالي من تفاوت في الميراث والشهادة.

(٨) أ— لم يقتصر الإسلام على إعلان التسوية بين الرجل والمرأة، بل خص المرأة أحياناً بذكر فضلها مقدماً إياها على الرجل، فإذا كان القرآن الكريم قد أوصى الإنسان بوالديه فقال تعالى : ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ

(٦٥) البقرة ٢ : ٣٥

(٦٦) التحـلـ ١٦ : ٩٧

(٦٧) الأحزـاب ٣٣ : ٣٥ . وانظر تعليق صاحب الاستعاب على رواية عكرمة مولى ابن عباس، بأن أم عمارة التي روي عنها هي أم عمارة الأنصارية— ابن عبد البر بتحقيق البجاوي ق ٤ ص ١٩٤٩ .

إحساناً ..^(٦٨) فقد خصّ الأم بيّان فضلها فقال سبحانه وتعالى : « وَوَصَّيْنَا إِلِيْسَانَ بِوَالدِّيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهُنَّا عَلَى وَهْنِ ..^(٦٩) ». وهذا السبب رفع النبي عليهما السلام درجتين على الأدب فقال : « أُمك ثم أُمك ثم أباك ثم الأقرب فالأقرب »^(٧٠).

كما أوصى عليه الصلاة والسلام رجلاً بأمه قائلًا : « إِلَزَمَهَا فَإِنِ الْجَنَّةَ تَحْتَ أَقْدَامِ الْأَمَهَاتِ»^(٧١) وهو القائل : « .. أَعْظَمُ النَّاسِ حَقًا عَلَى الرَّجُلِ أُمَّهَ»^(٧٢) كما خصّ عليه الصلاة والسلام أخت الأم بالتكريم فقال : « الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ»^(٧٣).

كما أوصى عليه الصلاة والسلام بالبنات والأخوات خيراً فقال « من كان له ثلات بنات أو ثلات أخوات أو بنتان أو أختان فأحسن صحبتهن واتقى الله فيهم فله الجنة»^(٧٤).

أما زوجة الرجل فكان حظها من وصايا النبي عليه الصلاة والسلام بحسن معاملتها كثيرة فقال : « خيركم خيركم للنساء»^(٧٥) كما قال : « خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي ، ما أكرم النساء إلا كريم ولا أهانهن إلا لئيم»^(٧٦) وقد شجب النبي عليهما طلاق الزوجة قائلًا : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق»^(٧٧) . فإذا لم يكن من الطلاق

(٦٨) الاسراء ١٧ : ٢٣ .

(٦٩) لقمان ٣١ : ١٤ .

(٧٠) مجمع عليه انظر الأدب المفرد للبخاري رقم ٥ .

(٧١) أخرجه الحكم في مستدركه عن معاوية بن جاهمة السلمي بنص (فالزمها فإن الجنة تحت رجلها) وقال صحيح وأخرج الخطيب في جامعه والقاضي في مستدركه عن أنس رفعه بنص (الجنة تحت أقدام الأمهات) وفي إسناده ضعف .

(٧٢) شطر من حديث أخرجه الحكم عن عائشة .

(٧٣) أخرجه أبو داود عن علي .

(٧٤) مجمع عليه انظر الأدب المفرد للبخاري رقم ٧٨ و ٧٩ .

(٧٥) أخرجه الحكم عن ابن عباس وانظر الجامع الصغير للسيوطى رقم ٤١٠١ .

(٧٦) أخرجه ابن عساكر عن علي انظر الجامع الصغير للسيوطى رقم ٤١٠٢ .

(٧٧) أخرجه أبو داود وغيره عن ابن عمر .

بَدْ فَالتسْرِيْحُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِإِحْسَانٍ عَمَلًا بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ .. فَإِمْسَاكٌ يُمَعَّرُوفٌ أَوْ تَسْرِيْحٌ بِإِحْسَانٍ .. ﴾^(٧٨)

وَمَا كَلَّ هَذِهِ الرُّعَايَا لِلْمَرْأَةِ عَلَى اختِلَافِ مَكَانَتِهَا فِي الْأُسْرَةِ إِلَّا عَلَى مَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالصَّلَامُ : « إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ »^(٧٩).

(٨) بــ كَرَمُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بْنِي آدَمَ وَسُودَهُمْ فِي الْأَرْضِ ذُكُورًا وَإِناثًا . وَسُوَى بَيْنِ أَيْضُهُمْ وَأَسْوَدِهِمْ فِي الْحُقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ - كَمَا سَبَقَ أَنْ رَأَيْنَا - لَمْ يَقُرَّ أَيْ تفَاضِلَ بَيْنَهُمْ إِلَّا بِالتَّقْوِيَّةِ ، وَلَا كَانَتِ التَّقْوِيَّةُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُعْنَوِيَّةِ الَّتِي لَا يَعْرِفُ النَّاسُ مِنْهَا إِلَّا ظَواهِرُهَا فَتَرَاهُمْ يَسْتَأْسِنُونَ بِمَا يَعْرِفُونَ ، أَمَّا التَّقْوِيَّةُ فِي حَقِيقَتِهَا فَلَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ سَبَّحَهُ وَتَعَالَى ، مَا يَجْعَلُهَا بِلَا ضَابطٍ يَكِنْ اعْتِيادَهُ لِلْمُفَاضِلَةِ بَيْنِ إِنْسَانٍ وَإِنْسَانٍ .

غَيْرُ أَنَّ الإِسْلَامَ وَقَدْ ضَمَنَ السُّعَادَةَ لِلْبَشَرِ فِي دُنْيَا هُمْ وَآخِرَتِهِمْ ، جَاءَهُمْ بِأَوْامِرِ وَنَوَاهِ يَعِينُهُمُ الْإِلتِزَامُ بِهَا عَلَى بلوغِ تَلْكَ السُّعَادَةِ ، فَقَدْ أَمْرَهُمُ اللَّهُ سَبَّحَهُ وَتَعَالَى بِوَحدَةِ الْكَلْمَةِ وَحَذَرَهُمْ مِنَ التَّفْرِقِ قَائِلًا : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا .. ﴾^(٨٠) كَمَا نَهَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ وَحَذَرَهُمْ مِنْ عَوَاقِبِهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَأَخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ .. ﴾^(٨١).

وَخَاطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ بِقَوْلِهِ : « مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَنْالَ بِجُبُوحَةِ الْجَنَّةِ فَلِيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الْأَثْنَيْنِ أَبْعَدُ »^(٨٢) كَمَا حَذَرَهُمْ مِنْ مُفارِقَةِ الْجَمَاعَةِ قَائِلًا : « مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَا تَرَكَ مِنْهُمْ جَاهِلِيَّةً »^(٨٣).

(٧٨) البقرة ٢ : ٢٢٩.

(٧٩) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عَائِشَةَ .

(٨٠) آل عمران ٣ : ١٠٣ .

(٨١) آل عمران ٣ : ١٠٥ .

(٨٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عُمَرَ .

(٨٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وكان في طليعة الفضائل التي حث الإسلام على التمسك بها الفضيلتان التاليتان :

الأولى : وحدة الكلمة

لقد حرص الإسلام على وحدة كلمة المسلمين أشد الحرص كسباً لزياداً اجتماع الكلمة لأن (يد الله على الجماعة) كما ورد في أقوال النبي عليه الصلاة والسلام^(٨٤). ودعماً لهذا المبدأ حث الإسلام على أداء فريضة الصلاة في أوقاتها الخمسة جماعة، لما يحدهه الاجتماع في الصلاة من زيادة الإللفة والمحبة بين المسلمين، جاعلاً ثواب صلاة الجماعة ضعف ثوابها إذا ما تمت على انفراد.

الثانية : الانضباط في صفوف الجماعة

حرص الإسلام أيضاً على انضباط صفوف جماعة المسلمين حرصه على انضباط صفوف الأمة الإسلامية في مسيرتها الدنيوية ، فحث على صلاة الجماعة ولو كانت مؤلفة من ثلاثة أفراد فحسب ، على أن يوم الآخرين أجلهم علمأً أو أجودهم أو أكثرهم قراءة للقرآن ، ولو كان أصغرهم سنأ^(٨٥) ، كما حث الثلاثة إذا ما خرجن في سفر على تأمير أحدهم ، ولا يؤمر عادة إلا الأقدر على (الأمرة) التي تعني في هذا المجال تخلي كل مأمور عن سيادة نفسه إلى الإمام الذي اقتدى به^(٨٦).

ولكن إذا اقتنى رجل بأمرأة وكل منها سيد في نفسه كإنسان فلمن تكون السيادة في البيت الواحد ومن وراء البيت القبيلة؟.

إن الإجابة على هذا التساؤل جاء في قول الله عزّ وجلّ : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ

(٨٤) أخرجه الترمذى عن ابن عباس انظر الجامع الصغير للسيوطى رقم ٤٠٠٠٤ وفي رواية عن عبد الله بن عمر جزء من حديث بنص (.. يد الله مع الجماعة).

(٨٥) أخرج البزار عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « إذا سافرتم فليؤمكم أقرؤكم وإن كان أصغركم ، وإذا أمكنكم فهو أميركم » انظر الجامع الصغير للسيوطى رقم ٦٦٦ .

(٨٦) أخرج الإمام أحمد في مسنده أن الرسول ﷺ قال : « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالإمامية أقرؤهم » أخرجه أحمد في مسنده عن أبي سعيد انظر الجامع الصغير للسيوطى رقم ٨٢٨ .

عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ
أَمْوَالِهِمْ ... ﴿٨٧﴾

لقد جاء الحكم الإلهي فاصلاً في أن السيادة في البيت وفي القبيلة من ورائه ، هي للرجل ، ولو كانت المرأة أهلاً لها ، فهي كالمأومة في الصلاة بالنسبة للإمام ، وأن الحكم الإلهي جاء معللاً بأمرین :

أوهما وقد نجم عن التفاضل بين المرأة والرجل من حيث الوظيفة التي خلق الله سبحانه وتعالى الواحد منها لتأديتها ، وخاصية فيما يتعلق بأداء العبادات والرجل يوم أفراد أسرته في كل وقت بخلاف المرأة . وثانيهما وقد نجم أيضاً عن التفاضل المذكور بما أوجبه الله عز وجل على الرجل دون المرأة من بذل وانفاق بحكم الاستعداد الجسمي للرجل وتفوق قدرته على الكسب والإنفاق بصورة عامة .

هذا كله نصّ المشروع على أن الرجل قيم على الأسرة ومسؤول عنها .

هذا وتبقى المرأة بعد زواجهها متمتعة بكامل أهليتها لجميع التصرفات الشرعية ، ولإنفاذ جميع العقود المسمى منها وغير المسمى كالبيع والشراء والوكالة والكفالة والإيجار والتأمين وغيرها من عقود مستحدثة يُشترط فيها التفعيل بأهلية التعاقد كاملة .

كما تبقى المرأة المتزوجة مستقلة بذمتها المالية عن زوجها محتفظة بنسبها واسمها ، غير مفروض عليها أن تصفي إلية اسم زوجها أو لقبه .

المادة التاسعة

أ— لكل طفل ، منذ ولادته ، حق على والديه ومجتمعه ودولته في الحضانة والرعاية المادية والأدبية .

ب— على المجتمع والدولة حماية الأمة وتعهدها برعاية خاصة .

ج—من حق الأب أن يختار لطفله التربية الملائمة في ضوء القيم الأخلاقية والإسلامية .

(٩) أ—يولد الإنسان طفلاً لا حول له ولا طول ، فهو كلّ على والديه وأمانة في عنقيهما ، ولما كان (كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب لسانه) ^(٨٩) كما يقول النبي عليه الصلاة والسلام ، فعل أبويه أن ينشئانه التنشئة المثلث التي يستطيعانها ، وأول حق له عليهما (أن يحسنا اسمه) ^(٩٠) عملاً بوصية النبي عليه السلام ، وتليه حقوق كثيرة لحضانته وتربيته ورعايته مادياً وأدبياً وتعليمه العلوم النافعة والرسول عليه الصلاة والسلام يقول : « حق الولد على الوالد أن يعلمه الكتابة والسباحة والرمادة وأن لا يرزقه إلا طيباً » ^(٩١) .

ولما كانت التنشئة المثلث غدت في عصرنا الحديث مرهقة باهظة التكاليف وكثيراً ما يعجز عنها أبويا الطفل وأهله ، ولما كان اتمامها على الوجه الأكمل من صالح المجتمع فقد ألقى المشروع هذا الواجب على المجتمع وعلى الدولة إضافة إلى الوالدين .

(٩) ب—لما كان دور الأم في تنشئة الطفل دوراً جليلأً ومرهقاً في غالبية الأحيان ، أخذ المشروع بمبدأ مسؤولية المجتمع والدولة في حماية الأمة وتعهدها برعاية خاصة لتقوم كل أم بواجبها نحو أطفالها على أكمل وجه .

(٩) ج—بعد النص في الفقرتين السابقتين من المادة التاسعة على واجب الوالدين والمجتمع والدولة نحو الطفولة والأمة ، نص المشروع على حق الأب ، دون غيره في أن يختار لطفله الذي يحمل اسمه التربية الملائمة لتنشئته تنشئة إسلامية صحيحة .

(٨٨) أخرجه البهقي في شعب الإيمان عن الأسود بن سريع انظر الجامع الصغير للسيوطى رقم ٦٣٥٦ .

(٨٩) جزء من حديث أخرجه البهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس .

(٩٠) أخرجه البهقي في شعب الإيمان عن أبي رافع .

٤ — حق الانتفاء والجنسية

قهيد

كان من نتائج تصادم نزوات الملوك مع دوافع الاستعمار ، إضافة إلى التطلعات القومية لدى الشعوب أو العنونات الإقليمية لدى بعض الطوائف ، أو كان من نتائج توافق تلك النزوات مع تلك الدوافع أو من تشابكهما ، أن قام في العالم عدد كبير من الدول المستقلة أو شبه المستقلة ، أو الدائرة في تلك دولة أقوى منها ، فإذا بسكان العالم يختلفون باختلاف الدول التي يتبعون إليها أو يعتبرون من رعاياها واحدة أو أكثر منها .

والرابطة التي تربط إنسان ما بدولة معينة يتبعها أو يعتبر من رعاياها تسمى في عصرنا الحديث (الجنسية) ، فالجنسية اليوم هي الرابطة السياسية والقانونية التي تربط فرداً بدولة معينة ، وقد تنشأ عن وجود هذه الرابطة أو تعددها أو فقدانها أو نزعها مشاكل أو قضايا ، دراستها وبيان الحلول فيها من المواد التي تدرس في كليات الحقوق باسم (القانون الدولي الخاص)^(٩١) والذي يعني هنا الحقوق التي يملكونها الإنسان فيما يتعلق بانتهائه وجنسيته .

المادة العاشرة

حق الإنسان في الانتفاء لأبيه وقومه غير قابل للإنكار أو الإسقاط .

(١٠) من أهم المبادئ الأصلية في الإسلام ، عدم جواز دعوة إنسان إلى غير أبيه مهما كانت الدوافع إلى ذلك لقول الله عز وجل ﷺ أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا أَبَاءَهُمْ فَإِخْرُوا إِنْكَارَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيَّكُمْ .. ﷺ^(٩٢) ،

(٩١) انظر محمد عبد المنعم رياض (مبادئ القانون الدولي الخاص) القاهرة ١٩٣٣ .

(٩٢) الأحزاب ٣٣ : ٥ .

ويقتضي هذا النص الكريم يكون من حق كلّ إنسان أن ينتمي لأبيه فإن كان أبوه مجاهلاً فلا يمكن تسمية أحد بديلاً عنه ، إنما يبقى مجاهلاً الأب منسوباً إلى القوم الذي ولد فيهم ، ونسبة إنسان إلى غير أبيه تعتبر باطلة ، لقول النبي عليه السلام : « إن من أعظم الفرئ أن يدعى الرجل إلى غير أبيه »^(٩٣) .

وحق الإنسان في الانتفاء إلى أبيه وقومه غير قابل للإنكار أو الإسقاط ، كما يحلو لبعض الدول أن تفعله ، ولكل واحد من أبناء إقليم معين أن يتمتع بجنسية هذا الإقليم ، « ومن ادعى إلى غير أبيه — يقول الرسول ﷺ — وهو يعلم فالجنة عليه حرام »^(٩٤) .

المادة الحادية عشرة

حق الإنسان في التمتع بجنسية بلده مصون ، لا يجوز حرمانه منه تعسفاً . وله حق تغيير الجنسية .

(١١) إن حق تمتّع أي إنسان بجنسية الدولة التي ينتمي إليها يجب أن يكون مصوناً ، فلا يجوز أن يُسلب من إنسان جنسيته الأصلية لأي سبب كان ، ولو بسبب اقترافه جريمة فضلاً عن اتهامه باقترافها .

على أن لكل إنسان حق التنازل عن جنسيته إذا ما اكتسب جنسية دولة أخرى ، كما أن له اختيار الجنسية التي يفضلها إذا ما تعددت الجنسيات التي اكتسبها أو يحق له اكتسابها . وأحكام الجنسية في كل دولة إنما يحكمها قانون تلك الدولة .

(٩٣) صدر حديث آخرجه البخاري عن وائلة .

(٩٤) أخرجه أحمد في مسنده وغيره عن سعد .

٥ — حقوق التعليم والتربيـة

تمهيد

إن خير ما يوصف به الإسلام أنه دين (النور) فبالنور تنجلب الظلمات وبفضله تُعرف حقائق الأشياء، أو بالأوضح إنه دين العلم والعقل، فالقرآن الكريم منذ بداية نزول الوحي به على النبي عليه الصلاة والسلام حرص على بيان مكانة العلم وحضوره على الأنداد به فقد قال الله تعالى : ﴿إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ * خلقَ
الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * إِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَمَ بِالْقَلْمَنِ * عَلَمَ إِنْسَانَ
مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (٩٥).

ولبيان سعة الهوة بين العلم والجهل قال تعالى : ﴿.. قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ
يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ..﴾ (٩٦).

وفي رواية عبد الله بن عمر قال : « مرّ رسول الله ﷺ بمجلسين في مسجده فقال : كلامها خير وأحدهما أفضل من صاحبه ، أما هؤلاء فيدعون الله ويرغبون إليه فإن شاء أعطاهم وإن شاء منعهم ، وأما هؤلاء فيتعلمون الفقه والعلم ويعلمون الجاهل فهم أفضل ، وإنما بعثت معلماً ، ثم جلس بينهم » (٩٧).

المادة الثانية عشرة

أ— طلب العلم فريضة على كل إنسان .

ب— التعليم واجب على المجتمع والدولة ، وعليهمما تؤمن سبله ووسائله وضمان
تنوعه ، بما يحقق مصلحة الجماعة ، ويتبع للإنسان معرفة دين الله تعالى ، وحقائق

(٩٥) العلق ٩٦ : ١ — ٥ .

(٩٦) الورم ٣٩ : ٩ .

(٩٧) أخرجه الدارمي وأحمد في مستنهد عن ابن عمر .

الكون وتسخير الطبيعة لصالح البشرية وغيرها ، وهو إلزامي في مراحله الأولى على الأقل .

(١٢) أ— وصف النبي عليه الصلاة والسلام فضل العلم وفضل العلماء في أحاديث كثيرة فقال : « العلماء مصابيح الأرض وخلفاء الأنبياء »^(٩٨) وقال : « الناس رجالن : عالم ومتعلم ولا خير فيمن سواهما »^(٩٩) . وحضر عليه الصلاة والسلام على طلب العلم فقال : « العلم حياة الإسلام وعماد الدين »^(١٠٠) .

ومن أجر الأحاديث بالاعجاب والتقدير توصية النبي عليه السلام بالنصيحة في العلم وتحذيره من كفان العلم أو الغش فيه فقد قال : « تناصحوا في العلم ولا يكتم بعضكم بعضاً فإن خيانة في العلم أشد من خيانة في المال »^(١٠١) .

والنبي عليه الصلاة والسلام هو القائل : « طلب العلم فريضة على كل مسلم »^(١٠٢)

(١٢) ب— انشعبت طرق العلم في العصر الحديث واحتلت وسائله وتشابكت فروعه وتعددت مناهجه ، ولم يعد الإنسان قادراً على اخضاع علم بمفرده بلا مساعدة الدولة ومعونتها ، وقد بعثت موارد العلم وهركت تكاليفه وارتفعت الرسوم المتوجبة على طالبه ، مما يلقي على المجتمع وبالتالي على الدولة واجب تأمين سبله ووسائله للأفراد الراغبين فيه على أن يكون إلزامياً في مراحله الأولى بالنسبة لجميع المواطنين ، كما تقتضي بذلك المصلحة العامة في الدولة الحديثة .

(٩٨) أخرجه ابن عدي في الكامل عن علي .

(٩٩) أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن مسعود .

(١٠٠) أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس .

(١٠١) أخرجه أبو نعيم في الحلية عن ابن عباس .

(١٠٢) أخرجه ابن ماجة والبيهقي عن أنس بن مالك .

المادة الثالثة عشرة

على مؤسسات التربية والتوجيه المختلفة ، من أسرة ومدرسة وجامعة وأجهزة إعلام وغيرها ، أن تعمل على تربية الإنسان دينياً ودنيوياً تربية كاملة ومتوازنة بحيث تقوى إيمانه بالله تعالى وتنمي شخصيته ، وتعزز احترامه للحقوق وقيامه بالواجبات .

(١٣) بعد أن أقرت المادة الثانية عشرة السابقة أن طلب العلم فريضة على كل إنسان ، وألقت على المجتمع والدولة واجب تأمين سبل طلب العلم لرواده وتشجيع وسائله المختلفة وضمان تنوعه بما يحقق مصلحة الجماعة ، جاءت المادة الثالثة عشرة توجب على المؤسسات ذات الصلة بالتربية والتوجيه من أسرة ومدرسة وجامعة وأجهزة إعلام وغيرها العمل على تربية الإنسان تربية كاملة متوازنة بين الإتجاهين الديني والدنيوي ، كي ينشأ الإنسان عظيم الإيمان بالله عز وجل ، قوي الشخصية يحترم حقوق الآخرين ويقوم بالواجبات المفروضة عليه خير قيام . وهذا يكون الإنسان قد عمل بقول الله تعالى : ﴿وَابْتُغِ فِيمَا آتَيْكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تُنْسِ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا...﴾^(١٠٣) وبالآحاديث النبوية العديدة التي تؤدي المعنى نفسه .

. ٧٧ : ٢٨) القصص (١٠٣)

٦ — حقوق العمل والضمان الاجتماعي

تمهيد

البحث في هذه النبذة وفي بذكراً تالية يدور حول حقوق يجب أن يتمتع بها كل إنسان معاصر ، في جملة ما يجب أن يتمتع به من حقوق ، وهي حقوق لم يكن العالم المتحضر يعرفها إلا منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي بعد أن قامت الثورة الفرنسية وأعلنت وثيقة حقوق الإنسان ، وكانت في أول أمرها حقوقاً سلبية ، أي أن الدولة كانت لا تلتزم إلا بالامتناع عن إتيان ما يتنافى وتلك الحقوق أو ينال منها^(١٠٤) .

على أن التيارات والمذاهب الاشتراكية التي اكتسحت العالم الغربي أعطت الحقوق الملمع إليها بريقاً وسَعَ مفهومها وأخضع الدول لقبول الالتزام بالعمل على تحقيقها ، وكان يُطلق عليها تارة (الحقوق الاقتصادية) وتارة (الحقوق الاجتماعية) أو (الثقافية) رغم ما تستتبعه كفالة الدولة لها من تجاوز حرية الفرد لدرجة لم تكن مقبولة من قبل^(١٠٥) .

إن في مقدمة الحقوق المستحدثة حق الفرد في اختيار العمل الذي يرغب فيه ، وحقه في الانتفاع من ثمرات الإنتاج الإنساني وحقه في الملكية الأدبية ، وحقه في التنقل وفي اللجوء السياسي .

إن جميع الحقوق المذكورة في حدودها المنطقية تجد لها في الإسلام من النصوص ما يستوعبها أو ما لا يتنافى مع الأخذ بها ، بما تدعو إليه مبادئ الإسلام من عدالة ومصلحة وأنفاق كريمة ، كما سنرى فيما يلي من أبحاث .

المادة الرابعة عشرة

أ — العمل حق تكفله الدولة والمجتمع لكل قادر عليه ، وللإنسان حرية اختيار العمل المشروع الذي يلائمه .

(١٠٤) (١٠٥) انظر عثمان حليلى عثمان (القانون الدستورى ج ١ ص ١٣٤ وما بعدها القاهرة ١٩٥٦) .

ب — على العامل إتقان عمله والإخلاص فيه ، وله حقه في الأجر العادل الكافي مقابل عمله ، وله الحق في كل الضمانات المتعلقة بالسلامة والأمن .

ج — إذا اختلف العمال وأرباب العمل فمن حقهم على الدولة والقضاء ، التدخل دون تمييز ، لرفع الظلم وإقرار الحق .

(١٤) أ — إن العمل كسباً للرزق وسعيًا على العيال من أهم واجبات الإنسان في الإسلام ، حتى أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال : « إن من الذنوب ذنوباً لا يظهرها إلا السعي على العيال »^(١٠٦) . كما أنه أثني على عمل الإنسان بيده فقال : « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده »^(١٠٧) .

غير أن التطور الصناعي الكبير وانتشار المصانع والمعامل في كثير من البلاد ، وارتباط العمل فيها بالأوضاع الاقتصادية واضطراباتها وبالأوضاع السياسية وأزماتها ، أدى إلى نشوء أزمة بطالة في بعض الأحيان .

كما يؤدي ذلك في أحيان كثيرة إلى خلافات بين العمال وأرباب العمل ، أو إلى تباين في وجهات نظر كل من الطرفين ، والإتجاه الإنساني العام يميل اليوم إلى رعاية العمال بوصفهم الطرف الأكثر ضعفاً إذا كان احتجافهم مع أصحاب العمل ، لهذا يتضمن العمل على أنه حق للعامل يجب أن يكفله له كل من المجتمع والدولة ، على الأقل يقتصر عامل على عمل إذا ما وجد عمل أكثر ملائمة له من العمل المفروض عليه ، وهذا الإتجاه يؤؤمن المجتمع والدولة لطائفة كبيرة من المواطنين الحياة الكريمة اللاقة بالإنسان .

(١٤) ب — يقوم الإسلام على مبادئ العدل والإنصاف ، فلا يهدى معها حق ولا يترك واجب ، فإذا أعطت الشريعة للعامل حقه في الأجر العادل الكافي ، وإذا

(١٠٦) في حلية الأولياء ٦ / ٣٣٥ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إن من الذنوب ذنوباً لا يكفرها الصلاة والصيام ولا الحجج ولا العمره . قالوا : فما يكفرها يا رسول الله ؟ قال : المسموم في طلب المعيشة ». (١٠٧) أخرجه البخاري عن المقداد بن معذ يكرب .

أقرت له بجميع الضمانات لسلامته وأمنه أثناء العمل، فهي تطالب بإتقان عمله والإخلاص فيه.

والإسلام كما يدعو الإنسان إلى الإخلاص في عمله والابتعاد فيه عن الغش لقول النبي عليه الصلاة والسلام «من غشنا فليس منا»^(١٠٨) يدعو إلى الإسراع باعطائه الأجر المستحق له إذ يقول عليه الصلاة والسلام : «أعطوا الأجير أجراه قبل أن يجف عرقه»^(١٠٩) . وفوق كل هذا يأمر بإتقان العمل إذ يقول عليه الصلاة والسلام : «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقننه»^(١١٠) وفي قول آخر له عليه السلام «يحب الله العامل إذا عمل أن يحسن»^(١١١) .

(١٤) ج— إن المطالبة بمحق أو الدعوة إلى الالتزام بواجب ، كثيراً ما تؤديان إلى نشوء نزاع أو قيام خلاف بين العمال وأرباب العمل ، لهذا رأى المشروع أن من حق العمال على الدولة التدخل لفض أي نزاع أو خلاف على وجه عادل يحفظ الحق ويؤمن الالتزام بالواجب .

كما رأى المشروع أن على القضاء ، إن كان النزاع أو الخلاف منوطاً به أو رفع إليه ، أن يرفع الظلم إن وجد ، ويقرّ الحق إذا ثبت ، ويلزم بالواجب إذا تهون فيه ، بدون محاباة أو تمييز بين العمال وأرباب العمل عملاً بقول الله عزّ وجلّ : ﴿ .. وَلَا يَجْرِي مِنْكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَا تَعْدِلُوا إِذْ أَعْدُلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ .. ﴾^(١١٢) .

(١٠٨) جزء من حديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة .

(١٠٩) أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر .

(١١٠) جامع الأحاديث للسيوطى ، والبهقى في شعب الإيمان عن عائشة طبعة أحمد عبد الجبار ج ٢ ص ٣٤٣ .

(١١١) أخرجه الطبراني في الطب عن كليب بن شهاب .

(١١٢) المائدة ٥ : ٨ .

المادة الخامسة عشرة

لكل إنسان على مجتمعه ودولته حق الضمان الاجتماعي بأنواعه المختلفة بما يمكّن له من العيش الكريم في الغذاء والكساء والسكن والعلاج والتعليم.

(١٥) يبحث العلماء ورجال القانون الحديثون في واحد من أهم الحقوق المستحدثة للإنسان في الموثائق المعاصرة، تحت اسم (حق الضمان الاجتماعي) أما الفقهاء وعلماء الشريعة فيتحدثون عن مضمون الحق المذكور، المؤيد بالمبادئ الاجتماعية في الإسلام^(١١٣) التي جاء بها منذ خمسة عشر قرن تحت عنوان (العدالة الاجتماعية في الإسلام) أو (التكافل الاجتماعي في الإسلام)^(١١٤). وما كان مشروعاً هو تبني مبادئ الشريعة فيما يتعلق بحقوق الإنسان المعاصر، فقد آثرنا المصطلح القانوني ليكون النص نظيراً لما في التقنيات الأخرى المعاصرة.

إن الإسلام يُبني على قواعد متينة من العدالة الاجتماعية ومكارم الأخلاق وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «إِنَّمَا بُعْثِتَ لِأَنْمَمْ مَكَارِمَ الْأَنْحَلَاقِ»^(١١٥).

كما أن مبادئ الإسلام صريحة في إنجاهها نحو إقامة مجتمع إنساني تسود العدالة بين أفراده ، كما يسودهم التكافل والإلفة ، وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «المؤمن يألف ويُؤلف ولا يُخَيَّر فِيمَنْ لَا يأْلِفُ وَلَا يُؤَلِّفُ وَخَيَّرَ النَّاسَ أَنْفَعَهُمْ لِلنَّاسِ»^(١١٦).

ويروي أبو سعيد الخدري قائلاً : كنا في سفر فقال النبي عليه الصلاة والسلام: «من كان معه فضل زاد فليعده به على من لا زاد له ، ومن كان له فضل ظهر فليعده به على من لا ظهر له»^(١١٧).

ويبلغ من اعتماد عمر بن الخطاب رضي الله عنه على العدالة الاجتماعية أن قال :

(١١٣) انظر سيد قطب (العدالة الاجتماعية في الإسلام) القاهرة ط ٨ سنة ١٩٨٢ .

(١١٤) انظر محمد أبو رهبة (التكافل الاجتماعي في الإسلام) القاهرة ١٩٦٤ .

(١١٥) أخرجه البخاري في الأدب والحكمة والبيهقي عن أبي هريرة .

(١١٦) أخرجه الدارقطني في الأفراد والضياء عن جابر .

(١١٧) انظر التكافل الاجتماعي في الإسلام شحمد أبو رهبة ص ٢٥ القاهرة ١٩٦٤ .

«لو أصاب الناس السنة^(١١٨)، لأدخلت على كل بيت مثلهم فإن الناس لا يهلكون على أنصاف بطونهم»^(١١٩).

وكان ركن الزكاة في الإسلام، كما كان الحق المعلوم للسائل والمحروم الذي فرضه الله سبحانه وتعالى على أموال الأغنياء، من أهم مظاهر التكافل الاجتماعي، وكان تنظيم الدولة الإسلامية في بعض عهودها لجباية أموال الزكاة وشرافتها على مصارفها من أروع صور التكافل الاجتماعي في الإسلام.

كما تجلّى التكافل الاجتماعي عند أثرياء المسلمين في أجمل مظاهره فيما يُسمى بـ(الأوقاف الخيرية) التي هي عبارة عن حبس عين العقار أو الأرض وانفاق ريعها في وجه من وجوه البر والإحسان، أخذناً عن قول النبي عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب: «إن شئت حبست أصلها وتصدق بها»^(١٢٠) مما حمل أمراء المسلمين وعلماءهم وتجارهم على التسابق في وقف العقارات الكبيرة والأراضي الشاسعة على ضروب من أعمال البر والإحسان تفتناوا بابتداعها حتى غدت عسيرة على الحصر والتعداد، وقد أشار ابن بطوطة في رحلته الشهيرة إلى هذا وروى قصة فقال: «مررت يوماً ببعض أزقة دمشق، فرأيت مملوكاً صغيراً قد سقطت من يده صحفة من الفخار الصيني، وهو يسمونها الصحن، فتكسرت واجتمع عليه الناس، فقال بعضهم: أجمع شقفها وأحملها معك لصاحب الأواني، فجمعوها وذهب الرجل معه إليه فأراه إياها، فدفع له ما اشتري به مثل ذلك الصحن، وهذا من أحسن الأعمال. فإن سيد الغلام لا بد أن يضرره على كسر الصحن أو ينهره وهو أيضاً ينكسر قلبه ويتغير لأجل ذلك»^(١٢١).

لهذا نص المشروع على حق كل إنسان على مجتمعه ودولته في الضمان

(١١٨) أنسنت القوم : أصابتهم السنة أي اجديداً (اللسان سنا).

(١١٩) انظر التكافل الاجتماعي المرجع السابق .

(١٢٠) أخرجه مسلم في كتاب الوصية عن ابن عمر .

(١٢١) انظر عبد القادر الخطيب (نهضة الأوقاف الإسلامية بدولة سوريا) ص ٤ بيروت ١٩٣١ .

الإجتماعي على اختلاف أنواعه ، ليتمكن من أن يعيش عيشة كريمة فيما يتعلق بغذياته وكسائه وسكنه وعلاجه وتعليمه .

٧— حقوق الكسب والانتفاع والملكية الأدبية

قهيد

الكسب لغة : الربح والجني ، واصطلاحاً تحصيل المال ، وطرق كسب المال متعددة ، فيها الطيب الحلال ، وفيها الحبیث الحرام ، أما الطيب الحلال فهو في الإسلام مقررون بالعبادة في الشواب عليها والثناء على فضلها ، كما هو مضمون أحاديث عديدة رويت عن النبي عليه الصلاة والسلام . كما أن كسب المال الحلال حق طبيعي للإنسان لا مراء فيه كي يستطيع أن يعيش حياة كريمة ، غير أن الإسلام ارتقى بهذا الحق فجعله من واجبات المسلم ، فقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : « طلب الحلال واجب على كل مسلم »^(١٢٢) والواجب ديانة ما يُثاب الإنسان على فعله ويُأثم على تركه ، أما منع إنسان من الكسب الحلال فهو افتئات على حق طبيعي له ، لهذا اهتم العلماء ورجال القانون المحدثون بحماية هذا الحق ونصوا على وجوبه على الدولة ، وفي تقنينا لحقوق الإنسان في الإسلام فضلنا بمحاربة هؤلاء المحدثين ونظرنا إلى واجب من واجبات المسلم من ناحيته السلبية كحق طبيعي له لا تجوز مضايقته فيه أو حرمانه منه .

المادة السادسة عشرة

لكل إنسان الحق في الكسب المشروع ، على ألا يحتكر ولا يغش ولا يضر بفرد أو جماعة .

(١٦) جمع الرسول الأعظم ﷺ في أحاديثه الثلاثة التالية :
قال : « أطيب الكسب عمل الرجل بيده »^(١٢٣) . و « اطلبوا السرزق في خبابا

(١٢٢) أخرجه الدبلمي في مستند الفردوس عن أنس .

(١٢٣) أخرجه أحمد في مستنه عن رافع بن خديج / .

الأرض »^(١٢٤). و « إن الله يحب العبد المؤمن المحترف »^(١٢٥). إن جميع طرق كسب المال ، التي يحدثنا عنها علماء الاقتصاد لا بد أن تكون إما عمل يد ، أو تجارة ، أو زراعة ، أو تعدين ، أو احتراف مهنة ، فإذا كان الإنسان يعمل في أحدها وتقوى الله نصب عينيه كان كسبه حلالاً طيباً ، أو بتعبير قانوني كان (مشروعأً) أما إن كان الكسب بغير تقوى الله كان هذا الكسب محل شك في حله ، وقد يزداد الشك حتى يغدو الكسب خبيثاً بين الحمرة أو بتعبير آخر كان (محراً) .

ولكي يكون كسب الإنسان حلالاً طيباً أو مشروعأً عليه أن يتجمل بمحارم الأخلاق وتحلى بالأداب الإسلامية التي حضّ النبي ﷺ عليها ، وفي طليعتها اجتناب الأمور الثلاثة التالية :

١ — عدم احتكار ما يحتاج إليه الناس لقول النبي عليه الصلاة والسلام : « لا يحتكر إلا خاطئ »^(١٢٦). هذا ولو لي الأمر أكراه المحتكر على بيع ما عنده بقيمة المثل إن كان الناس في ضرورة إليه^(١٢٧) .

٢ — البعد عن الغش في معاملاته لقول النبي ﷺ : « ليس منا من غش »^(١٢٨) .

٣ — اجتناب الأضرار بفرد أو جماعة لقول النبي عليه الصلاة والسلام : « من ضار أضر الله به »^(١٢٩) و قوله عليه السلام : « لا ضرر ولا ضرار »^(١٣٠) .

(١٢٤) أخرجه الطبراني في الكبير والبيهقي في شعب الإيمان عن عائشة .

(١٢٥) أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر .

(١٢٦) رواه مسلم في صحيحه عن عمر بن عبد الله .

(١٢٧) انظر ابن قيم الجوزية (الطرق المحكمة) ص ٢٢٢ القاهرة ١٣٣٧ .

(١٢٨) أخرجه أحمد في مسنده عن أبي هريرة .

(١٢٩) أخرجه أحمد في مسنده عن أبي حرمدة .

(١٣٠) أخرجه أحمد في مسنده عن ابن عباس .

المادة السابعة عشرة

- أ — لكل إنسان الحق في الانتفاع من ثمرات الإنتاج الإنساني في ميادين العلم النظرية والتطبيقية .**
- ب — ولكل إنسان الحق في الانتفاع بثمرات إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني على ألا ينافي هذا الإنتاج مبادئ الشريعة وقيم الأخلاق .**
- ج — على الدولة حماية هذه الحقوق .**

(١٧) **أ — تتضمن هذه الفقرة ما يفيد بأن التقدم الحضاري العالمي في مختلف ميادين العلم سواء أكانت نظرية أو تطبيقية ، إنما هي ملك للبشرية قاطبة وهذا يكون أي إنتاج أو اختراع في الميادين المذكورة بما يتضمن ذلك من مبتكرات وألات وأدوات مشاعاً بين الناس ، لا يملك فرد أو أي جماعة أو هيئة أو دولة منع الغير من الإفادة مما ذكر ، ضمن حدود الشريعة ، وما قد تنص عليه الاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الأدبية .**

(١٧) **ب — تؤكد هذه الفقرة أن كل إنسان له إنتاج علمي أو أدبي أو فني أو اختراع أو ابتكار ، فحقه في الانتفاع بثمرات إنتاجه هذا مصون ولا يمكن معارضته فيه مادام لا يتنافى ومبادئ الشريعة والقيم الأخلاقية .**

(١٧) **ج — تقضي هذه الفقرة بأن جميع الحقوق الملموسة إليها في الفقرتين السابقتين ، إنما يقع عبء حمايتها ورعايتها على الدولة بما تملكه من سلطات تشريعية قضائية وإدارية وتنفيذية .**

٨ — حقوق التقاضي

تمهيد

العدالة في الإسلام : تعتبر العدالة في الإسلام من أهم مبادئه الأساسية وعلى دعائهما تقوم العلاقات بين الدولة والأفراد ، كما تقوم عليها جميع الروابط فيما بين هؤلاء ، لأن الناس ، في نظر الإسلام ، متساوون وهم كأسنان المشط ، على حد ما وصفهم به الرسول الأعظم ﷺ ، ولأن الظلم ، الذي يكرهه الله سبحانه وتعالى ، واجب الرفع من بينهم ولو كان صادراً عنمن يلي أمرهم ، ومن المقرر في فقه الشريعة أن الولاة يقتضى منهم مثل بقية الأفراد ، كما تُقام عليهم الحدود ، إن فعلوا ما يوجب ذلك . ومن مقتضى العدالة ، التي يوجبها الإسلام ، الحكم بين الناس بالحق ، وقد أمر الله سبحانه وتعالى به بقوله : ﴿يَا ذَاوْدِنَا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ (١٣١) كما وجه الخطاب إلى المؤمنين قائلاً : ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعُدْلِ﴾ (١٣٢) محدداً إياهم من أي انحراف عن العدل بقوله : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ لَا تَعْدِلُوا اَعْدَلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوِيَّةِ﴾ (١٣٣) .

وإذا كان حق كل إنسان في مراجعة المحاكم قد أصبح في العصر الحديث ، مكتفولاً بنصوص وردت في أغلب دساتير العالم وفي شرعة حقوق الإنسان ، فليس بدعاً من القول التأكيد على أن حق طلب النصفة في النظام الإسلامي ، لم يكن مكتفولاً بنصوص القرآن الكريم مدعوماً بالسنة النبوية فحسب ، بل إن في سيرة الخلفاء الراشدين ومن والاهم ، من الواقع ما يثبت أن الحق المذكور كان محمياً بالسلوك الشخصي للخلفاء أنفسهم وجدهم في تمكين الناس من ممارسته وعزمهم على عما لهم

(١٣١) صاد ٣٨ : ٢٦ .

(١٣٢) النساء ٤ : ٥٨ .

(١٣٣) المائدة ٥ : ٨ .

في تسهيله للمظلومين . فالخلفية الأول أبو بكر استهل ولaitه بقوله : « الضعيف فيكم قويٌّ عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله »^(١٣٤) وعمر بن الخطاب يخطب الناس فيقول لهم : « ألا إني والله ما أرسل عمالي إليكم ليضرروا أبشاركم ، ولا ليأخذوا أموالكم ، ولكن أرسلهم إليكم ليعلمونكم دينكم وستكم ، فمن فعل به سوى ذلك ، فليرفعه إلى فوالذي نفسي بيده لأقصنه منه »^(١٣٥) وكان ابن الخطاب لم يكتف بهذا ومحاسبة عمرو بن العاص أحد كبار عماله على كلمة (يا منافق) قالها لرجل شكا له وهو يقول : « يا أمير المؤمنين إن عمروأ نفقي . لا والله ما نافت منذ أسلمت » فقد كان يبكي ويقول : « لو مات جدي بطف الفرات ، لخشيت أن يحاسب الله به عمر »^(١٣٦)

المادة الثامنة عشرة

- أ— حق اللجوء إلى القضاء مكفول للجميع .
- ب— الناس سواسية أمام الشرع ، يستوي في ذلك الحاكم والمحكوم .

(١٨) أ— القضاء عمل تمارسه الدولة .

تحصر الدولة في العصر الحاضر بنفسها حق القضاء بين الناس ، فهي لا تسمح لأي فرد أن يقضي لنفسه بحقه ، وتنبع أيُّ فرد تحت طائلة العقوبة ، بأن يلجأ للقوة لأنَّه حقه من آخر ، وهي توجب على الناس كافة أن يعودوا إليها طلباً للقضاء في منازعاتهم وحماية حقوقهم من الاعتداء عليها ، فالعدالة اليوم عمل عام تمارسه الدولة على خطوتين متتابعتين الأولى خطوة (القضاء) في بيان الحق وصاحبها ، والثانية خطوة (التنفيذ) لحكم القضاء جبراً عند الاقتضاء ، وهذه العدالة التي تمارسها الدولة تسمى

(١٣٤) تاريخ الطبرى ج ٣ ص ٢١٠ القاهرة ١٩٦٢ .

(١٣٥) ابن الجوزي سيرة عمر بن الخطاب ص ٨٢ المرجع السابق ذكره .

(١٣٦) المرجع السابق ص ١٤٠ وعدنان الخطيب (تاريخ القضاء الإداري) ص ٣٥ القاهرة ١٩٧٥ .

العدالة العامة ، تميّزاً لها عن العدالة الخاصة التي تعبّر عن اقتضاء الفرد حقه بيده والتي كانت معروفة على صور متنوعة في العصور القديمة .

على أن الدولة في العصر الحاضر ، لا تتحكر القضاء في المنازعات بين الناس احتكاراً تاماً ، فهي تقبل في بعض المنازعات التحكيم مساعداً لقضاءها في الوصول إلى العدالة أو التسوية بين الخصوم ، والقانون يتولى اليوم تنظيم التحكيم وبيان الحالات المقبول فيها وحدوده والإجراءات المتبعة فيه^(١٣٧) .

السلطنة القضائية في الدولة : تعهد الدولة بمهمة القضاء بين الناس إلى هيئات و المجالس ومحاكم تقوم ضمن الحدود التي ترسمها القوانين ، بفض المنازعات بين الناس ، وتطبيق الأحكام القانونية والشراف على تنفيذ هذه الأحكام ، وُسمّى مجموعة هذه الهيئات والمجالس بالسلطة القضائية .

والسلطة القضائية وهي إحدى سلطات الدولة الحديثة ، تُعتبر رمزاً للعدالة ، لهذا فالدول تباري في تنظيمها وتوفير الاحترام والاجلال الممكن لها ولرجاهما .

القضاء مباح لجميع الناس : إن من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدساتير في العصر الحاضر ، حق كل شخص في حماية الدولة له ولحقوقه ، لذلك وجب أن يكون التقاضي مباحاً لكل الناس .

دفع الرسوم لا يؤثر على إباحة التقاضي : يرى بعض العلماء وال فلاسفه بأن اباحة التقاضي للناس صيانة لحقوقهم تقتصي بالضرورة تعفف الدولة عنأخذ أية رسوم عند مراجعة القضاء ، ويُطلق على هذا الرأي مبدأ مجانية القضاء .

وتخالف الدول في مدى أخذها بهذا المبدأ ، وهي في الغالب لا تأخذ به كقاعدة عامة وإنما تفرض على التقاضي رسوماً محددة يدفعها ابتداء كل من يلجأ أولاً إلى القضاء من الخصوم ويحكم بها أخيراً على من يخسر الدعوى .

(١٣٧) عدنان الخطيب : الوجيز في أصول المحاكمات ج ١ ص ٤٨ دمشق ١٩٥٨ .

ويدافع عن اقرار مبدأ دفع الرسوم بأن في المجانية ارهاق لميزانية الدولة ، وتشجيع للناس على كثرة مراجعة المحاكم ، وبأن في نظام المعونة القضائية التي تمنح للفقراء ما يبرر دفع الرسوم من أجل التقاضي .

(١٨) ب—الناس سواسية أمام القضاء .

الناس في دولة الإسلام سواسية كأسنان المشط الواحد ، كما عبر عن ذلك الرسول الأعظم عليه السلام^(١٣٨) ، فهم متساوون في الحقوق ، متساوون في الواجبات ، متساوون في التبعات ، وقد طبق هذا المبدأ في أحكام الشريعة الإسلامية تطبيقاً واسعاً فلم يفرق في نصوصها بين الرؤساء والرؤوسيين في شيء ، ولا بين أفراد وأفراد من الناس .

على أن مبدأ المساواة هذا ، لم يمنع من وجود بعض الاستثناءات ، دعت إليها طبيعة النظام الإسلامي من جهة ، واختلاف نظريات الفقهاء المسلمين في مدى تطبيق القانون الجزائي من جهة أخرى ، فالفقهاء المسلمين لم يختلفوا ، مثلاً ، فيما يتعلق بمساواة الولاة والحكام والسلطانين بالأفراد العاديين ، ولكنهم اختلفوا في الإمام الذي ليس فوقه إمام ، إذ قال بعضهم إن الحدود لا تُقام عليه . ولا يؤخذ إلا ما فيه القصاص والمال^(١٣٩) . وفي الدول الحديثة تنظم القوانين أصول محاكمة الرؤساء والوزراء هذا كله إلى جانب كون جرائم التعذير ، كما هو متفق عليه بين جمهرة الفقهاء المسلمين يعود إلىولي الأمر حق تعينها وتقدير عقوباتها والعفو عنها ، ضمن المبادئ العامة للشريعة ومقتضيات المصلحة العامة .

من روائع التطبيقات الفعلية لمبدأ (الناس سواسية لا فرق بين الحكم والمحكوم) في الشريعة الإسلامية القصستان التاليتان :

(١٣٨) أخرج الديلمي عن سهل بن سعد حديثاً نص (الناس كأسنان المشط) وعن أنس حديثاً بنص (الناس مستورون كأسنان المشط ليس لأحد على أحد فضل إلا بتقوى الله) انظر كشف الخفاء للعجلوني ج ٢ ص ٢٢٧ ط ٢ ١٣٥٢ .

(١٣٩) صاحب هذا الرأي هو الإمام أبو حنيفة وتنصيل أصحابه مرجعها كتب الفقه انظر أيضاً عدنان الخطيب في الوجيز في شرح المبادئ العامة في قانون العقوبات ج ١ ص ٢٠٦ دمشق ١٩٥٥ .

١—قصة عمر بن الخطاب مع جبلة بن الأبيهم ملك غسان، فإنه لما اعتنق الإسلام ووفد على عمر بن الخطاب بأبيه الملك وحاشيته فتلقاءه عمر بالترحيب والتكريم، وحدث بينما كان جبلة يطوف يوماً بالكعبة أن وطئ أعرابي منبني فرارة إزاره، فما كان من جبلة إلا أن ضرب الفزاري على وجهه فشكاه الأعرابي إلى أمير المؤمنين فاستدعى عمر جبلة وقال له: إما أن ترضيه وإما أن يضررك كما ضربته، فذكر ذلك على جبلة وقال: ألا تفرقون بين الملك والسوق، قال عمر: لا فقد جمع بينكمما الإسلام، فاستمهله إلى الغد ثم أخذ قومه ولحق بالروم^(١٤٠).

٢—القصة التي نقلها صاحب (حسن المعاشرة) عن أنس قال: أتى رجل من أهل مصر إلى عمر بن الخطاب، فقال: يا أمير المؤمنين عائز بك من الظلم، قال: عذت معاذًا. قال: سابقت ابن عمرو بن العاص (والي مصر) فسبقته فجعل يضربني بالسوط ويقول: أنا ابن الأكرمين، فكتب عمر إلى عمرو يأمره بالقدوم عليه ويقدم بابنه عليه فقدم. فقال عمر: أين المصري؟ خذ السوط فاضرب ابن الأكرمين. فجعل يضره وعمر يقول: اضرب. ثم قال للمصري: ضعه على صلعة عمرو. قال: يا أمير المؤمنين، إنما ابنه الذي ضربني وقد اشتفيت منه. فقال عمر لعمرو: مذ كم تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراً! قال: يا أمير المؤمنين: لم أعلم ولم يأتني المصري^(١٤١).

المادة التاسعة عشرة

الأصل في الإنسان البراءة؛
والتهم بريء حتى ثبتت إدانته بمحاكمة عادلة توافر له فيها كل ضمانات
الدفاع؛
والشبهة تفسّر لصالحه.

(١٩) أ—يأخذ كثير من الحكام، وبخاصة في الدول المتختلفة، شعورهم بالشدة والعسف، ارهاباً يدعم سلطانهم ويثبت عروشهم، كما جرى زيانة أولئك الحكام على حبّ انتزاع الاعتراف من خصومهم بأعمال قد يكونون أبرياء من اقتصافها، انتزاعاً

(١٤٠) انظر رفيق العظم: أشهر مشاهير الإسلام ص ٣٧٦ ط ٢ القاهرة ١٩٧٢.

(١٤١) المرجع السابق ص ٢٧٧.

يتعلّقون به أسيادهم ويستخدمونه وسيلة للتنكيل بهؤلاء الخصوم. وكثيراً ما استخدمت الاعترافات المتنزعّة انتزاعاً سندًا لأحكام جائرة بمقولة: «إن الاعتراف سيد البينات»^(١٤٢).

لقد قضت أحكام الشريعة الإسلامية بأن الاعتراف المتنزع بالاكراه لا قيمة له لقول النبي عليه الصلاة والسلام: «رُفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه»^(١٤٣). وللفقهاء المسلمين بحوث جيدة في الاقرء الملجئ إلى اعتراف لا يعتد به لاصدار حكم أو توقع عقاب، فهو لغو من القول لا قيمة له إذا لم تدعمه أدلة أخرى، وبحوثهم تدور حول تعريف الاقرء وأنواعه وشروطه وحكمه.

إن تعريف الاقرء الذي يعنيها هنا هو: كل إينداء بفعل أو قول أو بحمل المكره على رؤية أو سماع ما يؤذى أو يورث الهلع، وكل وعيد بعمل ذلك، صادر عن شخص قادر عليه، سواء كان موجهاً إلى شخص من يراد انتزاع الاعتراف منه، أم كان موجهاً إلى غيره قريباً منه أو غريباً عنه^(١٤٤).

إن مقوله: (المتهم بريء حتى تثبت ادانته) لا تعرفها أحكام الشريعة الإسلامية كما عرفت مقوله: (الأصل براءة الذمة)^(١٤٥) غير أن الشريعة تقرّ عدم الاعتداد بالاعتراف المتنزع بشكل من أشكال الاقرء الملجئ، مما يجعل مآل المقوله سليماً يقره الإسلام لذلك أخذ بها، وجعلت أصلاً في مشروع حقوق الإنسان في الإسلام.

وحرص المشروع على النص على أن (الشّبهة تفسر لصالح المتّهم) سندًا إلى قول النبي ﷺ: «ادرأوا الحدود بالشبهات»^(١٤٦) والشّبهة تكون كلما كان ثبوت التّهمة لا يتم إلا بأدلة غير مقطوع في ثبوتها.

(١٤٢) انظر حول قيمة الاعتراف في القوانين المعاصرة الدكتور عبد الوهاب حومد (أصول المحاكمات الجزائية) ص ٥٦٩ دمشق ١٩٨٧.

(١٤٣) أخرجه ابن ماجه والبيهقي عن ابن عباس .

(١٤٤) انظر تفصيلاً أوف في أحد كتابي عبد القادر عودة (التشريع الجنائي الإسلامي) ج ١ ص ٥٦٣ السابق ذكره أو عدنان الخطيب (الوجيز في شرح المبادئ العامة في قانون العقوبات مقارناً بالشريعة الإسلامية والمصادر المذكورة فيها).

(١٤٥) انظر المادة الثامنة من مجلة الأحكام العدلية العثمانية وشرحها .

(١٤٦) رواه ابن عدي في الكامل عن ابن عباس .

المادة العشرون

أ— مسؤولية الإنسان عن أفعاله في أساسها شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .

ب— لا يجوز ، بغير موجب شرعي ، القبض على إنسان أو تقييد حريته أو نفيه أو تعريضه للتعذيب البدني أو النفسي ، أو لأي معاملة منافية للكرامة الإنسانية . وكل تدبير أو نص يحيى ذلك يعد هدراً للحق الإنساني ومنافيًّا للشرع الإلهي .

(٢٠) أ— شخصية المسؤولية الجزئية في الشريعة الإسلامية

من أهم المبادئ التي جاء بها الإسلام ، منذ أربعة عشر قرناً ، شخصية المسؤولية الجزئية ، فلا يُسأل عن جرم إلا فاعله ، ولا يؤاخذ أمرؤ بجريمة غيره ، وهذا المبدأ الهام يستند إلى قول الله تعالى : ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرٌ وِزْرًا أَخْرَى..﴾^(١٤٧) وفي حديث الرسول عليه السلام : « لا يؤخذ الرجل بجريمة أبيه ولا بجريمة أخيه »^(١٤٨) ، وفيه أيضاً قوله عليه السلام لأبي رمثة وابنه : « إنه لا يجني عليك ولا تجني عليه »^(١٤٩) .

فكرة المسؤولية الجزئية عند الفقهاء المسلمين

من دراسة مبادئ الشريعة الإسلامية وتتبع مختلف الأبحاث الفقهية التي تدور حول المسؤولية الجزئية ، أي مسؤولية الإنسان عن أفعاله ، نستطيع أن نستنتج بأن هذه المسؤولية ضرورة اجتماعية^(١٥٠) تقضي بها الرغبة في الحفاظ على كيان الجماعة واستباب أمنها وحماية نظامها من كل تهديد أو افساد وذلك بازالة العقوبة الالزمة من يقترف أي جريمة تهدد أمن الجماعة أو تفسد النظام في المجتمع ، ولما كانت كل ضرورة تقدر بقدرتها ، فعقوبة من يقترف جريمة يجب أن تتناسب مع ما أحدث في المجتمع من أثر .

(١٤٧) فاطر ٣٥ : ١٨ .

(١٤٨) انظر عبد القادر عودة : التشريع الجنائي الإسلامي ج ١ ص ٣٩٤ السابق ذكره .

(١٤٩) أخرجه أحمد في مسنده عن أبي رمثة .

(١٥٠) انظر عبد القادر عودة : التشريع الجنائي الإسلامي ج ١ ص ٣٨٩ .

ولهذا فالعقوبة قد تكون خفيفة وقد تصل إلى حد استئصال المجرم بقتله أو بحبسه حتى يموت .

ولكن على من تقع المسؤولية الجزائية؟ يتفق الفقهاء على أن أهلية تحمل المسؤولية الجزائية إنما تقع على (المكلف) والمكلف في عرفهم هو الإنسان الذي يوجه إليه الأمر والنبي ، على أن للتکلیف شروطاً ، خير ما نتشهد به عليها ، من أقوال الفقهاء ، قول الفقيه الأصولي أبي الحسن الأمدي^(١٥١) التالي : « اتفق الفقهاء على أن شرط المكلف أن يكون عاقلاً فاهماً للتکلیف ، لأن التکلیف خطاب ، وخطاب من لاعقل له ولا فهم محال ، كالجماد والبهيمة » .

ومن وجد له أصل الفهم لأصل الخطاب ، دون تفاصيله من كونه أمراً أو نهياً ، ومقتضياً للثواب والعقاب ، ومن كون الأمر به هو الله تعالى وأنه واجب الطاعة ، وكون المأمور به على صفة كذا وكذا كالمجنون ، والصبي الذي لا يميز ، فهو بالنظر إلى فهم التفاصيل ، كالجماد والبهيمة بالنظر إلى فهم أصل الخطاب ، ويتعذر تكليفه أيضاً ، إلا على رأي من يجوز التکلیف بما لا يُطاق ، لأن المقصود من التکلیف كما يتوقف على فهم أصل الخطاب فهو متوقف على فهم تفاصيله . وأما الصبي المميز ، وإن كان يفهم ما لا يفهمه غير المميز ، غير أنه أيضاً غير فاهم على الكمال ما يعرفه كامل العقل من وجود الله تعالى ، وكونه متكلماً مخاطباً بالعبادة ومن وجود الرسول الصادق المبلغ عن الله تعالى ، وغير ذلك مما يتوقف عليه مقصود التکلیف . فنسبته إلى غير المميز ، كنسبة غير المميز إلى البهيمة فيما يتعلق بفوائد شرط التکلیف ، وإن كان مقارباً لحالة البلوغ ، بحيث لم يبق بينه وبين البلوغ سوى لحظة واحدة فإنه وإن كان فهمه كفهمه الموجب للتکلیف بعد لحظة ، غير أنه لما كان العقل والفهم فيه خفياً ، وظهوره فيه على التدرج ، ولم يكن له ضابط يُعرف به ، جعل له الشارع ضابطاً ، وهو البلوغ ، وحطّ عنه التکلیف قبله تخفيفاً عليه . ودليله قوله عليه السلام : (رفع القلم عن ثلاثة : عن

(١٥١) هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغليبي الفقيه الأصولي الملقب سيف الدين الأمدين أحد أذكياء العالم ، ولد في مدينة آمد في ديار بكر سنة ٥٥١ هـ وتوفي في دمشق سنة ٦٣١ هـ عن نحو من عشرين مؤلفاً كلها منقحة حسنة — انظر وفيات الأعيان لابن خلkan ، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي .

المجنون ، المغلوب على عقله حتى ييرأ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يختلم)^(١٥٢) .

مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في الشريعة الإسلامية

يقسم الفقهاء الأحكام الشرعية ، أي النصوص القانونية إلى نوعين :

أولاً — أحكام تكليفية : وهي ما اقتضت طلب فعل من المكلف أو كفه عن فعل ، أو تخفيه بين فعل والكف عنه)^(١٥٣) وتشتمل هذه الأحكام (تكليفية) لأنها تتضمن الزام المكلف اتيان فعل ، مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِالْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾)^(١٥٤) أو الزامه الكف عن فعل كما في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾)^(١٥٥) أو تخمير المكلف في اتيان الفعل أو الكف عنه ، مثل قوله تعالى : ﴿وَإِذَا حَلَّتُمْ فَاصْنُطُادُوا﴾)^(١٥٦) .

ثانياً — أحكام وضعية : وهي ما اقتضت جعل شيء سبباً لشيء آخر ، أو شرطاً له ، أو مانعاً منه ، وتشتمل هذه الأحكام (وضعية) لأنها وضعت أساساً لمسبيات ، كما في قوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقةُ فَاقْطَعُوْا أَيْدِيهِمَا﴾)^(١٥٧) ، أو وضعت شروطاً لشروطات ، كما في قوله تعالى : ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأُرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوْا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾)^(١٥٨) . أو وضعت موانع من أحكام ملزمة ، كما في قول الرسول عليه السلام : « لا قطع في ثمر ولا كثر »)^(١٥٩) .

(١٥٢) أخرجه أحمد في مسنده عن علي وعمر .

(١٥٣) انظر الأحكام في أصول الأحكام للأمدي ج ١ ص ١٣٥ وما بعدها المستصنفي للغزالى ج ١ ص ٦٥ وما بعدها — أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ٧٤ — التشريع الجنائى الإسلامي لعودة ج ١ ص ١٣ ظ وما بعدها .

(١٥٤) سورة النساء ٤ : ٥٨ .

(١٥٥) سورة الأسراء ١٧ : ٣٣ .

(١٥٦) سورة المائدah ٥ : ٢ .

(١٥٧) سورة المائدah ٥ : ٣٨ .

(١٥٨) سورة التور ٢٤ : ١٣ .

(١٥٩) أخرجه أحمد في مسنده وغيره عن رافع بن خديج ، والكثير بفتحتين أو بسكون الثاء جمار التخل أو طلعة .

القواعد الأصولية من الوجهة الجزائية

يمكن القول أن قاعدة (قانونية الجرائم والعقوبات) قد عرّفها الفقهاء المسلمين بعد أن قسموا الأحكام الشرعية إلى أحكام تكليفية وأحكام وضعية ، ولهذا وضعوا قواعد أساسية هامة في (علم الأصول) أهمها ، من الناحية الجزائية القاعدتان التاليتان :

القاعدة الأولى : (لا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود النص) أي أن أفعال المكلف المسؤول لا يمكن وصفها بأنها محمرة ما لم يرد نص تحريمه ، ولا حرج على المكلف أن يفعلها أو يتركها حتى يرد نص على تحريمه .

القاعدة الثانية : (الأصل في الأشياء الإباحة) ، أي أن كل فعل أو ترك لفعل مباح أصلاً ، وما لم يرد نص بتحريمه فلا مسؤولية على فاعله أو تاركه .

وهاتان القاعدتان (١٦٠) تؤديان معنى واحداً هو أنه لا يمكن اعتبار فعل أو امتناع عن فعل جريمة إلا بنص صريح يحرم الفعل أو الامتناع عنه ، فإذا لم يرد نص يحرم الفعل أو الترك ، فلا مسؤولية ولا عقاب على فاعل أو ممتنع . ولما كانت الأفعال المحمرة لا تعتبر جريمة في الشريعة بتحريمه وإلغا بتصريح عقوبة عليها ، سواء كانت العقوبة حداً أو تعزيراً ، فإن المعنى الذي يستخلص من كل هذا ، هو أن قواعد الشريعة الإسلامية تقضي بأن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص (١٦١) .

مصادر القاعدتين الأصوليتين

هاتان القاعدتان اللتان تقطعن بـأن : (لا جريمة ولا عقوبة بلا نص) في الشريعة

(١٦٠) القاعدة الأخيرة يأخذ بها أكثر الحنفية والشافعية ، والقاعدة الأولى يقول بها غيرهم وهم الذين يرون أن الإباحة تستدعي مبيحاً ، والمبيح هو الله تعالى إذا خير بين الفعل وتركه بخطابه ، فإذا لم يكن خطاب لم يكن تخيراً ولا إباحة فالأفعال عند هؤلاء لا محظورة ولا مباحة ، ولا حرج في اتياها أو تركها حتى ينص على حظرها أو إباحتها .

وهناك فريق يأخذ بالقاعدة الثانية على أساس أن معنى الإباحة هو أن لا حرج في اتيا الفعل ، وقد كان هذا الخلاف سبباً في وضع هاتين القاعدتين الأصوليتين ومن شاء المزيد من البحث فلم يرجع إلى الأحكام في أصول الأحكام للأمدي ج ١ ص ١٣٠ وما بعدها وإلى المستصنفي للغزالى ج ١ ص ٦٣ وما بعدها ، وإلى فواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت لابن عبد الشكور ج ١ ص ٤٩ ، وإلى الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ج ١ ص ٥٢ وما بعدها — وانظر عودة ج ١ ص ١١٦ .

الإسلامية لا تستندان إلى العقل والمنطق اللذين تأمر بهما الشريعة، ولا إلى مبادئ العدالة والإحسان التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية فحسب، إنما تستندان إلى نصوص خاصة صريحة، منها قول الله تعالى : ﴿ .. وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ يَبْعَثَ رَسُولًا ﴾^(١٦٢) وقتوله عز من قائل : ﴿ .. وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرْبَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ إِلَيْهَا رَسُولًا يَتَلَوُ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا .. ﴾^(١٦٣) . قوله جل وعلا : ﴿ .. لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ .. ﴾^(١٦٤) .

فهذه النصوص قاطعة في أن لا جريمة إلا بعد بيان ، ولا عقوبة إلا بعد انذار ، وهي نصوص قرآنية مدونة ، جاء بها الإسلام منذ ثلاثة عشر قرناً ، وعرفها العالم الحديث مدونة كنتيجة من نتائج الثورة الفرنسية التي اندلعت في أواخر القرن الثامن عشر^(١٦٥) .

(٢٠) بــ ضمان كرامة الإنسان .

إن الدول الحديثة التي يسود فيها القانون ، يكون القضاء فيها مكفولاً لجميع الناس ، وإذا أُتهم إنسان بجريمة ما يُعد بريئاً إلى أن يثبت اقترافه لها بعد محاكمة عادلة تتوافر له فيها كل الضمانات للدفاع عن نفسه ، ففي مثل هذه الدول التي تكفل القوانين فيها لكل إنسان حريته ، لا يستطيع أحد أن يقبض على إنسان أو يقييد حريته أو يبعده عن محل إقامته إلا ضمن حدود القوانين التي تسود تلك الدولة ، كما لا يمكن أن يتعرض إنسان فيها لأي تعذيب من أي نوع كان ، أو يلقى من أي فرد أو هيئة معاملة منافية لكرامته كإنسان .

إن الفقرة (ب) من المادة العشرين من مشروع حقوق الإنسان في الإسلام ، تنص على أن كل نص أو تدبير يتم بمقتضاه في أي دولة عمل من الأعمال السابق

(١٦١) انظر كتاب عودة ج ١ ص ١١٦ .

(١٦٢) سورة الإسراء ١٧ : ١٥ .

(١٦٣) سورة القصص ٢٨ : ٥٩ .

(١٦٤) سورة النساء ٤ : ١٦٥ .

(١٦٥) انظر تاريخ إعلان حقوق الإنسان تأليف ألبير بايه ترجمة محمد مندور القاهرة ١٩٥٠ .

تعدادها خارجاً عن الحدود التي تنص القوانين عليها ، أو يتم فيها أي نوع من أنواع التعذيب أو المعاملة المنافية لكرامة الإنسان يكون نصاً أو تدبيراً يهدى حقاً وينافي الشرع الإلهي ولا تقره مبادئ الإسلام .

المادة الحادية والعشرون

أ—لكل إنسان الحق في الاعتراف له بشخصيته الشرعية من حيث أهليته للالزام والالتزام .

ب—لكل إنسان حقه في الاستقلال بحياته الخاصة في سكنه وأسرته وما له واتصالاته الإجتماعية ، ولا يجوز التجسس عليه أو الاساءة إلى سمعته ، ويجب على الدولة حمايته من كل تدخل تعسفي .

(٢١) أ—الشخصية كلمة محدثة لما يميز إنساناً بعينه عن بقية الناس ، وشخصية أي إنسان — كما يقول علماء القانون المحدثون — تبدأ بتمام ولادته حياً ولا تنتهي إلا بموته ، على أنه قد يكتسب حقوقاً وهو جنين في بطن أمه كما أن حقوقاً أخرى قد تنشأ بموته ، وتتكلف ببيان أحكام الشخصية القانونية للإنسان النصوص دينية كانت أم وضعية .

ومقصود من الشخصية الشرعية الواردة في هذه الفقرة الأهلية المدنية للإلزام والالتزام ، أو أهلية الوجوب والأداء كما يعبر عنها الفقهاء ، وتكون أهلية الإنسان كاملة منذ بلوغه سن الرشد متمتعاً بتمام قواه العقلية وتبقي له كذلك إلى أن يتوفى ، وتشكل ببيان شروط الأهلية وأحكامها المختلفة وما يطرأ عليها من قيود الأحكام الشرعية أو النصوص القانونية .

(٢١) ب—مقتضى هذه الفقرة بأن الإنسان وقد ولد حراً فهو يملك إرادته الحرة بالاستقلال بحياته الخاصة ، كما يملك الحقوق التالية :

١—حقه في أن يكون أسرة خاصة به .

٢ — حقه في مسكن يختص به دون سواه.

٣ — حقه في التصرف بحسبه الحال.

٤ — حقه في الاتصال بن شاء والامتناع عن الاتصال بن لا يرغب الاتصال
به.

ويجب أن يكون المجتمع بهذه الحقوق والإنسان واثق من أن أحداً، فرداً عادياً كان
أو موظفاً لا يتتجسس عليه أو يراقبه أو يسيء إلى سمعته أو يؤذي مكانته في قومه.

وقد أوجبت الفقرة نفسها على الدولة حماية حقوق الإنسان الملمع إليها، وحماية
شخصه من أي تدخل غير مشروع في حياته الخاصة يقوم به فرد أو هيئة.

٩ — حق التنقل واللجوء

شبّ الإنسان في حياته البدائية، فرداً من عشيرة دأبها التنقل من أرض إلى أرض ومن مكان إلى آخر، طلباً للماء والكلأ، فاعتاد كثرة التنقل ثم استمرأه في سبيل العيش وسعيّاً وراء الرزق.

ولما جاء الإسلام نزل قول الله عزّ وجلّ: ﴿فُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقُ...﴾^(١٦٦) يدعو الإنسان فيه إلى التنقل في سبيل الإيمان بعظمة الخالق، ثم نزل قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا...﴾^(١٦٧) بصيغة الاستفهام داعياً البشر إلى التنقل في البلاد ليزدادوا إيماناً بالله واعتباراً بالأقوام التي كفرت فأبادها الله سبحانه.

فإنسان إذن نشأ على حب التنقل طلباً للرزق، ثم ثُدِّب له التنقل ديانة للتفكير في خلق الله والاعتبار بمن غيره، وأخيراً أحّبَّ الإنسان التنقل والأسفار للممتعة والرياضية حاسباً التنقل من أهم حقوقه الطبيعية وأوضح مظاهر حريته، وهو يجد أن حرمانه منه أو تحديده له أو تقييده به، أكبر إفتئات على حقّه هذا.

والعالم المتmodern اليوم يقرّ للإنسان الحق المذكور وهو يعترف به في المواثيق الدولية التي ارتضاها، وبهذا أخذ المشروع الإسلامي.

إن سعة الأرض واختلاف أقاليمها وفقدان الأمن في كثير من بواطيها وقفارها، إلى جانب قسوة العوامل الطبيعية في أحيان كثيرة، كلّ هذا جعل المأثور لدى القبائل والشعوب استضافة الضال والغريب والجائع والخائف، كما أن المهرّب من العسف والاضطهاد والفرار من الظلم والعدوان طبيعة في الإنسان، مما يحمله على اللجوء إلى

^(١٦٦) العنكبوت ٢٩ : ٢٠ .

^(١٦٧) الحج ٤٦ : ٢٢ .

مكان آمن أو إلى من يستطيع أن يحميه ويدافع عنه، مما أتى لدى كثير من القبائل والشعوب فضيلة حماية المستجير^(١٦٨).

وفي التاريخ الإسلامي مثل رائع لمبدأ الاستجارة، فبعد أن أذن الله سبحانه وتعالى للرسول عليه الصلاة والسلام بقتل المشركين نزل قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَاجْرُهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾^(١٦٩) يقر الأخذ بمبدأ الاستجارة، ثم زادت الآية الكريمة هداية الناس إلى مكامن الأخلاق بقوله : ﴿ثُمَّ أَيْلِعْهُ مَأْمَنَهُ ..﴾^(١٧٠).

فإذا كان من حق كل إنسان مضطهد أو مظلوم أن يستجير بن يحميه فيأمن على حياته في كنهه، فمن أ Nigel مبادئ الإنسانية أن تطالب الشعوب المتقدمة دولها بوجوب حماية اللاجئ إليها.

المادة الثانية والعشرون

أ— لكل إنسان حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل بلاده أو خارجها مع مراعاة الضوابط المشروعة لذلك.

ب— للمضطهد حق اللجوء إلى دولة أخرى وعلى الدولة التي لجأ إليها أن تحميه حتى يبلغ مأمه.

(٢٢) أ— تنص هذه الفقرة على حق كل إنسان في التنقل بين البلاد وحقه في الإقامة في أي محل يريد سواءً أكان هذا المحل داخل وطنه أم كان في بلد أجنبي ، لا تقييد حقه هذا إلا الضوابط المشروعة التي تحددها الأنظمة والقوانين المستوحاة من المصلحة العامة أو ضرورات الأمن.

(١٦٨) انظر في نشوء مبدأ الاستجارة وتطوره كتابنا الموجز في المبادئ العامة في قانون العقوبات السابق ذكره .

(١٦٩) التوبة ٩ : ٦ .

(١٧٠) من روائع أبحاث الفقهاء المسلمين ما ذكره عن المشرك المستجير ب المسلمين كم يحق له أن يبقى في دار الإسلام آمناً ؟ فقد حدد بعضهم إقامته بأربعة أشهر وقال آخرون بل يحق آمناً لمدة سنة كاملة . انظر (مختصر تفسير ابن كثير لحمد علي الصابوني) ط ٧ بيروت ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .

(٢٢) ب—قد يكون الإنسان في بلد يحكمه مستبد أو طاغية عرضة لظلم أو اضطهاد، فما عليه إلا الصبر على ما يكره إذا كان محجوراً عليه أو منوعاً من السفر أو التنقل، أما إذا كان ترك البلد ميسوراً له فما عليه إلا أن يغادره إلى بلد يحمي فيه نفسه مما يناله لو بقي في بلده، والله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز خطاباً للمضطهد़ين: ﴿... قَالُوا إِنَّمَا تَكُونُ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتَهَاجِرُوا فِيهَا...﴾ (١٧١). لهذا تنص الفقرة (ب) من المادة الثانية والعشرين على أنّ المضطهد إذا ما جأ إلى بلد آخر فعلى الدولة في هذا البلد أن تحمي اللاجئ إليها حتى يبلغ مأمهنه.

وجرت الدول المعاصرة على تنظيم اللجوء إليها بنصوص واضحة وشروط معينة وإقامة محددة، جاعلة الفصل فيما يثور من مشاكل حول لجوء شخص معين إليها بيد سلطة لها حق القضاء أو الفصل في الموضوع.

ومن روائع التراث الإسلامي المتعلقة بحق اللجوء ما فعله الرسول الأعظم ﷺ يوم (الحدبية) فقد جاء عدد من الأرقاء في قريش إلى معسكر المسلمين، فأرسل المشركون يطلبونهم قائلين لرسول الله ﷺ: إنهم ما خرجن رغبة في دينك وإنما خرجن هرياً من الرّق، فقال ناس من المسلمين: صدقوا يا رسول الله ردّهم إليهم، فغضب رسول الله وقال: هم عتقاء الله (١٧٢).

(١٧١) النساء ٤ : ٩٧.

(١٧٢) انظر الخير في التشريع الجنائي الإسلامي لعبد القادر عودة ج ١ ص ٣٠٢ وامتناع المسلمين عن رد الأرقاء إلى قريش بينما تنص المعاهدة التي أبرمت في الحديبية على رد من يلتقطه مسلماً إلى المشركين ، لأن الأرقاء في نظر قريش مال ، ولا نص على رد الأموال .

١٠ - حقوق وواجبات أثناء الحرب

تمهيد

إن مبادئ الإسلام واضحة أشد الوضوح فيما يتعلق بالحرب ، فقد أنشأ لها الإسلام من الآداب والتقاليد ما لم يسبق للبشرية أن عرفت مثله قبل الإسلام ، ولا تقييد بنظائره أمة في جميع العصور والأزمان ، فقد أوجب الإسلام على القادة والجنود المتحاربين الالتزام بما يتفق مع الشهامة والنبيل والامتناع عن كل ما يشين كرامة الإنسان .

لقد أوجب الإسلام على المتحاربين عموماً أن لا يبدأوا حرباً بالغدر وأن يجتنبوا الفتوك بالأعداء غيلة ، وأن لا يقتلوا امرأة ولا صبياً ولاشيخاً عاجزاً ولا مقعداً ولا رجلاً منقطعاً للعبادة .

قال ابن إسحاق : حدثني حميد الطويل عن الحسن عن سمرة بن جندب قال : «ما قام رسول الله ﷺ في مقام قط ففارقه ، حتى يأمرنا بالصدقة وينهانا عن المثلة» (١٧٣) .

إن سند هذه الآداب والتقاليد الحرية قوي جداً في القرآن الكريم ، فقد حدث يوم غزوة أحد أن تراجع المسلمين بممثل المشركون بقتلامهم فغضب النبي ﷺ حينها رأى غمه حمزة بين القتلى الممثل بهم فقال : «لعن أظفري الله بهم لأمثلن بضعف ما مثلوا بنا» فأنزل الله سبحانه وتعالى قوله : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ، وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ واصبر وما صبرك إلا بالله .. (١٧٤) فقال عليه بالصلوة والسلام : «بل نصبر» (١٧٥) .

(١٧٣) انظر سيرة ابن إسحاق تحقيق محمد حميد الله ص ٣١٥ فاس ١٣٩٦ - ١٩٧٦ م .

(١٧٤) التحل ١٦ : ١٢٦ - ١٢٧ .

(١٧٥) موجز تفسير ابن كثير : محمد علي الصابوني . بيروت ١٤٠٢ هـ .

المادة الثالثة والعشرون

في حالة الحرب لا يجوز قتل الأطفال والنساء والشيوخ والمنقطعين للعبادة من لا مشاركة لهم في القتال ، ولا يقطع الشجر ولا ثنب الأموال ولا تخرّب المنشآت المدنية ولا يُمثل بالقتيل . وللجريح الحق في أن يُداوى وللأسير أن يُطعم ويُؤوي .

(٢٣) قال الرسول الأعظم عليه السلام : «إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق»^(١٧٦) كما قال : «إنما أنا رحمة مهداة»^(١٧٧) كما أنه قال : «استوصوا بالأسرى خيراً»^(١٧٨) .

وما حضرته عليه السلام الوفاة أوصى قائلًا : «انفذوا بعث أسامة»^(١٧٩) وبعد ما بايع المسلمين أبا بكر الصديق بالخلافة سارع إلى إنفاذ الجيش الذي ولـيـ الرسـولـ قـيـادـتـهـ إلىـ أسـامـةـ ،ـ وـقـدـ وـصـفـ الطـبـرـيـ خـرـوجـ أـبـيـ بـكـرـ لـوـدـاعـ الجـيـشـ وـهـوـ ماـشـ وأـسـامـةـ رـاكـبـ ،ـ ثـمـ ذـكـرـ مـاـ أـوـصـىـ خـلـيـفـةـ رـسـوـلـ اللهـ الجـيـشـ قـائـلاـ :

(يا أيها الناس : قفوا أوصكم بعشر فاحفظوها عنـيـ :

- ١ — لا تخونوا ولا تعجلوا .
- ٢ — لا تغدروا ولا تنتلوا .
- ٣ — لا تقتلوا طفلاً صغيراً ،
- ٤ — ولا شيخاً كبيراً ،
- ٥ — ولا امرأة ،
- ٦ — ولا تعقرروا نخلاً ولا تحرقوه ،
- ٧ — ولا تقطعوا شجرة مشمرة ،
- ٨ — ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لأكلة ،

(١٧٦) أخرجـهـ البـخارـيـ فـيـ الـأـدـبـ عـنـ أـبـيـ هـرـيـةـ .

(١٧٧) أخرجـهـ الحـاـكـمـ فـيـ مـسـتـدـرـكـهـ عـنـ أـبـيـ هـرـيـةـ .

(١٧٨) أخرجـهـ الطـبـرـيـ فـيـ الـكـبـيرـ عـنـ أـبـيـ عـزـيرـ .

(١٧٩) انظر تهذيب سيرة ابن هشام تحقيق عبد السلام هارون ص ٣١٥ مصر ١٤٠٨ .

٩ — وسوف ترون بأقوام قد فرّغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرّغوا
أنفسهم له .

١٠ — وسوف تقدمون على قوم يأتونكم بآنية فيها ألوان الطعام فإذا أكلتم منها
شيئاً بعد شيء فاذكروا اسم الله عليه » . (١٨٠) .

(١٨٠) الطبرى تاريخ الرسل والملوك تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ج ٣ ص ٢٢٦ .

١١ - حرمة الميت

تهيد

لقد كرم خالق الكون العظيم بني آدم تكريماً كبيراً وفضلاً لهم على كثير من مخلوقاته فقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمْ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيَّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمْنُ خَلْقِنَا تَفْضِيلًا ﴾ (١٨١) .

وعلم تكريم الله عز وجلّ بني آدم أحياء وأمواتاً بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّمَا نَجْعَلُ الْأَرْضَ كِفَافًاً لِأَحْيَاءٍ وَأَمْوَاتًا ﴾ (١٨٢) ويقوله عز من قائل : ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا تُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا تُخْرِجُكُمْ ثَارَةً أُخْرَى ﴾ (١٨٣) .

وعندما طوّعت لقابيل بن آدم نفسه قتل أخيه ، قتله ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيهِ كَيْفَ يُوَارِي سَوْأَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتِي أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغَرَابِ فَأَوَارِي سَوْأَةَ أَخِي فَاصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ (١٨٤) .

وتكريماً للإنسان جعل الإسلام دفن الميت فريضة على الكفاية ، لأن في تركه دون دفن هتكاً لحرمة الميت ، تفريطًا بكرامة الإنسان .

المادة الرابعة والعشرون

حرمة الميت واجبة شرعاً ، وعلى الدولة والمجتمع حماية جثمان الميت ودفنه وتنفيذ وصاياته ، وفقاً لأحكام دينه ، ومنع التشهير به .

_____. ٧٠ : ١٧ (الاسراء ١٨١)

(١٨٢) المرسلات ٧٧ : ٢٥ و ٢٦ انظر تفسير هاتين الآيتين ص ٢٠ في كتابنا (الشيخ عبد القادر المغربي) مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٠ .

_____. ٥٥ : ٢٠ (طه ١٨٣)

. ٣١ : ٥ (المائدة ٥ ١٨٤)

(٢٤) تنص هذه المادة على واجبات الدولة والمجتمع حرمة للميت التي يلتزم بها الإنسان المؤمن ديانة وخلقاً، وتمثل هذه الواجبات في الأمور التالية :

أولاً — حماية جثمان الميت من أي اعتداء أو إهانة يمكن تعرضه إليها ، لأن الرسول ﷺ نهى عن المثلة بالميته والقتيل لا بل إنه قال : « كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الإثم » (١٨٥) .

ثانياً — العمل على دفن الميت وفق أحكام دينه ، واظهار التكريم اللائق لجنازته ولقبه بعد الدفن لقول النبي ﷺ : « إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها حتى تختلفكم أو توضع » (١٨٦) . وقوله عليه السلام : « إذا تبعمت جنازة فلا تجلسوا حتى توضع » (١٨٧) ، وحث عليه الصلاة والسلام على الامتناع عن وطء القبور أو الجلوس عليها بقوله : « لئن يجلس أحدكم على جمرة فتحترق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر » (١٨٨) .

ثالثاً — العمل على تنفيذ وصية الميت ، وفق أحكام دينه ، لأن وصية الميت واجبة التنفيذ إذ لا أرث له ، عملاً بقول الله عز وجل ، إلا .. من بعد وصيّة يوصي بها أو دينه (١٨٩) والوصية الواجبة التنفيذ هي الممكنة على أن تكون ببر أو معروفة .

رابعاً — الحؤول دون التشهير بالميته لنهي الرسول عليه الصلاة والسلام عن سب الأموات إذ قال : « سبّ الموتى كالشرف على الظللة » (١٩٠) وقوله : « لا تسبوا

(١٨٥) أخرجه ابن ماجه عن أم سلمة .

(١٨٦) أخرجه البخاري ومسلم عن عامر بن ربيعة .

(١٨٧) أخرجه مسلم عن أبي سعيد .

(١٨٨) أخرجه مسلم وأحمد في مسنده عن أبي هريرة .

(١٨٩) النساء ٤ : ١١ .

(١٩٠) أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر .

الأموات فتؤذوا الأحياء »^(١٩١) . قوله عليه السلام : « اذكروا محسناتكم وكفوا عن
مساؤئهم »^(١٩٢) .

(١٩١) أخرجه أحمد والترمذى عن المغيرة .

(١٩٢) أخرجه البهقى في السنن عن ابن عمر .

١٢ — حدود هذه الوثيقة الشرعية وتفسيرها

المادة الخامسة والعشرون

أ— كل الحقوق والحريات والواجبات المقررة في هذه الوثيقة مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها .

ب— الشريعة الإسلامية بمصادرها الأساسية المعتمدة هي المرجع الوحيد لتفسير أو توضيح أي مادة من مواد هذه الوثيقة ، ويرجع عند الاختلاف إلى أهل العلم المتخصصين .

(٢١) أ— وضعت هذه النبذة لتكون قياداً احترازياً لأي حكم ورد في نص المشروع ، بأنه لا يخالف ولا يمكن أن يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها ، وستلحق بالفقرة (ب) التالية اقتراحًا بتعيين مرجع لتفسير وتوضيح أي مادة من مواد الوثيقة عند الاختلاف .

كما نقدم اقتراحًا آخر بضرورة إضافة مادة إلى المشروع تتعلق باللغات التي سيتدوّن فيها عند اقراره .

(٢٥) ب— اقتراح

لقد تم بعد تدوين هذا المشروع انشاء (مجمع الفقه الإسلامي) ملحقاً بمنظمة المؤتمر الإسلامي صاحبة الرأي فيه ، مما يحملنا على اقتراح تعين هذا المجمع مرجعاً مختصاً بتفسير أحكام هذه الوثيقة والفصل بأي اختلاف في شأنها .

ملاحظة هامة

إن اللجنة التي وضعت مشروع هذه الوثيقة . كانت قد أفت بناءً على طلب من منظمة المؤتمر الإسلامي ، وقد رُفع إليها المشروع بعد وضعه .

ولم يتسع حتى اليوم لمنظمة المؤتمر الإسلامي عرض المشروع على مؤتمر القمة الإسلامية في دورة له عادية ليُرى رأيه في اقراره .

ولقد كتب المشروع باللغة العربية طبعاً ، غير أن ميثاق (المؤتمر الإسلامي) الموقع من قبل الدول الإسلامية في مؤتمرها المنعقد ما بين ١٤ إلى ١٨ محرم سنة ١٣٩٢ هـ الموافق إلى ٢٩ شباط (فبراير) إلى ٤ آذار (مارس) سنة ١٩٧٢ م والمسجل بعد نفاذها في هيئة الأمم المتحدة عملاً بالمادة ١٠٢ من ميثاقها ، بتاريخ أول شباط (فبراير) سنة ١٩٧٤ م ، ينص في مادته الثالثة عشرة على (إن لغات المؤتمر هي : العربية وإنكليزية والفرنسية) وهي اللغات الرسمية لختلف الدول الإسلامية ، مما يوجب أن يُترجم المشروع إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية . فإذا ما تُرجم إلى اللغتين المذكورتين قبل عرضه على مؤتمر القمة الإسلامي ، فتحن نقترح إضافة فقرة بالنص التالي :

(كُتِبَتْ هَذِهِ الشَّرْعَةُ بِالْعَرَبِيَّةِ لِسَانِ الْقُرْآنِ الْمُبِينِ ، ثُمَّ تُرْجِمَتْ إِلَى الإِنْكَلِيزِيَّةِ وَالْفَرْنَسِيَّةِ ، وَاللُّغَاتُ الْثَّلَاثُ مُعْتَمِدَةٌ جَمِيعُهَا) .

وهذا النص مستوحى من نص المادة الثامنة والعشرين الذي أقر في النظام الأساسي لمجلة العدل الإسلامية الدولية^(١٩٣) .

﴿ دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتْهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِّي
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

(١٩٣) كان مشروع نظام محكمة العدل الإسلامية الدولية ينص على أن (اللغات الرسمية للمحكمة هي : العربية وإنكليزية والفرنسية) وعند القراءة الأخيرة للمشروع سنة ١٩٨٢ م أقرت لجنة مؤلفة من الدكتور عدنان الخطيب والشيخ صبحي الصالح وأستاذ عبد الله الخاني عضو محكمة العدل الدولية في لاهوي النص التالي : (العربية لسان القرآن المبين ، لغة المحكمة الأولى ، وهي مع الإنكليزية والفرنسية اللغات الرسمية المعتمدة) فعسى أن تُعتمد مثل هذه الصياغة في مشروع وثيقة (حقوق الإنسان في الإسلام) .

المحتوى

كلمة لا بد منها	١٠
تصدير (فكرة الإنسان وحقوقه في الإسلام) بقلم الدكتور إبراهيم مذكور	١١
١ — تمهيد	١٢
٢ — السعادة	١٤
٣ — حرية الرأي والفكر	١٦
٤ — استقلال الإرادة	١٩
٥ — الإنسان الكامل	٢١
٦ — القيم الإنسانية في الإسلام	٢٢
٧ — تكريم الإنسان وحقن دمه	٢٤
٨ — نصرة الضعيف وتحرير الرقيق	٢٥
٩ — حقوق المرأة	٢٧
١٠ — الأخوة والعدالة والمساواة	٢٨
١١ — الشورى	٢٩
١٢ — اشتراكية الإسلام	٣٠
١٣ — حقوق الإنسان في الإسلام	٣٢
١٤ — التسامح الديني	٣٥
١٥ — التمييز العنصري	٣٦
١٦ — نظام الحكم في الإسلام	٣٨

شريعة حقوق الإنسان في الإسلام	٤٥
تصدير	٤٧
١ — الحقوق الأساسية	٤٩
٢ — الحقوق السياسية	٥١
٣ — حقوق المرأة	٥٢
٤ — حق الانتفاء والجنسية	٥٤
٥ — حقوق التعليم والتربية	٥٥
٦ — حقوق العمل والضممان الاجتماعي	٥٦
٧ — حقوق الكسب والانفصال والملكية الأدبية	٥٧
٨ — حقوق التقاضي	٥٨
٩ — حق التنقل واللجوء	٦٠
١٠ — حقوق وواجبات أثناء الحرب	٦١
١١ — حرمة الميت	٦٢
١٣ — اقتراح مقدم إلى منظمة المؤتمر الإسلامي	٦٤
مشروع حقوق الإنسان في الإسلام	٦٥
١ — الحقوق الأساسية	٦٧
٢ — الحقوق السياسية	٨١
٣ — حقوق المرأة	٨٧
٤ — حق الانتفاء والجنسية	٩٥
٥ — حقوق التعليم والتربية	٩٧
٦ — حقوق العمل والضممان الاجتماعي	١٠٠
٧ — حقوق الكسب والانفصال والملكية الأدبية	١٠٦
٨ — حقوق التقاضي	١٠٩
٩ — حق التنقل واللجوء	١٢٢
١٠ — حقوق وواجبات أثناء الحرب	١٢٥
١١ — حرمة الميت	١٢٨
١٢ — حدود هذه الوثيقة الشرعية وتفسيرها	٢٣١

حقوق الإنسان في الإسلام: أول تفنيين لمبادئ الشريعة الإسلامية...: مشروع مرفوع إلى
منظمة المؤتمر الإسلامي/تصدير باستيعاب إبراهيم مذكور؛ شرح وتعليق عدنان الخطيب.—
دمشق: دار طلاس، ١٩٩٢. — ١٣٦ ص ٢٤ سـ.

١ — ٤٣٢٣٤ ر ٢١٨ خ طي ح ٢ — العنوان ٣ — الخطيب ٤ — مذكور
مكتبة الأسد

رقم الإيداع — ١٢٥٠ / ١٢٩١

• هذا الكتاب •

كان إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، من دواعي السعادة ويواعث الأمل في حياة حرمة كريمة، إذ كان يؤكد وجوب�حترام وصيانته الحقوق الأساسية المدنية والسياسية والمعاشية والاجتماعية والثقافية للإنسان أى وجد، دون تمييز بسبب اللغة أو الدين أو العنصر أو اللون أو الجنس.

ولكن الإنسان حزين اليوم، يبكي، في أكثر بقاع الأرض حقوقه الضائعة وكرامته المهدورة، ويبلغ به الألم مداه وهو يرى كبار الحكام يتباكون على حقوق الإنسان في دول دون دول، ويشيدون بكرامة الإنسان المصونة لدى شعوب دون شعوب.

تطلعت منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الحقوق التي صانها الإسلام وأوجب أن يتمتع بها كل إنسان. لا فرق بين أسود وأبيض ولا بين أحمر وأحمر، ولا بين عربي وأعجمي، ولا بين دين ودين، منه أربعة عشر قرناً، فوجدها تضاهي ما قررته منظمة الأمم المتحدة، منه نيف وأربعين عاماً، فكلفت لجاناً من المتخصصين، بوضع شرعة حقوق الإنسان في الإسلام.

وقادت لجنة سورية بوضع مشروع وثيقة من (٢٥) مادة ورفعته إلى المنظمة التي لم يتطرق لها أن تعقد قمة تستطيع دراسة المشروع وإقراره.

كما قام أشخاص من كبار رجالات المسلمين مصري وسوري، شرح الثاني مواد المشروع، وكتب مقدمة له كبير أئسات الفلسفة بمصر عن فكرة حقوق الإنسان في الإسلام.

وهذا الكتاب يتضمن مشروع الوثيقة وتقديرها ومواءتها

إنه كتاب جديير بالقراءة



To: www.al-mostafa.com